اجتماعات الجمعية الـ 140، والدورة 204، للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر)، 06 – 10 نيسان/أبريل 2019

(الوثائق الأولية)

القسم الثاني

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي 2019/03/12

الموضوع	الصفحة
المذكرة التوضيحية للمناقشة العامة حول موضوع البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام، والأمن، وسيادة القانون	07-01
الجدول الزمني للجمعيّة العامّة الـ140 والاجتماعات ذات الصلة (**معدل**)	20-08
مكان الاجتماعات وبرنامج العمل (**معدل**)	31-21
الشواغر التي يتعيّن ملؤها خلال الجمعية العامة الـ140	41-32
تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي:(أ)(a) ورشة عمل برلمانية بمناسبة المنتدى العالمي للاستثمار (جنيف)، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2018	49-42
تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي: (ب) (b) قمة رؤساء البرلمانات -بوينس آيرس (الأرجنتين)، 1 تشرين الأول/ أكتوبر – 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018	58-50
تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي:(ج) (c) الندوة الإقليمية حول تغير المناخ - باراماريبو، سورينام، 5-6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018	65-59
تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي:(د) (d) ندوة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمجموعة الجيوسياسية لبرلمانات دول 12+ وبرلمانات شرق آسيا لدى الاتحاد البرلماني الدولي- القدس، 20-22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018	75-66
تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي: (هـ) (e) ندوة إقليمية لمتابعة مساهمة البرلمان في مكافحة الإتجار بالأطفال وتشغيلهم بمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) أبوجا، نيجيريا، 23 - 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018	85-76
تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي: (ز) (g) الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية جنيف(سويسرا)، 6 – 7 كانون الأول/ديسمبر 2018	93-86
تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي: (ح) (h) مؤتمر برلماني حول الهجرة في الفترة ما قبل اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الرباط، المملكة المغربية، 6 و7 كانون الأول/ديسمبر 2018	100-94
تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي: (ط) (i) الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ (COP24) كراكوف، بولندا، 9 كانون الأول/ ديسمبر 2018	107-101
تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي: (ي) (j) المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب باكو (أذربيجان)، 14 - 15 كانون الأول/ ديسمبر 2018	120-108
الرسالة الموجهة من رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	124-121
الرسالة الموجهة من الأمين العام لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	129-125

مشروع جدول الأعمال	145-130
استمارة طلب العضوية في جمعية الأمناء العاميّن للبرلمانات الوطنية	150-146
استمارة لتقديم مداخلة	152-151
حلقة نقاش حول إنهاء الفقر في مجال الطاقة عبر الحصول على طاقات متجددة وسياسيات عامة شاملة: كيف يمكن للبرلمانات أن تساعد في تحقيق ذلك؟	156-153
جدول أعمال الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية	158-157

الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر)، 6 – 10 نيسان/أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

A/140/3-Inf.1
25 شباط/فبراير 2019

الجمعية العامة
البند 3

مذكرة توضيحية للمناقشة العامة حول موضوع

البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام، والأمن، وسيادة القانون

يُعتبر السلام، والأمن، وسيادة القانون أهدافاً ثابتة للمجتمع الدولي. لكن، بالرغم من الجهود الهائلة المبذولة، التي تشمل تطوير هيئات وآليات دولية متينة، لا تزال هذه الأهداف بعيدة المنال.
وتبين الأدلة، بشكل مقلق، أننا نسير في الاتجاه المعاكس. وأظهر مؤشر السلام العالمي للعام 2018 حالة عالمية متدهورة، للسنة الرابعة على التوالي. وأظهر بحث مشروع العدالة العالمية تراجعاً مماثلاً لسيادة القانون.

ويشكل ثمن الإخفاق في عكس هذا الاتجاه خطراً ليس على حياة الإنسان ورفاهه فحسب، بل أيضاً على نطاق أوسع للكوكب. ليس السلام، والأمن، وسيادة القانون غايات بحد ذاتها فحسب، إنها أيضاً شروط أساسية لمواجهة التحديات الضخمة حول العالم. ومن دونها، لن تصل الجهود الجماعية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة إلى النتائج المتوقعة.

ومن أحد الأسباب الكامنة وراء صعوبة منال السلام، والأمن، وسيادة القانون، هو عدم التساوي في توزيع الموارد من أجل تحقيقها. وغالباً ما يشكل العمل العسكري والأجهزة الدولية الرسمية مجالات ذات أولوية للاستثمار. ومع ذلك، يحتل السلام، والأمن، وسيادة القانون الصدارة في عقول الناس. وكما صرح الأمين العام للأمم المتحدة، أنه من أجل تحقيق السلام والأمن "علينا تعليم أطفالنا الحب قبل أن يعلمهم الآخرون الكراهية". ويشكل التعليم العنصر الأساسي لهذا الأمر.

ويعتبر التعليم حقاً إنسانياً. وبما أنه منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية، تتولى الدولة المسؤولية لتوفير التعليم الجيد الذي يمكن الوصول إليه، لجميع مواطنيها. إن التعليم منفعة عامة أيضاً، لأنه يخدم مصالح الدولة. فمن كوستاريكا إلى فنلندا، توجد أدلة قاطعة أن الاستثمار في التعليم يقدم عائداً قوياً من الاستثمار لبناء مجتمعات أكثر سلماً، وسعادةً، وازدهاراً.

إن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة للعام 2030، يسلط الضوء على الصلة بين التعليم والسلام. وتدعو الغاية 7 من الهدف 4 الحكومات إلى تأمين التعليم من أجل ضمان حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وثقافة السلام واللاعنف، والمواطنة العالمية، والتنوع الثقافي. إنها تعزز فكرة أن التعليم لا يمثل ناس أذكى ونقل للمهارات فحسب؛ إنه يتمحور أيضاً حول تنشئة مواطنين أكثر سلميين، حول العالم. إنه يساعد الناس في فهم العالم أكثر، والمشاركة في الحياة العامة، وعيش حياة ذات معنى أكثر وسلمية أكثر.

لكن، في أيامنا هذه، كثيراً ما تكون النماذج التعليمية غير ملائمة، ويُعتبر السلام، والأمن، وسيادة القانون مهددة عندما يكون الناس عاطلين عن العمل وفاقدين الأمل بمستقبلهم. وبالرغم من أن تدريب الناس كعمال وأصحاب مصلحة اقتصاديين يعتبر أمراً مهماً، وبالإضافة إلى تهيئتهم للعمل، يبلور التعليم وجهات النظر العالمية وطرق التفكير. فقد يشكل أستاذ لا يُنسى مصدراً للإلهام، مدى الحياة. إن التعليم الذي يتخطى الاستذكار، ليصل إلى ضم المهارات الشخصية، مثل عمل الفريق، والتواصل، والمعرفة الرقمية، والتفكير النقدي، والإبداع أيضاً مهم. فمع هذه المهارات، يصبح الناس مؤهلين على نحو أفضل لمواجهة التحديات، والمشاركة في الحوار البناء، وتحويل مجتمعاتهم إلى الأفضل.

وكذلك، يمثل التعليم، كأداة تمكينية للحوار، عنصراً رئيسياً في التصدي للأحاديث المدمرة، ومكافحة رهاب الأجانب، ومنع التطرف الذي قد يؤدي إلى العنف. إنه أداة فعالة لبناء مجتمعات أكثر شاملة وتعزيز القيم المشتركة عالمياً حول السلام، والحرية، والمساواة، والكرامة الإنسانية. وتحتاج الديمقراطية إلى ديمقراطيين. ويساعد تثقيف الشباب حول القيم الديمقراطية، وحقوق الناس، والمسؤولية المدنية على تأمين أسس السلام، والأمن، وسيادة القانون للأجيال القادمة.

وكحق إنساني، ينبغي أن يتوفر التعليم. إنه مهم بشكل خاص للأطفال والشباب. وبالرغم من ذلك، يوجد 262 مليون شخص غير ملتحقين بالمدرسة. وتلتحق نسبة 23 بالمائة، فحسب، من اللاجئين الشباب بالمدارس الثانوية. ومع تقدمهم في السن، إن الإخفاق في دمجهم في النظم التعليمية ليس وصفة لليأس والإحباط فحسب، بل أيضاً مضيعاً للإمكانات القيّمة. وحتى للأطفال الصغار، تشكل الرعاية والدعم اللذين يحصلون عليهما في سنوات ما قبل المدرسة، تأثيراً كبيراً على نموهم الذهني، والعاطفي، والاجتماعي، وسيرافقهم ذلك طوال حياتهم.

ويعني التعليم الذي لا يستبعد أحداً إمكانية حصول النساء والفتيات عليه. ووفقاً لليونيسكو، لم تكمل حوالى ربع النساء الشابات، بين سن الـ15 والـ24، في البلدان النامية، مرحلة التعليم الابتدائي. إن التمييز بين الجنسين في التعليم عامل مزعزع للمجتمع. ويؤدي الوصول غير العادل للفتيات إلى التعليم، بسبب

الحمل، والفقر، والزواج المبكر، إلى عدم مساواة في المجتمع، الأمر الذي يؤجج التعصب والعنف، ويعيق التطور، ويعرض النساء والفتيات إلى الإساءة. لذلك، يعتبر تأمين الوصول العادل للنساء والفتيات إلى جميع قطاعات التعليم ركيزة لمجتمعات سلمية، وآمنة، وصامدة، ومزدهرة.

وينبغي أن يكون التعليم فرصة متوفرة مدى الحياة. وبما أن الصفائح التكتونية للتكنولوجيا والعولمة تغير العالم، أصبح تدريب الناس، من جميع الأعمار في سوق عمل سريع التطور، مهماً أكثر من أي وقت مضى. ويكمن الحل في التعليم للابتعاد عن مستقبل تسود فيه البطالة، والتوجه نحو مستقبل يسود فيه التوظيف.

ولذلك، تدعو الحاجة إلى وجود مؤسسات سياسية مرنة ومتجاوبة. وبما أن البرلمانيين مشرعون وممثلون عن الشعب، لديهم دور أساسي لتأديته. ويمكن التشريع لتعليم مجاني وإلزامي أن يحدث فرقاً هائلاً. وعبر منح الأولوية للاستثمار في التعليم في موازنات الدولة، بما فيها عبر توفير القروض والمنح العادلة للطلاب، يمكن تحقيق فوائد لمجتمع أكثر ذكاءً وسلاماً. ومن خلال الرقابة، يمكن مساءلة الحكومات من أجل ضمان أن المناهج الدراسية تعزز السلام والتسامح، وأن سياسات التعليم تتحسن باستمرار من أجل تلبية حاجات المستقبل. ويمكن للبرلمانات أن تحدث فرقاً شاسعاً.

ولقد أكد الاتحاد البرلماني الدولي وبرلماناته الأعضاء أن التعليم الجيد أساسي من أجل تعزيز احترام القيم الديمقراطية (1993)[1] ، ودولة ديمقراطية مستدامة (1997)[2]، وللمشاركة المتساوية للرجال والنساء في الحياة السياسية، ولتطور الشعوب (2001)[3]. ومؤخراً، في تشرين الأول/أكتوبر 2017، التزم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بالعمل من أجل التعددية الثقافية والسلام، ضمن جملة من الأمور، عبر تعليم المهارات الشخصية وحقوق الإنسان.[4]

وستمنح المناقشة العامة في الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي الفرصة للبرلمانيين من أجل تبادل خبراتهم والممارسات الجيدة حول كيفية تعزيز التعليم من أجل السلام، والأمن، وسيادة القانون. وستكون نتيجة المناقشة أيضاً بمثابة مساهمة برلمانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية

[1] القرار حول *تنفيذ السياسات التعليمية والثقافية المصممة لتعزيز زيادة الاحترام للقيم الديمقراطية*، المؤتمر البرلماني الدولي الـ89، نيو دلهي، 17 نيسان/أبريل 1993، http://archive.ipu.org/conf-e/89-2.htm .

[2] الإعلان العالمي للديمقراطية، المؤتمر البرلماني الدولي الـ98، القاهرة، مصر، 16 أيلول/سبتمبر 1997، http://archive.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm .

[3] القرار حول *التعليم والثقافة كعاملين أساسيين في تعزيز مشاركة الرجال والنساء في الحياة السياسية وكشروط مسبقة لتطور الشعوب*، المؤتمر البرلماني الدولي الـ105، هافانا، 6 نيسان/أبريل 2001، http://archive.ipu.org/conf-e/105-2.htm.

[4] إعلان سانت بطرسبرغ حول *تعزيز التعددية الثقافية والسلام عبر الحوار بين الأديان والمجموعات العرقية*، الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، سانت بطرسبرغ، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017، http://archive.ipu.org/conf-e/137/SPB-declaration.pdf.

المستدامة، الذي سيعقد في تموز/يوليو 2019، والذي سيبحث في تنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد) والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام، والعدل، والمؤسسات القوية).

وفي الإعداد للمناقشة، قد يود المشاركون النظر في الأسئلة التالية:

- كيف يمكن لأعضاء البرلمانات تعزيز الأُطر التعليمية الشاملة والمبتكرة التي تطور المعرفة والمهارات التطلعية، مع تعزيز التفاهم، والتسامح، واحترام الكرامة الإنسانية؟
- ما هي الممارسات الجيدة والابتكارات في النماذج التعليمية في بلدكم التي ساهمت في تحقيق السلام، والأمن، وسيادة القانون؟ كيف يمكن تبادلها من أجل إلهام مبادرات ناجحة أخرى؟
- أي قوانين وسياسات حققت نجاحاً لتأمين الحصول على التعليم الجيد الابتدائي، والثانوي، وما بعد الثانوي، وإتمامه، خاصة للفتيات، والنساء الشابات، والرجال والنساء المستضعفين؟
- ما هي التدابير التي اتخذها برلمانكم لتعزيز نهج للتعليم مدى الحياة داخل المدرسة وخارجها من أجل تأمين فرص التعلم باستمرار للناس من جميع الأعمار؟
- كيف يمكن لأعضاء البرلمانات تعزيز نموذج تعليمي لتمكين السلام عبر مكافحة التعصب، ورهاب الأجانب، والتطرف الذي يؤدي إلى العنف، وخطاب التحريض على الكراهية، واتباع الأمر عينه أيضاً عبر الإعلام؟
- ما هو دور أصحاب المصلحة الآخرين، مثل المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ونقابات العمال، والمجتمعات المحلية، والمجموعات الدينية، والأحزاب السياسية في النهوض بالتعليم من أجل تحقيق السلام، والأمن، وسيادة القانون؟

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Assembly
Item 3

A/140/3-Inf.1
25 February 2019

Concept note for the General Debate on

Parliaments as platforms to enhance education for peace, security and the rule of law

Peace, security, and the rule of law are enduring objectives of the international community. Yet despite tremendous efforts, including the development of robust international institutions and mechanisms, these goals remain elusive. Disconcertingly, evidence shows that we are moving in the opposite direction. The 2018 Global Peace Index showed a deteriorated global situation for the fourth consecutive year. The World Justice Project's research showed similar backsliding for the rule of law.

The cost of failing to reverse this trend is perilous not just for human life and well-being, but also more broadly for the planet. Peace, security and the rule of law are not just ends in themselves, but also preconditions for addressing the immense challenges faced across the globe. Without them, collective efforts to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs) and protect the environment will not have the expected results.

One reason why peace, security and the rule of law have been elusive is because the resources for their achievement are not always evenly allocated. Military action and formal international bodies are often priority areas of investment. However, at the forefront of people's minds are peace, security and the rule of law. As the United Nations Secretary-General stated, to achieve peace and security "We must teach our children love before others teach them hate". The key to this is education.

Education is a human right. Enshrined in international conventions, the State has a responsibility to provide accessible, quality education to all its citizens. Education is also a public good that serves State interests. From Costa Rica to Finland, there is overwhelming evidence that investing in education offers a strong return on investment for more peaceful, happier, and prosperous societies.

SDG 4 of the 2030 Agenda for Sustainable Development highlights the link between education and peace. Target 7 of SDG 4 calls on governments to ensure education for human rights, gender equality, a culture of peace and non-violence, global citizenship, and cultural diversity. It reinforces the idea that education is more than about having smarter people and transferring skills; it is also about shaping more peaceful global citizens. It helps people better understand the world, participate in public life, and lead more meaningful and peaceful lives.

Yet education models today are too often inadequate and peace, security and the rule of law are threatened when people are unemployed and destitute of hope for their future. Although training people as workers and economic stakeholders is important, in addition to preparing people for jobs, education also shapes worldviews and mind-sets. A memorable teacher can inspire for a lifetime. Education that goes beyond memorizing information, to including soft skills, such as teamwork, communication, digital literacy, critical thinking, and creativity, is also essential. With these skills, people are better equipped to respond to challenges, engage in constructive dialogue, and transform their societies for the better.

Education as an enabler of dialogue is also key to countering destructive narratives, combatting xenophobia and preventing extremism that can lead to violence. It is a powerful tool to bring about more inclusive societies and promote universally shared values of peace, freedom, equality and human dignity. Democracy needs democrats. Educating young people on democratic values, human rights and civic responsibility helps secure the foundation for peace, security, and the rule of law for future generations.

As a human right, education must be accessible. This is particularly important for children and youth. However, 262 million of them are out of school. Only 23 per cent of young refugees attend secondary school. As these young people grow older, failure to include them in education systems is not only a recipe for desperation and despair, but it is also a waste of their valuable potential. Even for the very youngest children, the care and support they receive in their pre-school years have a major impact on their cognitive, emotional and social development, and this will stay with them for a lifetime.

Education that leaves no one behind also means accessibility for women and girls. According to UNESCO, almost a quarter of young women aged 15 to 24 in developing countries have never completed primary school. Gender discrimination in education is a destabilizing factor for society. Girls' unequal access to education due to pregnancy, poverty, and early marriage, leads to inequalities in society that fuel intolerance and violence, hamper development, and make women and girls vulnerable to abuse. Ensuring equal access of girls and women to all sectors of education is therefore a pillar for peaceful, safe, resilient and prosperous societies.

Education must also be a life-long opportunity. As the tectonic plates of technology and globalization change the world, continuous training for people of all ages in a quickly evolving job market is more important than ever before. Education holds the key to moving away from a future of unemployment, to one of redeployment.

Agile and responsive political institutions are therefore needed. As lawmakers and representatives of the people, parliamentarians have a powerful role to play. Legislation, such as for free and compulsory education, can make a powerful difference. By prioritizing investment in education in state budgets, including through fair student loans and grants, the dividends of a smarter and more peaceful society can be achieved. Through oversight, governments can be held to account to ensure that curricula promote peace and tolerance, and that education policies are continuously improved to meet the needs of tomorrow. Parliaments can make a powerful difference.

The IPU and its Member Parliaments have already stressed that quality education is essential to foster greater respect for democratic values (1993),[1] for a sustained state of democracy (1997),[2] for the equal participation of men and women in political life, and for the development of peoples (2001).[3] More recently, in October 2017, IPU Members committed to working towards cultural pluralism and peace by, among others, the teaching of soft skills and human rights education.[4]

---

1 Resolution on *The implementation of educational and cultural policies designed to foster greater respect for democratic values,* 89th Inter-Parliamentary Conference, New Delhi, 17 April 1993, http://archive.ipu.org/conf-e/89-2.htm.

2 *Universal Declaration on Democracy*, 98th Inter-Parliamentary Conference, Cairo, 16 September 1997, http://archive.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm.

3 Resolution on *Education and culture as essential factors in promoting the participation of men and women in political life and as prerequisites for the development of peoples,* 105th Inter-Parliamentary Conference, Havana, 6 April 2001, http://archive.ipu.org/conf-e/105-2.htm.

4 St. Petersburg Declaration on *Promoting cultural pluralism and peace through interfaith and inter-ethnic dialogue*, 137th IPU Assembly, St. Petersburg, 18 October 2017, http://archive.ipu.org/conf-e/137/SPB-declaration.pdf.

The General Debate at the 140th IPU Assembly will provide an opportunity for parliamentarians to share experiences and good practices on how to enhance education for peace, security and the rule of law. The outcome of the debate will also serve as a parliamentary contribution to the United Nations High-level Political Forum on Sustainable Development (HLPF), in July 2019, which will review implementation of SDG 4 (quality education) and SDG 16 (peace, justice and strong institutions).

In preparing for the debate, participants may wish to consider the following questions:

- How can MPs promote comprehensive and innovative educational frameworks that develop forward-looking knowledge and skills, while promoting understanding, tolerance and respect for human dignity?
- What good practices and innovations in your country's education models have contributed to peace, security and the rule of law? How can these be shared to inspire other successful initiatives?
- Which laws and policies have been successful to achieve access to, and completion of, high-quality primary, secondary, and post-secondary education, especially for girls, young women, and men and women in vulnerable situations?
- What actions has your parliament taken to promote a life-long education approach in and out of school in order to provide continuous learning opportunities for people of all ages?
- How can MPs promote a model of education that enables peace by countering intolerance, xenophobia, extremism leading to violence and hate speech, and do so also through the media?
- What is the role of other stakeholders, such as non-governmental organizations, the private sector, trade unions, local communities, religious groups, and political parties in advancing education for peace, security and the rule of law?

الجدول الزمني للجمعيّة العامّة الـ140 والاجتماعات ذات الصلة

الدوحة، من 6 إلى 10 نيسان/ أبريل 2019

الأربعاء 3 نيسان/أبريل 2019		
	18:00-14:00	اللجنة الفرعية للشؤون المالية* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
الخميس 4 نيسان/أبريل 2019		
	18:00 – 09:00	بدء التسجيل *البهو، فندق شيراتون*
	13:00 – 10:00 18:00 – 15:00	اللجنة التنفيذية* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
الجمعة 5 نيسان/أبريل 2019		
	10:00 – 09:00	مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية) * *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 09:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 10:00	اللجنة التنفيذية* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 14:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 15:00	اللجنة التنفيذية* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

*جلسة مغلقة

السبت 6 نيسان/ أبريل 2019		
	10:00 – 09:00	مكتب النساء البرلمانيات* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	11:00 – 10:00	اجتماع المستشارين والأمناء للوفود *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 10:30	**منتدى النساء البرلمانيات** *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 11:30	المجموعة الفرعية لمنتدى النساء البرلمانيات *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 11:30	اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	15:30 – 14:00	اجتماع مع رؤساء المنظمات البرلمانية الاقليمية* *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	17:30 – 14:30	**منتدى النساء البرلمانيات** *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	17:30 – 14:30	الفريق الاستشاري المعني بالصحة (**باللغة الإنجليزية فقط**) * *قاعة النخيل، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 14:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 15:00	لجنة شؤون الشرق الأوسط* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	20:30 – 19:30	**حفل افتتاح** *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

* *جلسة مغلقة*

الأحد 7 نيسان/ أبريل 2019		
	09:00 – 08:00	**اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) للجمعية العامة*** *قاعة النخيل، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	09:30– 08:30	مجلس منتدى البرلمانيين الشباب* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	11:00 – 09:00	لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي * *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	11:00 – 09:00	**المجلس الحاكم** *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	12:30 – 09:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** مناقشة حول مشروع القرار بشأن "*عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك لحقوق الإنسان*" واحتمال بدء صياغته في الجلسة العامة *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 10:00	**منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي** *قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 11:00	**الجمعية العامة:** بدء المناقشة العامة حول موضوع *البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام، والأمن، وسيادة القانون* *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 11:30	حلقة نقاش حول إنهاء الفقر في مجال الطاقة عبر الحصول على طاقات متجددة وسياسيات عامة شاملة: كيف يمكن للبرلمانات أن تساعد في تحقيق ذلك؟ *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	14:30 – 14:15	**صورة جماعية – جميع رؤساء الوفود**
	16:00 – 14:30	لجنة تحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	17:00 – 14:30	**الجمعية العامة:** مناقشة عامة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

* *جلسة مغلقة*

الأحد 7 نيسان/ أبريل 2019		
	18:00 – 14:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** صياغة القرار في الجلسة العامّة *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 14:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 14:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** مناقشة وبدء صياغة مشروع قرار في الجلسة العامّة حول " *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار* " *قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 16:30	مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 17:00	**الجمعية العامة:** قرار حول البند الطارئ *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

الإثنين 8 نيسان/ أبريل 2019		
	13:00 – 09:00 10:30 – 09:00 13:00 – 10:30	**الجمعية العامة** – مناقشة حول البند الطارئ، – مواصلة المناقشة العامّة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 09:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** الانتهاء من صياغة القرار حول "*عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك لحقوق الإنسان*" *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	12:30 – 09:30	ورشة عمل حول صحة الأم وحديثي الولادة والطفل *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	12:30 – 09:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان** مناقشة حول متابعة القرارات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي *(الديمقراطية في العصر الرقمي، واستخدام الإعلام لمشاركة المواطن، وحرية التعبير)* *قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

الإثنين 8 نيسان/ أبريل 2019		
	13:00 – 09:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	12:30 – 11:00	*اجتماع* جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	16:30 – 14:30	مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	17:30 – 14:30	*اجتماع* جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 14:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** صياغة قرار في الجلسة العامّة حول "*دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار* " *قاعة الريان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 14:30	**الجمعية العامة**: مواصلة المناقشة العامّة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 14:30	لجنة الصياغة المحتملة حول البند الطارئ* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 17:00	حوار رؤساء البرلمانات المشاركين* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

* *جلسة مغلقة*

*جلسة مغلقة

الثلاثاء 9 نيسان/ أبريل 2019		
	10:00 - 09:00	مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية) * *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	11:00 - 09:00	مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 - 09:00	**اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة** - مناقشة حول *المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة تحضيراً لدورة العام 2019 لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة*، - حلقة نقاش حول الموضوع الرئيسي لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى للعام 2019: *تمكين الأفراد وضمان الشمولية والمساواة* *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	12:30 – 09:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان** مناقشة حول المشروع القرار الذي سيتم اعتماده في الجمعية العامة الـ 141 تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة *قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	12:30 – 10:00	اللجنة التنفيذية * *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	12:30 – 10:00	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 - 11:30	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامّة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	16:00 - 14:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** اعتماد مشروع قرار حول "*دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*" *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

* *جلسة مغلقة*

الثلاثاء 9 نيسان/ أبريل 2019		
	16:00 - 14:30	مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	16:00 - 14:30	حلقة نقاش حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف *"من القرارات الدولية إلى التشريعات الوطنية: سد الفجوة في التنفيذ"* *قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	17:30 – 14:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 14:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 14:30	**الجمعية العامة** - اعتماد قرار حول البند الطارئ، - مواصلة المناقشة العامّة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 16:30	لجنة شؤون الشرق الأوسط* *قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 16:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** اعتماد مشروع القرار حول "*عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*" *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 16:30	مكتب النساء البرلمانيات* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

* *جلسة مغلقة*

الأربعاء 10 نيسان/ أبريل 2019		
	10:00 – 09:00	مجلس منتدى البرلمانيين الشباب* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 09:30	**المجلس الحاكم** – قرارات حول حقوق الانسان للبرلمانيين، – تقارير عن الاجتماعات المتخصصة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	12:30 – 10:00	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	12:30 – 10:30	اجتماع مشترك لمكتب النساء البرلمانيات ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب حول التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء أعضاء البرلمانات * *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	16:00 – 14:00	جلسة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية حول *الابتكار في البرلمانات: الاستعداد للمستقبل* *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	- 14:30	**المجلس الحاكم** *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	عند انتهاء المجلس الحاكم	**الجمعية العامة** – اعتماد القرارات – تقارير اللجان الدائمة – الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة، – الجلسة الختاميّة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

دليل الرموز:

الجمعية العامّة أو المجلس الحاكم	مناقشات اللجان أو المناقشات العامّة	فعاليات الجمعية العامّة الأخرى بما فيها الجلسات *المغلقة*

* *جلسة مغلقة*

GENERAL TIMETABLE OF THE 140th ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Doha, 6 to 10 April 2019

Wednesday, 3 April 2019

	14.00 – 18.00	Sub-Committee on Finance* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*

Thursday, 4 April 2019

	09.00 – 18.00	Beginning of Registration *Lobby, Sheraton Hotel*
	10.00 – 13.00 15.00 – 18.00	Executive Committee* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*

Friday, 5 April 2019

	09.00 – 10.00	Gender Partnership Group* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	09.30 – 13.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	10.00 – 13.00	Executive Committee* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	15.00 - 18.00	Executive Committee* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*

Saturday, 6 April 2019

	09.00 – 10.00	Bureau of Women Parliamentarians* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	10.00 – 11.00	Meeting of Advisers and Secretaries to delegations *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	10.30 – 13.00	**Forum of Women Parliamentarians** *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	11.30 – 13.00	Break out Group of the Forum of Women Parliamentarians *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	11.30 – 13.00	Meeting with the Chairpersons of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	14.00 – 15.30	Meeting with Heads of regional parliamentary organizations* *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 17.30	**Forum of Women Parliamentarians** *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 17.30	Advisory Group on Health (**English only**)* *Al Nakhil, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	15.00 – 18.00	Committee on Middle East Questions* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	19.30 – 20.30	**Inaugural Ceremony** *Al Dafna, Sheraton Convention Center*

* *closed meeting*

Sunday, 7 April 2019

	08.00 – 09.00	**Assembly Steering Committee*** *Al Nakhil, Sheraton Convention Center*
	08.30 – 09.30	Board of the Forum of Young Parliamentarians* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	09.00 – 11.00	Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	09.00 – 11.00	**Governing Council** *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	09.00 – 12.30	**Standing Committee on Peace and International Security** Debate and possible start of drafting in plenary of the draft resolution on the *Non-admissibility of using mercenaries as means of undermining peace and violating human rights* *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	10.00 – 13.00	**Forum of Young Parliamentarians of the IPU** *Salwa 2, Sheraton Convention Center*
	11.00 – 13.00	**Assembly*:*** Start of the General Debate on the theme *Parliaments as platforms to enhance education for peace, security and the rule of law* *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	11.30 – 13.00	Panel discussion on *Ending energy poverty through access to renewable energies and inclusive public policies: How can parliaments help?* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	14.15 – 14.30	**Group photo – all Heads of delegation**
	14.30 – 16.00	Preparatory Committee of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament * *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 17.00	**Assembly:** General Debate *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.00	**Standing Committee on Peace and International Security** Drafting in plenary of the resolution *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.30	**Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade** Debate and start of drafting in plenary on the draft resolution on *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation* *Salwa 2, Sheraton Convention Center*
	16.30 – 18.00	Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	17.00 – 18.30	**Assembly**: Decision on the emergency item *Al Dafna, Sheraton Convention Center*

* *closed meeting*

Monday, 8 April 2019

	09.00 – 13.00 09.00 – 10.30 10.30 – 13.00	**Assembly** - Debate on the emergency item, and - Continuation of the General Debate *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	09.00 – 13.00	**Standing Committee on Peace and International Security** Completion of drafting in plenary of the resolution on the *Non-admissibility of using mercenaries as means of undermining peace and violating human rights* *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	09.30 – 12.30	Workshop on maternal, newborn and child health *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	09.30 – 12.30	**Standing Committee on Democracy and Human Rights** Debate on follow-up to previous IPU resolutions (*democracy in the digital era, use of media for citizen engagement, freedom of expression)* *Salwa 2, Sheraton Convention Center*
	09.30 – 13.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
ASGP	11.00 – 12.30	ASGP Meeting *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 16.30	Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
ASGP	14.30 – 17.30	ASGP Meeting *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.30	**Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade** Drafting in plenary of the resolution on *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation* *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.30	**Assembly**: Continuation of the General Debate *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.30	Possible drafting committee on the emergency item* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	17.00 – 18.30	Speakers' dialogue* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*

Tuesday, 9 April 2019

	09.00 – 10.00	Gender Partnership Group* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	09.00 – 11.00	Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade* *Al-Bashir, Sheraton Convention Center*

* *closed meeting*

	09.00 – 13.00	**Standing Committee on United Nations Affairs** - Debate on *Parliamentary follow-up on the Sustainable Development Goals (SDGs) in preparation for the 2019 session of the United Nations High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development,* and - Panel discussion on the main theme of the 2019 HLPF: *Empowering people and ensuring inclusiveness and equality* *Al-Rayyan, Sheraton Convention Center*
	09.30 – 12.30	**Standing Committee on Democracy and Human Rights** Debate on the draft resolution to be adopted at the 141st Assembly on *Achieving Universal Health Coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health* *Salwa 2, Sheraton Convention Center*
	10.00 – 12.30	Executive Committee* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
ASGP	10.00 – 12.30	ASGP Meeting *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	11.30 – 13.00	**Assembly**: Continuation of the General Debate *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 16.00	**Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade** Adoption of the draft resolution on *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation* *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 16.00	Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 16.00	Panel discussion on counter-terrorism and violent extremism *From international resolutions to national legislations: Bridging the implementation gap* *Salwa 2, Sheraton Convention Center*
ASGP	14.30 – 17.30	ASGP Meeting *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.30	**Assembly** - Adoption of the resolution on the emergency item, and - Conclusion of the General Debate *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	16.30 – 18.00	Committee on Middle East Questions* *Salwa 2, Sheraton Convention Center*
	16.30 – 18.30	**Standing Committee on Peace and International Security** Adoption of the draft resolution on *Non-admissibility of using mercenaries as means of undermining peace and violating human rights* *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	16.30 – 18.30	Bureau of Women Parliamentarians***** *Salwa 1, Sheraton Convention Center*

* *closed meeting*

Wednesday, 10 April 2019

	09.00 – 10.00	Board of the Forum of Young Parliamentarians* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	09.30 – 13.00	**Governing Council** - Decisions on the human rights of MPs, and - Reports of specialized meetings *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
ASGP	10.00 – 12.30	ASGP Meeting *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	10.30 – 12.30	Joint Meeting of the Bureau of Women Parliamentarians and the Board of the Forum of Young Parliamentarians on *sexism, harassment and violence against women MPs* * *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
ASGP	14.00 – 16.00	Joint IPU-ASGP session on *Innovation in parliament: getting ready for the future* *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	14.30 -	**Governing Council** *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	At the end of the Governing Council	**Assembly** - Adoption of resolutions - Reports of the Standing Committees - Outcome document of the General debate, and - Closing sitting *Al Dafna, Sheraton Convention Center*

Legend:

Assembly / Governing Council	Committees / Panel discussions	Other Assembly events, including *in camera* sessions

* *closed meeting*

الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
والاجتماعات ذات الصلة
الدوحة، دولة قطر
06-10 نيسان/أبريل 2019

مكان الاجتماعات وبرنامج العمل:

تجري اجتماعات الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات المجلس الحاكم، وكذلك اجتماعات اللجان الدائمة، وجميع الأنشطة المرتبطة بها وبعض الفعاليات في *مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*، في مدينة الدوحة وفق برنامج العمل التالي:

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأربعاء	**2019/04/03**	14:00	18:00	**اللجنة الفرعية للشؤون المالية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
الخميس	**2019/04/04**	09:00	18:00	**بدء التسجيل**	*البهو، فندق الشيراتون*	
		10:00	13:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		15:00	18:00			
الجمعة	**2019/04/05**	09:00	10:00	**مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية)**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:30	13:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		10:00	13:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الجمعة	**2019/04/05**	15:00	18:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		16:30	18:30	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية**	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
السبت	**2019/04/06**	09:00	10:00	**مكتب النساء البرلمانيات**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:30	11:00	**الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية**	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		10:00	11:00	**اجتماع المستشارين والأمناء للوفود**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		10:30	13:00	**منتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:30	13:00	**المجموعة الفرعية لمنتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:30	13:00	**اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		11:30	13:00	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:00	15:30	**اجتماع مع رؤساء المنظمات البرلمانية الاقليمية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	17:30	**منتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
السبت	**2019/04/06**	14:30	17:30	**الفريق الاستشاري المعني بالصحة (باللغة الإنجليزية فقط)**	*قاعة النخيل، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		15:00	18:00	**لجنة شؤون الشرق الأوسط**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		19:30	20:30	**حفل افتتاح**	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
الأحد	**2019/04/07**	08:00	09:00	**اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) للجمعية العامة**	*قاعة النخيل، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		08:30	09:30	**مجلس منتدى البرلمانيين الشباب**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:00	11:00	**لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:00	11:00	**المجلس الحاكم**	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:00	12:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** مناقشة حول مشروع القرار "عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك لحقوق الإنسان" واحتمال بدء صياغته في الجلسة العامة	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأحد	**2019/04/07**	10:00	13:00	**منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي**	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:00	13:00	**الجمعية العامة:** بدء المناقشة العامة حول موضوع *البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام، والأمن، وسيادة القانون*	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:30	13:00	حلقة نقاش حول إنهاء الفقر في مجال الطاقة عبر الحصول على طاقات متجددة وسياسيات عامة شاملة: كيف يمكن للبرلمانات أن تساعد في تحقيق ذلك؟	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:15	14:30	**صورة جماعية – جميع رؤساء الوفود**		
		14:30	16:00	**لجنة تحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	17:00	**الجمعية العامة:** المناقشة العامة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	18:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** صياغة القرار في الجلسة العامّة	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأحد	**2019/04/07**	14:30	18:00	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** مناقشة وبدء صياغة مشروع قرار في الجلسة العامّة حول " *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*"	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		16:30	18:00	مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	**مغلقة**
		17:00	18:30	**الجمعية العامة:** قرار حول البند الطارئ	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
الإثنين	**2019/04/08**	09:00 09:00 10:30	13:00 10:30 13:00	**الجمعية العامة** -مناقشة حول البند الطارئ، -مواصلة المناقشة العامّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:00	13:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** الانتهاء من صياغة القرار حول "*عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك لحقوق الإنسان*"	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	**2019/04/08**	09:30	12:30	ورشة عمل حول صحة الأم وحديثي الولادة والطفل	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:30	12:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان** مناقشة حول متابعة القرارات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي *(الديمقراطية في العصر الرقمي، واستخدام الإعلام لمشاركة المواطن، وحرية التعبير)*	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:30	13:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		11:00	12:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	16:30	**مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	17:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	**2019/04/08**	14:30	18:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** صياغة قرار في الجلسة العامّة حول *"دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار"*	*قاعة الريان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	18:30	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	18:30	**لجنة الصياغة المحتملة حول البند الطارئ**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		17:00	18:30	حوار رؤساء البرلمانات المشاركين	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
الثلاثاء	**2019/04/09**	09:00	10:00	**مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية)**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:00	11:00	**مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل والتجارة**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	**2019/04/09**	09:00	13:00	**اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة** -مناقشة حول *المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة تحضيراً لدورة العام 2019 لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة،* -حلقة نقاش حول الموضوع الرئيسي لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى للعام 2019: *تمكين الأفراد وضمان الشمولية والمساواة*	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:30	12:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان** مناقشة حول المشروع القرار الذي سيتم اعتماده في الجمعية العامة الـ141 تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		10:00	12:30	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	**2019/04/09**	10:00	12:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:30	13:00	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	16:00	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** اعتماد مشروع قرار حول "*دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*"	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	16:00	**مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	16:00	**حلقة نقاش حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف** *"من القرارات الدولية إلى التشريعات الوطنية: سد الفجوة في التنفيذ"*	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	17:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	**2019/04/09**	14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	18:30	**الجمعية العامة** -اعتماد قرار حول البند الطارئ، -مواصلة المناقشة العامّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		16:30	18:00	لجنة شؤون الشرق الأوسط	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		16:30	18:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** اعتماد مشروع القرار حول "*عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*"	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		16:30	18:30	مكتب النساء البرلمانيات	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
الأربعاء	**2019/04/10**	09:00	10:00	مجلس منتدى البرلمانيين الشباب	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:30	13:00	**المجلس الحاكم** -قرارات حول حقوق الانسان للبرلمانيين، -تقارير عن الاجتماعات المتخصصة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأربعاء	2019/04/10	10:00	12:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		10:30	12:30	اجتماع مشترك لمكتب النساء البرلمانيات ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب حول التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء أعضاء البرلمانات	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:00	16:00	جلسة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية حول *الابتكار في البرلمانات: الاستعداد للمستقبل*	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30		**المجلس الحاكم**	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		عند انتهاء المجلس الحاكم		**الجمعية العامة** -اعتماد القرارات -تقارير اللجان الدائمة -الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة، -الجلسة الختاميّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر)، 6 – 10 نيسان/أبريل 2019

A/140/Inf.1.

04 نيسان/أبريل 2019

الجمعية العامة

الشواغر[1] التي يتعيّن ملؤها خلال الجمعية العامة الـ140

اللجنة التنفيذية

في 10 نيسان/أبريل، سَينتخب المجلس الحاكم عضواً واحداً، على النحو التالي:

المجموعة الإفريقية: شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة. لتحل محل السيدة أ. حبيبو (النيجر) التي تنتهي فترة ولايتها في اللجنة التنفيذية في الدورة 204 للمجلس الحاكم.

ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، حتى الساعة 9:30 من صباح يوم الثلاثاء، 9 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها (قاعة دوخان).

مكتب النساء البرلمانيات

في 06 نيسان/أبريل، سيُطلب من منتدى النساء البرلمانيات ملء الشواغر التالية في **مكتب النساء البرلمانيات**:

- ممثلة إقليمية واحدة عن المجموعة الإفريقية (تنتهي ولايتها في آذار/مارس 2020) لملء الشاغر بعد انتهاء ولاية السيدة ف. أديدويان (نيجيريا)؛
- وممثلة إقليمية من مجموعة أوراسيا (تنتهي ولايتها في آذار/مارس 2020) لملء الشاغر بعد انتهاء ولاية السيدة س. سردريان (أرمينيا)، التي لم تعد عضواً في البرلمان.

[1] عند تقديم الترشيحات (مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها، قاعة دوخان)، يُطلب من الوفود أيضاً إعادة استمارة معلومات الاتصال في الملحق 2 من الدعوة إلى الجمعية – راجع الموقع الإلكتروني التالي:
https: // www. ipu.org/download/5971

ويمكن أن تقدم المجموعات الجيوسياسية ترشيحات خطيّة حتى يوم الجمعة، 05 نيسان/أبريل، 12 ظهراً إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها. وينبغي أن تكون الترشيحات مرفقة بخطاب إحالة توضيحي موقع من المجموعة الجيوسياسية وسيرة ذاتية موجزة (3 فقرات كحد أقصى) بالإنجليزية أو الفرنسية لتوزيعها على المشاركين.

ستتم أيضاً دعوة منتدى النساء البرلمانيات لتسمية مرشح، للموافقة على ترشيح السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، لمنصب نائب أول لرئيس مكتب النساء البرلمانيات، والسيدة أ.تولي (نيوزيلندا) لملء منصب نائب رئيس ثاني لمكتب النساء البرلمانيات. وتم ترشيح هذه الأسماء من قبل مكتب النساء البرلمانيات في دورتها الـ 42 التي انعقدت في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

اللجان والهيئات الأخرى

لجنة شؤون الشرق الأوسط

في 10 نيسان/أبريل، سينتخب المجلس الحاكم عضواً واحداً (امرأة) لتحل محل السيدة ن.موتسماي (ليسوتو) والتي تخضع لأحكام القاعدة 2 الفقرة 4 من قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط: " إذا تغيب عضو من اللجنة عن حضور أكثر من جلستين، سيتم استبداله أو استبدالها عبر إجراء انتخابات من قبل المجلس الحاكم"

ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، حتى الساعة 09:30 من صباح يوم الثلاثاء 09 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

مجموعة مسهلي الحوار في قبرص

في 10 نيسان/أبريل، سينتخب المجلس الحاكم ***مسهلاً واحداً للحوار*** *ليحل محل السيد ب. بوركي (إيرلندا)، الذي انتهت ولايته مع اختتام الدورة 203 للمجلس الحاكم.*

وحتى اليوم تلقينا اسم مرشح واحد:

- *السيد ل. كارتابيلي (إيطاليا)*

ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، حتى الساعة 9:30 من صباح يوم الثلاثاء 09 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

في 10 نيسان/أبريل، سينتخب المجلس الحاكم عضوين على الشكل التالي:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ : شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة لتحل محل السيدة ن. علي أسيغاف (إندونيسيا) التي تنتهي ولايتها في الدورة 204 للمجلس الحاكم

مجموعة أوراسيا : شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو رجل للشاغر الذي لم يتم ملؤه في الدورة 203 للمجلس الحاكم

ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، حتى الساعة 9:30 من صباح يوم الثلاثاء 09 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

في 7 نيسان/أبريل، سينتخب المنتدى مجلسه.

وفقاً للقاعدة 5 الفقرة 3 من لائحة المنتدى وأساليب عمله " يتكون مجلس الإدارة، من ممثلين اثنين، رجل، وامرأة، عن كل من، المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي."

تُدعى جميع المجموعات الجيوسياسية لتقديم مرشحين (رجل وامرأة) عند الساعة 6 مساءً يوم السبت، 06 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

كما قرر المجلس الحاكم، يتشكل الفريق من 21 عضواً من البرلمانات الوطنية، ترشحهم المجموعات الجيوسياسية على أساس الخبرات والصيغة المستخدمة في تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس (زيادة مخصصات المجموعة الجيوسياسية للجنة التنفيذية زائد واحد لكل مجموعة).[2] يجب أن تكون تشكيلة المجموعة قائمة على التوازن بين الجنسين ويجب أن يكون رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب أعضاء بحكم منصبهم. ويتولى الفريق الاستشاري الرفيع المستوى ولاية واحدة مدتها أربع سنوات.

[2] المجموعة الإفريقية: 5 أعضاء ؛ المجموعة العربية: عضوين؛ مجموعة أسيا والمحيط الهادئ: 4 أعضاء؛ مجموعة أوراسيا: عضوين، مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 3 أعضاء ومجموعة 12+: 5 أعضاء.

في 10 نيسان/أبريل، سينتخب المجلس الحاكم 21 عضو على الشكل التالي:

المجموعة الإفريقية :	5 شواغر يتعيّن ملؤها على أن تتضمن رجلين وامرأتين على الأقل.
المجموعة العربية :	شاغرين يتعيّن ملؤهما من قبل رجل واحد وامرأة واحدة
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:	أربعة شواغر يتعيّن ملؤها من قبل رجلين وامرأتين
مجموعة أوراسيا :	شاغرين واحد يتعيّن ملؤهما من قبل رجل واحد وامرأة واحدة
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:	ثلاثة شواغر يتعيّن ملؤها من قبل رجل واحد وامرأة واحدة
مجموعة 12+:	5 شواغر يتعيّن ملؤها على أن تتضمن رجلين وامرأتين على الأقل

يجب تقديم الترشيحات من المجموعة الجيوسياسية خطياً عند الساعة 09:30 من صباح يوم الثلاثاء 09 نيسان/أبريل إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها. ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى) بالإنجليزية أو الفرنسية.

مكاتب اللجنة الدائمة

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

هناك **خمس شواغر** يتعين ملؤها من خلال المجموعات التالية:

المجموعة الإفريقية : شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: شاغرين يتعيّن ملؤهما من قبل عضو امرأة على الأقل

مجموعة أوراسيا : شاغرين يتعيّن ملؤهما من قبل عضو امرأة على الأقل

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

هناك **شاغران** يتعين ملؤهما من خلال المجموعات التالية:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة.

مجموعة أوراسيا : شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

بالإضافة إلى ذلك، يستكمل أعضاء المكتب من المملكة الأردنية الهاشمية ورومانيا ولايتهم الأولى لمدة سنتين ويحق لهما إعادة انتخابهما لفترة ثانية.

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

هناك **ثلاثة شواغر** يتعيّن ملؤها من قبل المجموعات التالية:

المجموعة العربية : شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو رجل أو امرأة.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ : شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

مجموعة 12+ : شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

بالإضافة إلى ذلك، يستكمل أعضاء المكتب من بوروندي وكندا ولايتهم الأولى لمدة سنتين ويحق لهما إعادة انتخابهما لفترة ثانية.

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

هناك **شاغران** يتعيّن ملؤهما من قبل المجموعات التالية:

المجموعة الإفريقية : شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ : شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

بالإضافة إلى ذلك، يستكمل أعضاء المكتب من الأرجنتين وروسيا الاتحادية ولايتهم الأولى لمدة سنتين ويحق لهما إعادة انتخابهما لفترة ثانية.

ونظراً لخصائص عمل المكتب، يوصى أن يكون لدى المرشحين إلمام بواحد من لغتي العمل للاتحاد البرلماني الدولي، الإنجليزية والفرنسية، وأن يكونوا قادرين على السفر من أجل نشاطات في مجال عملهم وفي مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

****

وينبغي أن تكون الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية المعنية، والتي يمكن تقديمها حتى موعد إجراء الانتخابات، مرفقة بسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، مع تحديد عضوية اللجنة في البرلمان ومعرفة بالقضايا التي تتناولها اللجنة، بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال الكاملة للمرشح. كما يجب أن تكون السيرة الذاتية مرفقة أيضاً بالتزام من برلمان المرشح بأنه سيدعمه/سيدعمها في عمله/ عملها وأنه سيدرجه ضمن الوفود المقبلة إلى الجمعيات العامة.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Assembly

A/140/Inf.1
4 March 2019

Vacancies[1] to be filled during the 140th Assembly

Executive Committee

On 10 April, the Governing Council will elect **one member**, as follows:

African Group	**:**	One vacancy, to be filled by a woman, to replace Ms. A. Habibou (Niger) whose Executive Committee term ends at the 204th session of the Governing Council.

Candidatures, accompanied by a signed covering letter and a brief curriculum vitae (one page maximum), may be submitted up to 9.30 a.m. on Tuesday, 9 April 2019 to the Submission and Control of Documents office (Dukhan Hall).

Bureau of Women Parliamentarians

On 6 April, the Forum of Women Parliamentarians will be required to fill the following seats of the **Bureau of Women Parliamentarians**:

- one regional representative for the African Group (end of term March 2020) to fill the seat left vacant after the demise of Ms. F. Adedoyin (Nigeria); and
- one regional representative for the Eurasia Group (end of term March 2020) to fill the seat left vacant by Ms. S. Sardaryan (Armenia), who is no longer a parliamentarian.

Candidatures from the respective geopolitical group may be submitted in writing by Friday, 5 April, 12 noon either by email to postbox@ipu.org or to the Submission and Control of Documents office. Candidatures should be accompanied by a signed cover letter from the geopolitical group and a brief curriculum vitae (3 paragraphs maximum) in English or French, for distribution to participants.

The Forum of Women Parliamentarians will also be called upon to approve the nomination of Ms. A. Al-Basti (United Arab Emirates) to fill the position of the First Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians and Ms. A. Tolley (New Zealand) to fill the position of Second Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians. These nominations were decided by the Bureau of Women Parliamentarians at its 42nd session held on 18 October 2018.

E

[1] When submitting candidatures (to Submission and Control of Documents office, Dukhan Hall), delegations are requested also to return the contact information form in Annex 2 of the Assembly Convocation – see https://www.ipu.org/download/5971.

COMMITTEES AND OTHER BODIES

Committee on Middle East Questions

On 10 April, the Governing Council will elect **one member** (female) to replace Ms. N. Motsamai (Lesotho) who falls within the provisions of Rule 2.4 of the Rules of the Committee on Middle East Questions: "*If a member of the Committee fails to attend more than two consecutive sessions, he or she shall be replaced through an election by the Governing Council."*

Candidatures, accompanied by a signed covering letter and a brief curriculum vitae (one page maximum), may be submitted up to 9.30 a.m. on Tuesday, 9 April 2019 to the Submission and Control of Documents office.

Group of Facilitators for Cyprus

On 10 April, the Governing Council will elect **one Facilitator** to replace Mr. P. Burke (Ireland), whose term of office expired at the end of the 203rd session of the Governing Council.

To date the following candidature has been received:

- Ms. L. Quartapelle (Italy).

Candidatures, accompanied by a signed covering letter and a brief curriculum vitae (one page maximum), may be submitted up to 9.30 a.m. on Tuesday, 9 April 2019 to the Submission and Control of Documents office.

Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

On 10 April, the Governing Council will elect **two members**, as follows:

Asia-Pacific Group	**:**	One vacancy to be filled by a woman to replace Ms. N. Ali Assegaf (Indonesia) whose term of office expires at the 204th session of the Governing Council;
Eurasia Group	**:**	One vacancy to be filled by a man, for the vacancy that was not filled at the 203rd session of the Governing Council.

Candidatures, accompanied by a signed covering letter and a brief curriculum vitae (one page maximum), may be submitted up to 9.30 a.m. on Tuesday, 9 April 2019 to the Submission and Control of Documents office.

Forum of Young Parliamentarians of the IPU

On 7 April, the Forum will elect its Board.

According to Rule 5.3 of the Forum's Rules and Working Modalities: "*The Board shall be composed of two representatives from each of the IPU geopolitical groups, a man and a woman"*.

All Geopolitical Groups are invited to submit two candidatures (one man and one woman) by 6 p.m. on Saturday, 6 April 2019 to the Submission and Control of Documents office.

High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism

As decided by the Governing Council, the Group shall be composed of 21 members of national parliaments, nominated by their respective geopolitical groups on the basis of expertise and on the formula used for the composition of the Preparatory Committee of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament (Executive Committee geopolitical group allocation plus one per group).[2] The composition of the Group shall be gender balanced and the President of the Bureau of Women Parliamentarians and the President of the Board of the Young Parliamentarians shall be ex officio members. High-Level Advisory Group members shall serve for a single four-year term.

[2] African Group: 5 members; Arab Group: 2 members; Asia-Pacific Group: 4 members; Eurasia Group: 2 members; GRULAC: 3 members; and Twelve Plus Group: 5 members.

On 10 April, the Governing Council will elect **21 members,** as follows:

African Group	:	five vacancies of which at least two men and two women
Arab Group	:	two vacancies to be filled by one man and one woman
Asia-Pacific Group	:	four vacancies to be filled by two men and two women
Eurasia Group	:	two vacancies to be filled by one man and one woman
Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC)	:	three vacancies of which at least one man and one woman
Twelve Plus Group	:	five vacancies of which at least two men and two women.

Candidatures from the respective geopolitical group may be submitted in writing by 9.30 a.m. on Tuesday, 9 April, to the Submission and Control of Documents office. Candidatures should be accompanied by a signed cover letter from the geopolitical group and a brief curriculum vitae (one page maximum) in English or French.

STANDING COMMITTEE BUREAUX

The Standing Committees will hold the following elections:

Standing Committee on Peace and International Security

There are **five vacancies** to be filled by the following Groups:

African Group	:	one vacancy to be filled by a woman
Asia-Pacific Group	:	two vacancies, of which at least one must be filled by a woman
Eurasia Group	:	two vacancies, of which at least one must be filled by a woman.

Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade

There are **two vacancies** to be filled by the following Groups:

Asia-Pacific Group	:	one vacancy to be filled by a woman
Eurasia Group	:	one vacancy (no gender requirement).

In addition, the Bureau members from Jordan and Romania are completing their first two-year term and are eligible for re-election for a second term.

Standing Committee on Democracy and Human Rights

There are **three vacancies** to be filled by the following Groups:

Arab Group	:	one vacancy to be filled by a woman
GRULAC	:	one vacancy (no gender requirement)
Twelve-Plus Group	:	one vacancy (no gender requirement).

In addition, the Bureau members from Burundi and Canada are completing their first two-year term and are eligible for re-election for a second term.

Standing Committee on United Nations Affairs

There are **two vacancies** to be filled by the following Groups:

African Group	:	one vacancy (no gender requirement)
Asia-Pacific Group	:	one vacancy (no gender requirement).

In addition, the Bureau members from Argentina and the Russian Federation are completing their first two-year term and are eligible for re-election for a second term.

Due to the specificities of this Bureau's work, it is recommended that candidates have a working knowledge of one of the two official IPU languages, English or French, and are able to travel for activities in the field and at UN Headquarters in New York.

* * * * * *

Candidatures from the respective geopolitical groups, which may be submitted up until the time of the elections, should be accompanied by a brief curriculum vitae (maximum one page), specifying Committee membership in parliament and familiarity with the issues covered by the Committee, as well as the candidate's full contact details. The CV should also be accompanied by a commitment from the candidate's parliament that s/he will be supported in their work and included in future delegations to Assemblies.

الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر)، 6-10 نيسان/أبريل 2019

المجلس الحاكم
البند 7

CL/204/7(a)-R.1
24 كانون الثاني/يناير 2019

تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(أ) (a) ورشة عمل برلمانية بمناسبة
منتدى الاستثمار العالمي 2018
جنيف، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2018

تمويل أهداف التنمية المستدامة: كيف تستطيع البرلمانات سد الفجوة

نظم الاتحاد البرلماني الدولي، مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ورشة عمل للبرلمانيين، بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2018، في سياق منتدى الاستثمار العالمي للعام 2018. وتناولت ورشة العمل ما برز مؤخراً كقضية رئيسية منذ أن اعتمد قادة العالم أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2015: كيف يمكن تمويل خطة العام 2030 على الصعيد الوطني، وخاصة كيف يمكن للبرلمانيين توفير الموارد اللازمة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدانهم.

ورحبت السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، بالمشاركين في ورشة العمل وأدلى أحد المضيفين المشاركين، السيد مايكل مولر، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، ببيان افتتاحي تطرق إلى دور مختبر أهداف التنمية المستدامة (SDG Lab)، من بين أمور أخرى.
وأوضح السيد مولر أن مختبر أهداف التنمية المستدامة (SDG Lab) هو مبادرة متعددة الأطراف، بقيادة مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ساهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم العناصر الفاعلة في جنيف في زيادة الاستفادة من الخبرات والمعرفة في إطار السياسات، والممارسة، والإجراءات.

وفي الكلمة الافتتاحية للسيدة غ. كويفاس بارون، أكدت على أن أهداف التنمية المستدامة شكلت الخطة الأكثر طموحاً التي تم صياغتها في الأمم المتحدة لمكافحة الفقر، وعدم المساواة، والتدهور البيئي، وأخيراً النزاع. وأكدت على التزام الاتحاد البرلماني الدولي بأهداف التنمية المستدامة، عبر إدراج الأهداف في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة، من خلال التوصل إلى أدوات مبتكرة لمساعدة البرلمانات في إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة، وعبر عقد ورش العمل لأعضاء البرلمانات حول العالم، مثل ورشة العمل الراهنة.

الجلسة 1: **بناء القدرات القيادية من أجل حشد الموارد العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**

إن الجلسة، التي اتخذت صفة حلقة نقاش مدارة، ركزت على إمكانية الموارد العامة المحلية، التي تشكل المورد الأكبر لتمويل أهداف التنمية المستدامة المتاحة في العديد من البلدان، في المساهمة في التوصل إلى التحقيق الفعال لأهداف التنمية المستدامة. وترأس حلقة النقاش السيد أليسندرو موتر، كبار المستشارين في مكتب الاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك. واستفادت من مداخلات الخبراء السيد لازلو بوربيلي، مستشار الدولة لرئيس الوزراء، في حكومة رومانيا، وعضو البرلمان السابق، والسيدة كريستين لوو، مديرة، في مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جنيف.

واطلع السيد ل. بوربيلي المشاركين على المشهد المؤسسي الذي أنشأه البرلمان الروماني منذ اعتماد خطة العام 2030 مع تسليط الضوء على قسم التنمية المستدامة، الذي يوجد مقره في مكتب رئيس الوزراء. وكان القسم مسؤولاً عن تنسيق تنفيذ خطة العام 2030 من خلال استراتيجية التنمية المستدامة الرومانية التي تمّت مراجعتها مؤخراً. وشدد على أن الاستراتيجية هدفت إلى تحقيق موازنة متعددة السنوات مع مشاريع مستدامة و"معايير مستدامة" لتخصيص موازنة المشروع. وفي الختام، أعلم السيد ل. بوربيلي المشاركين عن المؤتمر رفيع المستوى المشترك بين الوزارات المقبل حول "الشراكة في تنفيذ خطة العام 2030" في 16 نيسان/أبريل 2019، في بوخارست، رومانيا.

وفي مداخلة السيدة ك. لوو، أكدت على أنه من أجل الوفاء بالالتزامات الطموحة لتحقيق المساواة بين الجنسين في خطة العام 2030، يلزم توفير جميع موارد التمويل، وعليها أن تكون مخصصة للأولويات والخطط الوطنية. لذلك، تدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستمرار إلى تأمين موارد أكثر وأفضل لدعم جهود الحكومة من أجل تعزيز النظم الوطنية وتقديم الأولويات لتحقيق المساواة بين الجنسين. وسلطت السيدة ك. لوو الضوء على الدور الأساسي الذي يمكن للبرلمانات تأديته عندما يتعلق الأمر بإعداد الموازنة المراعية للمنظور الجندري، مشيرة إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة استطاعت أن تؤمن المساعدة التقنية للبرلمانات فيما يتعلق بالميزنة (عملية وضع الموازنة) المراعية للمنظور الجندري.

وبعد أن تكلم فريق المناقشة، أخذ الكلمة العديد من المشاركين من أجل تبادل وجهات نظرهم، والتعليق على العروض المقدمة، وطرح الأسئلة.

الجلسة 2: الفرص الناشئة: مشاركة القطاع الخاص

إن هدف الجلسة، التي اتخذت أيضاً صفة حلقة نقاش مدارة، هو معالجة مسألة استثمارات القطاع الخاص، التي اعتبرت محورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وترأس حلقة النقاش السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وضمت حلقة النقاش السيد جيمس زان، مدير الاستثمار والمشاريع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والسيد فرناندو أبورتيلا، نائب وزير المالية السابق في المكسيك، والسيد غير بيركامب، الرئيس والمدير التنفيذي لأركوا Arcowa.

وقدم السيد مارتن تشونغونغ، رئيس الجلسة، الموضوع بإيجاز. وأشار إلى أن خطة أهداف التنمية المستدامة الطموحة تتطلب موارد مالية تتجاوز الموارد التقليدية المتاحة للحكومات وشركاء التنمية، عبر وضع استثمارات القطاع الخاص في الصدارة. وشدد السيد مارتن تشونغونغ على الحاجة الماسة إلى النهج المبتكرة من أجل تعزيز تمويل القطاع الخاص ولتشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ذات الفائدة المتبادلة.

وأكد السيد ج. زان مجدداً في مداخلته على أهمية مهمة المنتدى، كعنصر من عناصر بناء توافق الآراء على المستوى العالمي، في القضايا الرئيسية الناشئة المتعلقة بالاستثمار، لا سيما سياسات الاستثمار. وذكر أن مؤتمر هذا العام أجري وسط قلق متزايد بشأن انخفاض تدفق الاستثمارات. كما أشار إلى إحصاءات الأمم المتحدة التي تظهر أن التدفقات العالمية للاستثمار المباشر الأجنبي تراجعت بنسبة 23 بالمائة في العام 2017. وأقر السيد ج. زان بوجود معضلة بين سيولة الرأسمالية الوفيرة والنقص الكبير في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، مع زيادة سياسات استثمارية "متوجهة نحو سياسة إفقار الجار بدلاً من الازدهار معاً." وفي الختام، قال إنه من الأهمية الحاسمة جذب الاستثمار الخاص في قطاعات أهداف التنمية المستدامة مع ضمان أن السلع المنتجة والخدمات المقدمة من القطاعات الخاصة "ميسورة التكلفة ومتاحة " للفقراء.

وشرح السيد ف. أبورتيلا أن تقلص الحيز المالي وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المعقدة حدت من القدرات الحكومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر السياسات العامة. وشدد على أنه مع قدرة الموازنة تتطلب الحكومات مشاركة القطاع الخاص من أجل تضخيم آثار السياسات العامة. وبالرغم من ذلك، أشار إلى أن بعض القطاعات تتطلب تدخل الحكومة عبر تقديم إعانات لتعزيز تنميتها وجذب الاستثمار في القطاع الخاص. ومع مراعاة أدوار البرلمانات وعملها، سلط السيد ف. أبورتيلا الضوء على أن تأمين الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي، وكذلك وضع إطار تنظيمي مناسب أساسي لمشاركة القطاع الخاص.

وذكر السيد غ. بيركامب مثل النظم الإيكولوجية المائية. وشدد على أن حمايتها وتجديدها بحاجة إلى استثمارات منسقة مع مزيج من القطاعين العام والخاص وتبادل الأموال. إضافة إلى ذلك، شدد على أهمية

الجوانب الإنتاجية للأراضي الرطبة التي ينبغي أن يسلط الضوء عليها أكثر كي تجذب الفرص الاستثمارية، بما فيها عبر المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكذلك أشار إلى دور قطاع التأمين المحتمل.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أخذ الكلمة العديد من المشاركين في ورشة العمل من أجل تبادل وجهات نظرهم، والتعليق على العروض المقدمة، وطرح الأسئلة.

الجلسة 3: إعداد الموازنة المدعومة بالأدلة وأهداف التنمية المستدامة – أمثلة عن الممارسات الجيدة

إن الجلسة الأخيرة لورشة العمل، التي استؤنفت بعد الظهر، بعد الحفل الافتتاحي الرسمي لمنتدى الاستثمار العالمي، اتخذت صفة حلقة نقاش مدارة. وهدفت إلى منح البرلمانيين الفرصة لمناقشة السبل التي يمكن من خلالها ضمان أن أطر أهداف التنمية المستدامة والموازنات تركز على تحقيق النتائج وتسترشد بالأدلة واحتياجات الناس. وأدارت الجلسة السيدة ناديا ايسلر، مديرة مختبر أهداف التنمية المستدامة، مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وضمت الحلقة الدكتور فلافيا بوستريو، شراكة صحة الأم والوليد والطفل، والسيدة مونيكا شيلدون–لندن، المديرة التنفيذية لألفا للخدمات التقنية المالية.

وافتتحت السيدة ن. ايسلر الجزء الأخير من ورشة العمل عبر الإشارة إلى أن الجلسة هي في الأساس لتحديد الأولويات، وعبر كيفية توجيه الأموال إلى هذه الأولويات. وشددت على الحاجة إلى النظر إلى التنمية عبر نهج متكامل بدلاً من النظر إلى مختلف القطاعات فحسب.

وفي عرض الدكتورة ف. بستريو، شددت على حاجة الحكومات إلى إبقاء أعضاء برلماناتها على اطلاع على التمويل الوارد، وحاجة البرلمانيين إلى مساءلة حكوماتها. وأكدت على ضرورة تعزيز الابتكار والمشاركة في الابتكارات التي تحصل، بما أنها ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وركزت مداخلة السيدة م. شيلدون–لندن على الدور الرئيسي للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أخذ الكلمة العديد من البرلمانيين من أجل تسليط الضوء على أمثلة الممارسات الأفضل للقطاعين العام والخاص وتبادل الخبرات في بلدانهم. وأعلم عضو من مجلس لوردات المملكة المتحدة المشاركين بوجود مجموعة برلمانية لأهداف التنمية المستدامة في المملكة المتحدة، منذ أيلول/سبتمبر 2015. وخلال النقاش، بات من الواضح أن البلدان التي لديها استراتيجية وطنية لأهداف

التنمية المستدامة، أحرزت أكبر قدر من التقدم، كما قرر العديد منها تثبيتها بأعلى مستوياتها. وأحاط المشاركون علماً بالتغير الجدير بالاهتمام في القطاع الخاص حيث اعتنقت بعض الشركات أهداف التنمية المستدامة واتخذت بشأنها نهجاً استراتيجياً.

وفي ختام ورشة العمل، ذكرت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي المشاركين "بالسلطة التي لديهم كأعضاء برلمانات"، ومختلف الخيارات المتاحة، غير مدركين ببعضها. كما شكرت مرة أخرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة في جنيف على التعاون الجيد وشكرت المشاركين لمساهماتهم الفعالة، ما جعل هذه الفعالية مثمرة وسمحت بتبادل الآراء المفيدة.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Governing Council
Item 7

CL/204/7(a)-R.1
24 January 2019

Reports on recent IPU specialized meetings

(a) Parliamentary workshop on the occasion of the World Investment Forum 2018

Geneva, 22 October 2018

Financing the SDGs: How can parliaments bridge the gap

The IPU, together with the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) and the United Nations Office at Geneva (UNOG), organized on 22 October 2018 a workshop for parliamentarians in the context of the 2018 World Investment Forum. The workshop dealt with what had emerged as a key issue since world leaders adopted the Sustainable Development Goals (SDGs) in September 2015: How to finance the 2030 Agenda at the national level, and, particularly, how parliamentarians could ensure adequate resources for the implementation of the SDGs in their countries.

The IPU President, Ms. Gabriela Cuevas Barron, welcomed the workshop participants and one of the co-hosts, Mr. Michael Moller, Director-General of UNOG, delivered an opening statement where, among other, he addressed the role of the SDG Lab. Mr. M. Moller explained that the SDG Lab was a multi-stakeholder initiative, led by UNOG, which contributed to the implementation of the SDGs by supporting Geneva-based actors in further leveraging expertise and knowledge into policy, practice and action.

In her opening statement, Ms. G. Cuevas Barron stressed that the SDGs constituted the most ambitious plan to counter poverty, inequality, environmental degradation, and ultimately conflict, ever crafted at the United Nations. She underlined the commitment of the IPU to the SDGs by mainstreaming the Goals into the new IPU strategy, by creating innovative tools to help parliaments institutionalize the SDGs, and by holding workshops for MPs around the world, like the current one.

Session 1: ***Building leadership for the mobilization of public resources to attain the SDGs***

The session, which took the form of a moderated panel discussion, focused on how domestic public resources, by far the largest source of SDGs finance available to most countries, could contribute to the effective attainment of the SDGs. The panel discussion was chaired by Mr. Alessandro Motter, Senior Advisor at the IPU New York office. It benefitted from the expert contributions of Mr. László Borbély, State Counsellor to the Prime Minister, Government of Romania, and former MP, and Ms. Christine Löw, Director, UN Women Office in Geneva.

Mr. L. Borbély introduced participants to the institutional landscape the Romanian Parliament had established since the adoption of the 2030 Agenda, highlighting the Department of Sustainable Development, housed within the Prime Minister's office. The Department was responsible for coordinating the implementation of the 2030 Agenda through the recently revised Romanian Sustainable Development Strategy. He stressed that the Strategy aimed to achieve a multiannual budget with sustainable projects and "sustainable norms" for project budget allocation. In closing, Mr. L. Borbély informed participants about an upcoming high-level inter-ministerial conference on the "Partnership on Implementing the 2030 Agenda" on 16 April 2019 in Bucharest, Romania.

In her intervention Ms. C. Löw, among other, stressed that in order to deliver on the ambitious commitments to gender equality in the 2030 Agenda all sources of financing were needed, and had to be directed to national priorities and plans. For that reason, UN Women had consistently advocated for more and better resources from all sources to support government efforts to strengthen national systems and deliver on gender equality priorities. Ms. C. Löw highlighted the crucial role parliaments could play when it came to gender responsive budgeting, stating that UN Women could and did provide technical assistance on gender responsive budgeting to parliaments.

After the panellists had spoken, several participants took the floor in order to share their views, to comment on the presentations, and to ask questions.

Session 2: ***Emerging opportunities: Private sector engagement***

The purpose of the session, again in the form of a moderated panel discussion, was to address the issue of private sector investments, which were increasingly seen as pivotal to the achievement of the SDGs. The panel discussion was chaired by Mr. Martin Chungong, IPU Secretary General. The panel consisted of Mr. James Zhan, Director of Investment and Enterprise, UNCTAD, Mr. Fernando Aportela, former Deputy Secretary of Finance, Mexico, and Mr. Ger Bergkamp, President and CEO of Arcowa.

Mr. M. Chungong, the session chair, briefly introduced the topic. He stated that the ambitious agenda of the SDGs required financial resources that substantially overpassed the traditional resources available to governments and development partners, bringing private sector investments to the centre stage. Mr. M. Chungong stressed that innovative approaches were urgently needed to promote private sector financing and to encourage the establishment of mutually beneficial public-private partnerships.

Mr. J. Zhan in his intervention once again stressed the Forum's function as one of consensus-building at global level, on key emerging issues related to investment, and investment policy in particular. He stated that this year's conference came amid mounting disquiet about declining investment flows. He referred to UN statistics showing that global flows of foreign direct investment fell by 23 per cent in 2017. Mr. J. Zhan acknowledged that a dilemma existed between the abundant capital liquidity and the significant shortage of investment in SDGs, with more investment policies "going towards the direction of beggar-thy-neighbour rather than prosper together". In closing, he said that it was crucial to attract private investment in SDGs sectors while ensuring that goods and services produced and provided by private sectors were "affordable and accessible" to the poor.

Mr. F. Aportela explained that reduced fiscal space and complex macroeconomic scenarios limited governments' capabilities to meet SDGs through public policy. He stressed that even with budgetary capacity governments required private sector engagement to amplify public policy effects. However, he noted that some sectors required government intervention in the form of subsidies to promote their development and to allure private sector investment. With respect to the roles and actions of parliaments, Mr. F. Aportela highlighted that ensuring financial and macroeconomic stability as well as putting in place a proper regulatory framework was essential for private sector engagement.

Mr. G. Bergkamp referred to the example of water ecosystems. He stressed that for their protection and restoration coordinated investments were needed with a public-private mix and match of funds. Furthermore, he highlighted the productive aspect of wetlands that should be made more visible to attract investment opportunities, including through corporate social responsibility, while the insurance sector had a large potential role too.

In the ensuing debate several workshop participants took the floor to share their views, comment on the presentations, and ask questions.

Session 3: *Evidence-informed budgeting and the SDGs - examples of good practices*

The last session of the workshop, which resumed in the afternoon after the official opening ceremony of the World Investment Forum, also took the form of a moderated panel discussion. It aimed at giving parliamentarians the opportunity to discuss ways in which they could ensure that national SDG frameworks and budgets were results-oriented and informed by evidence and the needs of the people. The session was moderated by Ms. Nadia Isler, Director of the SDG Lab, UNOG. The panel consisted of Dr. Flavia Bustreo, Partnership for Maternal Newborn and Child Health (PMNCH), and Ms. Monika Sheldon-London, CEO of Alpha Financial Technical Service.

Ms. N. Isler opened the last segment of the workshop by stating that the session was basically about identifying priorities, and about how to channel money into those priorities. She highlighted the need to look at development through an integrated approach instead of solely looking at different sectors.

In her presentation Dr. F. Bustreo stressed both the need of governments to keep their MPs informed about incoming funding, and the need of parliamentarians to hold their governments accountable. She underlined the need to foster innovation and to engage with innovations that were happening, as they were crucial for SDGs attainment.

Ms. M. Sheldon-London’s intervention, among other, focused on the crucial role of SDG 16, the promotion of peaceful and inclusive societies for sustainable development, the provision of access to justice for all, and the building of effective, accountable and inclusive institutions at all levels.

In the ensuing debate several parliamentarians took the floor to highlight both public and private best practice examples and to share experiences made in their home countries. A member of the UK House of Lords informed participants about the existence—since September 2015—of a UK parliamentary group on the SDGs. During the discussion it became apparent that countries with a national SDG strategy had made the most progress, and that many of them had decided to anchor the strategy at the highest level. Participants took note of the interesting change in the private sector where some companies had embraced the SDGs and taken on a strategic approach.

In closing the all-day workshop, the IPU President reminded participants of the "power we have as MPs", the many options at hand, of which one was sometimes not aware of. She once again thanked UNCTAD and UNOG for the good collaboration and the participants for their active contributions, rendering the event a fruitful and rewarding exchange for all.

الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

المجلس الحاكم
البند 7

CL/204/7(b)-R.1
4 شباط/ فبراير 2019

تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(ب) (*b*) قمة رؤساء البرلمانات في مجموعة العشرين

بوينس آيرس (الأرجنتين)، 31 تشرين الأول/ أكتوبر – 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018

منذ العام 2008، يجتمع قادة دول مجموعة العشرين سنوياً في قمة رفيعة المستوى لمناقشة الحوكمة الاقتصادية العالمية وغيرها من القضايا الاجتماعية–السياسية والبيئية والأمنية بعيدة المدى.

إن المساهمة البرلمانية – التي يمكن أن تكون حاسمة – هي في الغالب غائبة في هذا الحشد على أعلى مستوى حيث تتخذ القرارات المهمة التي تؤثر على حياة السكان في جميع أنحاء العالم.

ومن أجل التغلب على هذا العجز، قام الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع المؤتمر الوطني للأرجنتين، بإقامة وتنظيم أول منتدى برلماني ومؤتمر قمة لرؤساء البرلمانات الذين عقدا في الفترة من 31 تشرين الأول/ أكتوبر إلى 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

كان الهدف من المنتدى ومؤتمر القمة هو منح البرلمانيين من مجموعة العشرين والدول المدعوّة الفرصة لجمع آراء الخبراء والمعلومات الأولية حول موضوع قمة مجموعة العشرين *بناء توافق في الآراء من أجل التنمية العادلة والمستدامة*، بالإضافة إلى حلول من شأنها أن تساعد في بناء مثل هذا التوافق في الآراء لدعم مبادراتهم من أجل تحقيق التنمية العادلة والمستدامة.

شارك أكثر من 300 مشارك يمثلون 24 برلماناً في هذه الاجتماعات وناقشوا القضايا الرئيسية التي تم تداولها في قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين، بما في ذلك *تمويل التنمية حوكمة خالية من الفساد وشفافة وفعالة؛ مستقبل العمل وتمكين المرأة*. قدّم المشاركون وجهة نظر برلمانية بشأن تنفيذها وقدموا توصيات لهذا الغرض وردت في الإعلان المشترك في الملحق المرفق بهذا التقرير.

بيان مشترك

قمة رؤساء البرلمانات على هامش
قمة قادة مجموعة العشرين
بوينس آيرس (الأرجنتين)
1-2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018

نحن، رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين والدول الضيوف، المجتمعين في بوينس آيرس يومي 1 و2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 في الفترة التي سبقت قمة قادة مجموعة العشرين بدعوة من الاتحاد البرلماني الدولي والكونغرس الوطني للأرجنتين، نصدر التالي

بيان مشترك

1. نقرّ بأن مجموعة العشرين، التي تجمع قادة الاقتصادات الرئيسية في العالم، قد أصبحت منتدى رئيسياً للتنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي العالمي والحوكمة التي تسعى إلى بناء توافق في الآراء والعمل المشترك نحو تحقيق أهدافنا المشتركة.

2. نحيط علماً بواقع أنّ مجموعة العشرين قد وسّعت جدول أعمالها الموضوعي في حين احتفظت بتركيزها على تعزيز النمو والتنمية المستدامة، وأنّها تحافظ على حوار شامل وتعددي مع ممثلي مختلف أصحاب المصلحة في المجتمع المدني. قدّمت المجموعات المشاركة في مجموعة العشرين، المؤلفة من ممثلين من مختلف القطاعات، توصيات من خلال اجتماعات كل منها التي عقدت بين تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام.

3. في كل من المنتدى البرلماني وقمتنا لرؤساء البرلمانات من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين والدول الضيوف، وبعد دراسة مساهمات مختلف الجهات المعنية، التزمنا بالعمل سويّة لإيجاد حلول دائمة للتحديات الرئيسية وتنفيذها في عالمنا المتغير باستمرار. وتشمل هذه، على وجه الخصوص، مستقبل العمل، وتمويل التنمية، ومكافحة الفساد، وتمكين المرأة والشباب، وتعليم الحقبة الجديدة من التكنولوجيا والابتكار، والالتزام المتجدد بالتعددية.

4. نحيط علماً بالمبادرات المختلفة التي طرحتها الدول الأعضاء في مجموعة العشرين من خلال اجتماعات القمة التي تعقدها منذ عام 2008. إنّنا نشجع قادة مجموعة العشرين على السعي بنشاط لتحقيق هدفهم المشترك المتمثل في تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن وشامل، وإيجاد حلول للتحديات المشتركة التي تواجه المجتمع العالمي، كل ذلك مع التزام متجدّد بالسلام والديمقراطية والازدهار والرفاهية.

5. نؤكّد من جديد أنّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) المتعلقة بها تشكل خارطة طريق لتحقيق تنمية عادلة ومنصفة ومستدامة لكوكبنا. وسنواصل جهودنا لزيادة قدرة برلماناتنا على تحويل هذه الالتزامات العالمية إلى حقائق وطنية. وفي إطار هذه العملية، سنسعى أيضاً إلى تعزيز التعاون والتضامن الدوليين في تحقيق هذه الأهداف المشتركة، بما في ذلك من خلال المشاركة البرلمانية النشطة في المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة، وهي الآلية الدولية الرئيسية لرصد أهداف التنمية المستدامة.

6. إنّنا نعتبر أنّ إشراك القطاع الخاص له أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبأنه، كمحرّك للنموّ الاقتصادي وخلق فرص العمل في البلدان النامية، يمكن أن تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص دوراً رئيسياً في تحقيق تحولات منهجية وهيكلية من أجل التنمية المستدامة.

7. نقرّ بأن العالم يشهد نطاق غير مسبوق من النزوح البشري. في عالم اليوم المترابط، لا يمكن معالجة ذلك بشكل فعّال إلّا من قبل المجتمع الدولي الذي يعمل معاً، ولذا فإننا نحيط علماً باعتماد المواثيق العالمية الجديدة للهجرة وحماية اللاجئين هذا العام. ومع معالجة الأسباب الجذرية، نحتاج إلى زيادة استعدادنا وقدرتنا على حماية الفئات الضعيفة، وإدارة تدفقات المهاجرين واللاجئين بشكل أفضل، ومعالجة هذه القضايا بشكل عام بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

8. إنّنا ندرك جيداً حقيقة أنّ الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم لا تخلق كوارث إنسانية فحسب، بل إنها تضع أيضاً ضغوطاً على الاقتصاد العالمي. ونؤمن بأنّ منع نشوب الصراعات وحلّها بالوسائل السلمية لهما أهمية قصوى في بناء مجتمعات آمنة ومزدهرة.

9. كما ندين بشدّة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ونظل ملتزمين بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بوصفه تهديداً خطيراً لجهودنا الرامية إلى ضمان السلام والتنمية وسيادة القانون.

10. نؤكّد من جديد أنّ المرأة تقوم بدور رئيسي في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ولذلك من الضروري أن نواصل السعي إلى تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة من أجل المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين جميع النساء، وذلك للسماح بالتمكين الاقتصادي والاستقلال لهن. نرحّب بالاستراتيجية التي ترعاها الرئاسة

الأرجنتينية لتعميم المنظور الجندري في جدول أعمال مجموعة العشرين، وحثّ قمة قادة مجموعة العشرين على بناء إجماع وإلهام المزيد من سياسات التنمية المراعية للمنظور الجندري التي تفضل التمكين الاقتصادي للمرأة، وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في التوظيف والعلوم والتكنولوجيا والتعليم، والقضاء على جميع أشكال العنف القائم على نوع الجندر. وبصفتنا برلمانيين ، سنؤدي دورنا في تأمين بيئة تشريعية تمكينية وتسهيل تخصيص الموارد لتنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة.

11. نحن قلقون من تدهور ثقة الناس في مؤسسات الحكم الديمقراطي، ونحن نؤكّد من جديد التزامنا بمواصلة بناء برلمانات فعّالة وممثلة وشاملة ومتاحة، تلك التي تخدم الناس وتحاسب الحكومات. إنّنا مصممون على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، والحرمان من الملاذ الآمن للأشخاص الفاسدين وعائداتهم من الفساد، وضمان وجود حكم منفتح وشفاف وخاضع للمساءلة على جميع المستويات. ولتحقيق هذه الغاية، سندعم سنّ التشريعات، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد، التي ستعزّز الثقة المتجددة للناس في مؤسساتهم وتساعد بشكل عام على تحقيق الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة للمجتمعات السلمية والحوكمة الرشيدة.

12. إنّنا ندرك أنّ العولمة قد حولت عالمنا وانتشلت ملايين الناس من براثن الفقر، مما أدّى إلى النمو والتنمية. ومع ذلك، نحتاج أيضاً إلى أن نضع في الاعتبار أنّنا نواجه تنامي في عدم المساواة وأنّ قطاعات السكان لم تستفد تماماً من العولمة. هذا تحدٍّ يجب علينا مواجهته بروح من التضامن والتعاون.

13. نعتقد أنّ وجود نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وشفاف وعادل وغير تمييزي يستند إلى قواعد واضحة يحترمها الجميع ويتكّيف مع حقائق العالم اليوم، يؤدي دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي والتنمية المستدامة، وخلق العمل والرفاهية. ومع ذلك، فإنّنا نشعر بالقلق إزاء الاتجاه الناشئ للحمائية والأحادية الذي يعوق التجارة العالمية والنمو الاقتصادي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ضررٍ فادحٍ برفاهية الناس وبالتنمية المستدامة لمجتمعاتنا. وبناءً على ذلك، فإنّ هذه هي التحديات التي يجب علينا معالجتها معاً.

14. يجب أن تكون التنمية المستدامة في صميم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ويجب إيلاء الأولوية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً مع التركيز بشكل خاص على اهتمامات ومصالح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة كمنشئين للوظائف بما في ذلك من خلال التجارة الإلكترونية. تظل التعددية هي الخيار الأفضل لتعزيز نظام تجاري عالمي عادل للجميع. ولذلك، ما زلنا ملتزمين بالتعددية وتعزيز دور منظمة التجارة العالمية باعتبارها ركيزة النظام التجاري المتعدد الأطراف.

15. نعترف بأهمية وجود نظام حماية اجتماعية شامل ومستدام وقابل للتكّيف، وكذلك التكنولوجيات الجديدة من حيث خلق فرص العمل ورفاه الإنسان. من هذا المنظور، ندعو وبقوّة إلى توفير العمل اللائق للجميع وكذلك شبكات آمنة أقوى لتيسير انتقال العمال المشردين إلى وظائف جديدة. كما ندعو إلى وجود إطار تنظيمي ملائم ومحدّث وتدابير خاصة لمساعدة الشباب والأجيال الأكبر سناً والأشخاص ذوي الإعاقة على دخول سوق العمل كمنظمي مشاريع أو عمّال.

16. نحن مقتنعون أنّه، نظراً لتزايد ترابط مجتمعاتنا والتهديدات المتزايدة للديمقراطية، فإنّ النظام الحالي للحوكمة العالمية يحتاج إلى تعزيز بحيث يعكس بشكل أفضل وجهات نظر ومصالح جميع الناس في كل مكان، بما في ذلك تلك الفئات الضعيفة. ونحن ملتزمون بقوّة بتعزيز نظام عالمي قائم على قواعد مع التعددية كمبدأ رئيسي.

17. تستند قمة رؤساء البرلمانات في الدول الأعضاء في مجموعة العشرين والدول الضيوف إلى نموذج "التحديات العالمية والحلول العالمية"، ولهذا الغرض، نؤكّد على ضرورة زيادة الحوار والتعاون بين دولنا وحكوماتنا وبرلماناتنا.

18. نقرّ بأهمية المبادرات الرامية إلى تقديم مساهمة برلمانية في العمليات العالمية الرئيسية، مثل مؤتمرات رؤساء البرلمانات في إطار مجموعة العشرين، والمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية (PCWTO)، والمؤتمرات العالمية لرؤساء البرلمانات.

19. وعلاوة على ذلك، فإنّنا نعتقد أنّه من الضروري التصدّي لفجوة الديمقراطية المستمرة في العلاقات الدولية وأن يسمع صوت برلماناتنا في سياق الاجتماعات متعددة الأطراف، بما في ذلك مؤتمرات قمة مجموعة العشرين. بناءً على الخبرة المكتسبة هنا في بوينس آيرس وعلى المشاورات السابقة للبرلمانيين في مجموعة العشرين، نؤكّد من جديد التزامنا بمواصلة العمل المشترك على مستوى رؤساء البرلمانات لدعم عملية مجموعة العشرين.

20. نرحّب باستلام اليابان رئاسة مجموعة العشرين اعتباراً من 1 كانون الأول/ ديسمبر 2018 ونطلب من مجلس المستشارين في البرلمان الوطني الياباني أن يستضيف قمة رؤساء البرلمانات القادمة، على أمل الاجتماع مرة أخرى في النصف الأخير من عام 2019.

21. نعرب عن خالص تقديرنا للأرجنتين لاستضافة مؤتمر قمة رؤساء البرلمانات في مجموعة العشرين، وكذلك لكرم الضيافة.

ملاحظة: نظراً للتقاليد السائدة منذ فترة طويلة بأنّ رئيس البرلمان في النظام البرلماني في ويستمنستر يجب أن يكون غير مسيّس تماماً في الأمور المتعلقة بالسياسة العامة، فإن المشاركة في هذه القمة من قبل مندوبي المملكة المتحدة لا ينبغي أن تفسّر على أنّها كرئيس لأي برلمان للمملكة المتحدة يؤيّد بشكل رسمي أو يدعم محتوى السياسة أو استنتاجات هذه الوثيقة الختامية.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Governing Council
Item 7

CL/204/7(b)-R.1
4 February 2019

Reports on recent IPU specialized meetings

(b) Parliamentary Speakers' Summit at the G20

Buenos Aires (Argentina), 31 October - 2 November 2018

Since 2008, the leaders of the G20 countries have been meeting annually in a high-level summit to discuss global economic governance and other far-reaching socio-political, environmental and security issues.

Parliamentary contribution—which could be decisive—is notoriously absent in this mobilization at the highest level where important decisions, which affect the lives of populations world-wide, are taken.

In order to overcome this deficit, the Inter-Parliamentary Union (IPU), in collaboration with the National Congress of Argentina, conceived and organized the first Parliamentary Forum and Parliamentary Speakers' Summit which were held from 31 October to 2 November 2018.

The aim of the Forum and Summit was to give the parliamentarians of the G20 and invited countries the opportunity to gather the advice of experts and first-hand information on the theme of the G20 Summit *Building Consensus for Fair and Sustainable Development*, as well as solutions that would help build such a consensus in support of their initiatives for fair and sustainable development.

More than 300 participants representing 24 parliaments took part in these meetings and discussed key issues debated at the G20 Summit of Heads of State and Government, including *the financing of development; guaranteeing corruption-free, transparent and effective governance; the future of work; and the empowerment of women*. The participants offered a parliamentary perspective regarding their implementation and gave recommendations to this effect which are contained in the joint declaration in Annex to this report.

JOINT STATEMENT

Parliamentary Speakers' Summit in the context of the G20 Leaders' Summit

Buenos Aires (Argentina)
1–2 November 2018

We, the Speakers of Parliaments of the G20 member and guest countries (P20), gathering in Buenos Aires on 1 and 2 November 2018 in the lead-up to the G20 Leaders' Summit at the invitation of the Inter-Parliamentary Union (IPU) and the National Congress of Argentina, issue the following

JOINT STATEMENT

1. We acknowledge that the G20, which brings together the leaders of the world's major economies, has become a key forum for global macroeconomic coordination and governance which strives to build consensus and common action towards meeting our shared goals.

2. We take note of the fact that the G20 has widened its thematic agenda while retaining its focus on the promotion of growth and sustainable development, and that it maintains a comprehensive and pluralistic dialogue with representatives of various civil society stakeholders. G20 Engagement Groups, composed of representatives from different sectors have submitted recommendations through their respective meetings held between July and October this year.

3. In both the Parliamentary Forum and our Speakers' Summit of G20 member and guest countries, after having examined the contributions from the various stakeholders, we made a commitment to work together to find and implement lasting solutions to the key challenges of our ever-changing world. These include, in particular, the future of work, financing for development, the fight against corruption, the empowerment of women and youth, education for the new era of technology and innovation, and the renewed commitment to multilateralism.

4. We take note of the various initiatives that G20 member countries have put forward through their summit meetings since 2008. We encourage G20 leaders to actively pursue their shared objective of strong, sustainable, balanced and inclusive growth, and to find solutions to the common challenges facing the global community, all with a renewed commitment to peace, democracy, prosperity and well-being.

5. We reconfirm that the 2030 Agenda for Sustainable Development and its accompanying Sustainable Development Goals (SDGs) constitute a roadmap for a fair, equitable and sustainable development of our planet. We will pursue our efforts to increase the capacity of our respective parliaments to transform these global commitments into national realities. In the process, we will also endeavour to enhance international collaboration and solidarity in achieving these shared objectives, including through active parliamentary engagement in the United Nations High-Level Political Forum, the main international mechanism for monitoring the SDGs.

6. We consider that the engagement of the private sector is of crucial importance for the achievement of the SDGs and that, as the engine of economic growth and job creation in developing countries, private-public partnerships can play a major role in bringing about structural and systematic transformations for sustainable development.

7. We acknowledge that the world is witnessing an unprecedented scale of human displacement. In today's interconnected world, this can only be addressed effectively by the international community acting together, and we therefore take note of the adoption this year of new Global Compacts for Migration and for Refugee Protection. While tackling the root causes, we need to increase our preparedness and capacity to protect vulnerable groups, better manage migration and refugees flows, and generally address these issues in line with the SDGs.

8. We are keenly aware of the fact that armed conflicts around the world not only create humanitarian catastrophes but also place a strain on the global economy. We believe that prevention and the peaceful resolution of conflict are paramount to building safe and prosperous societies.

9. We also strongly condemn terrorism in all forms and manifestations and remain committed to combatting terrorism and violent extremism as a dangerous threat to our efforts to ensure peace, development and the rule of law.

10. We reiterate that women play a major role in socio-economic development. It is therefore essential that we continue to pursue SDG 5 for gender equality and empowerment of all women, so as to enable their economic empowerment and independence. We welcome the strategy fostered by the Argentine Presidency to mainstream gender throughout the G20 agenda and urge the G20 Leader´s Summit to build consensus and inspire further gender-responsive development policies that favor the economic empowerment of women, equal opportunities between men and women in employment, science, technology and education, and the elimination of all forms of gender-based violence. As parliamentarians, we will play our role in providing an enabling legislative environment and facilitating the allocation of resources for the implementation of related policies and programmes.

11. We are concerned by the erosion of public trust in the institutions of democratic governance, and we reaffirm our commitment to continue building effective, representative, inclusive and accessible parliaments that serve the people and hold governments to account. We are determined to combat corruption in all its forms, to deny safe haven to corrupt persons and their corruption proceeds, and ensure open, transparent and accountable governance at all levels. To this end, we will support the enactment of legislation, including anti-corruption measures, which will foster renewed confidence of the people in their institutions and generally help advance Goal 16 of the SDGs for peaceful societies and good governance.

12. We are aware that globalization has transformed our world and has lifted millions of people out of poverty, bringing about growth and development. Nevertheless, we also need to bear in mind that we are confronted with growing inequality and that segments of the population have not fully benefitted from globalization. This is a challenge we must address together in a spirit of solidarity and cooperation.

13. We believe that an open, transparent, fair and non-discriminatory multilateral trading system, based on clear rules respected by all and adapted to the realities of the world today, plays an important role in promoting global economic growth and sustainable development, job creation and well-being. However, we are concerned by the emerging trend of protectionism and unilateralism that hinder global trade and economic growth and that can take a heavy toll on people’s well-being and on the sustainable development of our societies. As such, these are challenges that we must address together.

14. Sustainable development must be at the heart of multilateral trade negotiations and priority must be given to the developing and least developed countries with a special focus on the concerns and interests of micro, small and medium-sized enterprises as creators of jobs including through e-commerce. Multilateralism remains the best option to promote a global trade regime that is fair to all. We therefore remain committed to multilateralism and to further strengthening the role of the WTO as the pillar of the multilateral trading system.

15. We acknowledge the importance of an inclusive, sustainable and adaptable social protection system, and of new technologies in terms of employment creation and human well-being. From this perspective, we strongly advocate for decent work for all as well as for stronger safety nets to ease the transition of displaced workers to new jobs. We also call for an adequate and up-to-date regulatory framework and special measures to help young people, the older generations and people with disabilities enter the labour market as entrepreneurs or workers.

16. We are convinced that, in view of the increasing interdependence of our societies and the growing threats to democracy, the current system of global governance needs to be strengthened so that it better reflects the perspectives and interests of all people everywhere, including those of vulnerable groups. We are strongly committed to promoting a rules-based global order with multilateralism as its key principle.

17. Our Parliamentary Speakers' Summit of G20 member and guest countries is founded on the paradigm of "global challenges, global solutions" and, to this aim, we reiterate the need to increase dialogue and cooperation among our States, governments, and parliaments.

18. We acknowledge the relevance of initiatives aimed at providing a parliamentary contribution to major global processes, such as the Speakers' conferences in the context of G20, the Parliamentary Conference on the World Trade Organization (PCWTO), and the World Conferences of Speakers of Parliaments.

19. Moreover, we believe that it is necessary to address a persistent democracy gap in international relations and that the voice of our Parliaments should be heard in the context of multilateral meetings, including the G20 Leaders' Summits. Building on the experience gained here in Buenos Aires and at the previous G20 Parliamentary Speakers' consultations, we reaffirm our commitment to continuing our joint work at the level of Speakers of Parliament in support of the G20 process.

20. We welcome Japan's taking over the G20 Presidency as of 1 December 2018 and request the House of Councillors of the National Diet of Japan to host the next Parliamentary Speakers' Summit (P20), with the hope of meeting again in the latter half of 2019.

21. We express our sincere appreciation towards Argentina for hosting the G20 Parliamentary Speakers' Summit, as well as for its warm hospitality.

N.B: Given the long-standing tradition that the Speaker in the Westminster Parliamentary system must be entirely apolitical in matters of public policy, participation in this summit by the UK delegates should not be construed as the Speaker of either House of the UK Parliament formally endorsing or supporting the policy content or conclusions of this outcome document.

الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر)، 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

CL/204/7(c)-R.1
1 شباط/ فبراير 2019

المجلس الحاكم
البند 7

تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(ج) (c) ندوة إقليمية بشأن تغير المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث لبرلمانات منطقة البحر الكاريبي

باراماريبو، سورينام، 5–6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018

نظم الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية الوطنية في سورينام الندوة الإقليمية الأولى على الإطلاق بشأن تغيّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث لبرلمانات منطقة البحر الكاريبي يومي 5 و6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 في قاعة الاحتفالات في فندق توراريكا رويال، باراماريبو، سورينام.

وحضر هذا الحدث أربعة رؤساء برلمانات و حوالى 35 من أعضاء البرلمان من 10 دول: أروبا وبربادوس وكوبا وكوراساو ودومينيكا وغويانا وجامايكا وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسورينام. وحضر الجلسة الافتتاحية نائب رئيس جمهورية سورينام وثلاثة وزراء بمجلس الوزراء.

كما ضمّت الندوة شركاء الاتحاد البرلماني الدولي من الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (UN ECLAC)، ومعهد غرانثام، وهاواي جرين، الذي قدم خبراءهم عروضاً حول مختلف الموضوعات التي تمّت تغطيتها. كما شهد هذا الحدث أيضاً مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

وفي ختام الندوة التي دامت يومين، اعتمد المشاركون بالإجماع إعلان باراماريبو (راجع الملحق) الذين حثّوا فيه الاتحاد البرلماني الدولي على تزويدهم بتدريب مخصّص لبناء القدرات يستند إلى خصوصيات الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) وتنظيم ندوات إقليمية ووطنية لمتابعة العمل الذي بدأ.

يركّز الإعلان بشكل خاص على الحفاظ على غابات المانغروف وإعادة زراعتها –وهي سمة مشتركة بين جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية –والحاجة إلى احتواء أكبر الجهات المسببة للتلوث بسبب الآثار المدمّرة والمأساوية لتغيّر المناخ التي مرت بها اليوم.

كما ذهب المشاركون في رحلة ميدانية إلى منطقة ساحلية خارج باراماريبو تأثرت بشدّة من التعرية للاطلاع مباشرة على الضرر.

CL/204/7(c)-R.1
ملحق

ندوة إقليمية بشأن تغيّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث لبرلمانات منطقة البحر الكاريبي

باراماريبو، 5-6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018

إعلان باراماريبو بشأن تغير المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث

قدّمها مقرّر الندوة الإقليمية، معالي الدكتور ب. سكوتلاند ،
رئيس الجمعية الوطنية في غويانا

لقد اجتمعنا نحن البرلمانيون من منطقة البحر الكاريبي في باراماريبو، سورينام، يومي 5 و6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، من أجل الندوة الإقليمية حول تغيّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث لبرلمانات منطقة البحر الكاريبي. وقد تمّ تنظيم الندوة بالاشتراك بين الجمعية الوطنية في سورينام والاتحاد البرلماني الدولي ونحن ممتنّون للجمعية الوطنية في سورينام لاستضافتها الحدث واستقبالنا بالحفاوة وكرم الضيافة.

تناولت الندوة التحديات التي يطرحها تغيّر المناخ والدور الذي يمكن للبرلمانيين أن يلعبوه لمعالجة هذه القضية، لا سيّما في منطقة البحر الكاريبي. لقد ناقشنا مدى أهمية التعامل مع هذا التحدي وكيف يمكن للبرلمانات الوطنية اتخاذ إجراءات ملموسة، لا سيما في شكل تشريعات، للاستجابة لتغير المناخ، والحدّ من مخاطر الكوارث الطبيعية والوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة. ركزت الندوة بشكل خاص على مبادرات التكيف مع تغيّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث التي تمّ تبنيها من قبلنا، نحن البرلمانيون من منطقة البحر الكاريبي. كما ناقشنا أيضاً تنفيذ اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ من خلال القوانين الوطنية ومخصصات الموازنة ذات الصلة.

أثنينا على خطة العمل البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ، التي تزودنا بتوجيهات استراتيجية بشأن تدابير وضع سياسات وتنفيذها للحدّ من مخاطر الكوارث، وتشريعات بيئية والتنفيذ الكامل لاتفاق باريس على المستوى الوطني. علمنا بالتطورات الأخيرة في النظام الدولي لتغيّر المناخ واكتسبنا فهماً أفضل لما يجري في المنطقة، على المستوى البرلماني،

لمكافحة تغيّر المناخ والتصدي للكوارث الطبيعية. وأقرّينا بأهمية التعاون البرلماني وتبادل الخبرات والتزامنا بمواصلة التعلم من بعضنا البعض والتبادل مع زملائنا البرلمانيين من المنطقة والعالم.

كما أجرينا أيضاً زيارة ميدانية إلى منطقة كومنويجن الساحلية في سورينام، حيث يجري حالياً تنفيذ تدابير تكيّفية لمواجهة آثار تغيّر المناخ. وقد زودتنا هذه الزيارة بأمثلة ملموسة لحلول مجدية يمكن أن تخفّف من آثار تغيّر المناخ وتمنعها.

شاركنا بشكل استباقي في المناقشات واتفقنا على اتخاذ المزيد من الإجراءات للتصدي لتغيّر المناخ وتنفيذ سياسات أكثر فعالية للحدّ من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني. ومع أخذ هذا في الاعتبار، اتفقنا على ما يلي:

- يجب تطوير جميع الخطط والسياسات الوطنية بالتشاور مع المواطنين – النساء والرجال على حدّ سواء – بحيث تعكس احتياجاتهم وتوقعاتهم الحقيقية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحديد وإشراك الشباب والفئات الضعيفة والسكان الذين يصعب الوصول إليهم في المشاورات لضمان عدم ترك أي إجراءات متابعة لأي شخص.

- ينبغي أن تضمن البرلمانات أنّ التشريعات المتعلقة بتغيّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث تنطوي على نهج شامل وتآزري؛ مع مراعاة الأوضاع والظروف الوطنية المحددة والاحترام الشديد لحقوق الإنسان. يجب إعطاء الأولوية للتكيّف وتدابير الحدّ من مخاطر الكوارث في الخطط الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على الحفاظ على غابات المانغروف وإعادة زرعها كتقنية مُثبَتة، والتي تساعد على حماية المجتمعات والبيئات الساحلية عن طريق الحدّ من تأثير الموجات القوية والتآكل.

- يجب أن يحّدد كل برلمان طرق فعّالة لمحاسبة الحكومة على الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الرامية إلى مكافحة تغيّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث. ينبغي أن تزيد البرلمانات من استخدام آليات الرقابة، مثل جلسات الاستماع البرلمانية، وفترات الاستجواب والتقارير العامة لتقييم أثر السياسات والبرامج الحكومية من خلال نهج تعاوني.

- و من دون استجابات ملموسة، يمكن أن يجعل تغيّر المناخ السكان معرضين للخطر، الإيرادات المنزلية والحكومية المعرّضة للخطر وزيادة الفقر، مما يسبب هشاشة اجتماعية والمزيد من أوجه عدم المساواة. كل هذه العوامل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في التشريعات والبرامج ذات الصلة.

- يشكل تغيّر المناخ تهديداً خطيراً لصحة الإنسان ورفاهه. ويمكن أن يؤثر ذلك ليس على الصحة فقط من خلال الأخطار الطبيعية المباشرة مثل الفيضانات والأعاصير، بل أيضاً من خلال عواقب أكثر تعقيداً مثل الأمراض المعدية وانعدام الأمن الغذائي والتشريد الداخلي.

- ينبغي أن تتخذ البرلمانات إجراءات أكثر قوة وتنسيقاً للاستجابة لتغيّر المناخ من خلال تحسين أدوارها التشريعية والرقابية، وكذلك من خلال تعزيز التعاون والشراكة من أجل تبادل المعلومات والخبرات على المستويين الإقليمي والعالمي. ستساعدنا المشاركة النشطة في الشبكات البرلمانية الإقليمية والعالمية القائمة بشأن تغيّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث على مواصلة تطوير قدراتنا واتخاذ إجراءات جماعية.

- تشكل مخاطر الكوارث والتدهور البيئي تحديات هامة لمنطقتنا. لذا يجب أن يكون الحدّ من مخاطر الكوارث وحماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من المشاركة البرلمانية بشأن تغيّر المناخ وبرامج التعليم الوطنية. تحتاج البرلمانات إلى ضمان وجود تشريعات تحمي البيئة وتدابير وقائية مدرجة في الموازنة لتجنّب تأثير تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية.

- ينبغي أن تشكل برلمانات الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي وغيرها من المناطق ائتلافاً قوياً من أجل جعل أصواتها مسموعة وأن يكون لها تأثير أكبر على الساحة الدولية. وينبغي أن يستنبط الاتحاد البرلماني الدولي برامج مخصّصة لبناء القدرات لتلبية احتياجاته الخاصة.

- ينبغي إنشاء آليات عمل إقليمية وعالمية وتنفيذها من أجل ضمان اتخاذ إجراءات فعّالة من جانب أكبر المصادر الملوثة في العالم من أجل خفض انبعاثات غازات الدفيئة غير المتناسبة إلى حدّ كبير في حدود الإطار الزمني الذي أشار إليه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) وفي غضون الإطار الزمني المحدد له.

من أجل ترجمة الأقوال إلى أفعال ، سنلفت انتباه زملائنا البرلمانيين إلى هذا الإعلان عبر جميع القنوات الممكنة ونحثّ الاتحاد البرلماني الدولي على القيام بذلك أيضاً. كما نتعهّد بأن نلفت انتباه المعنيين الآخرين ذوي الصلة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ونوافق على تنظيم ندوات متابعة إقليمية، برعاية الاتحاد البرلماني الدولي، على أساس منتظم لتقييم التقدّم المحرز في هذا المجال.

باعتباره منصة فريدة للحوار البرلماني والتعاون على المستوى العالمي، نحثّ الاتحاد البرلماني الدولي على الاستمرار في تعزيز المشاركة البرلمانية في مكافحة تغيّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث والمساعدة في تسهيل خلق مساحات للتبادل البرلماني في هذا المجال. نطلب من الاتحاد البرلماني الدولي أن يلفت انتباه المجتمع البرلماني العالمي إلى استنتاجاتنا وتوصياتنا في الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Governing Council
Item 7

CL/204/7(c)-R.1
1 February 2019

Reports on recent IPU specialized meetings

(c) Regional Seminar on climate change and disaster risk reduction for the Parliaments of the Caribbean

Paramaribo, Suriname, 5-6 November 2018

The IPU and the National Assembly of Suriname organized the first ever Regional Seminar on climate change and disaster risk reduction for the Parliaments of the Caribbean on 5 and 6 November 2018 at the Ballroom of the Torarica Royal Hotel, Paramaribo, Suriname.

The event was attended by four Speakers and close to 35 members of parliament from 10 countries: Aruba, Barbados, Cuba, Curaçao, Dominica, Guyana, Jamaica, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines and Suriname. The Vice-President of the Republic of Suriname and three Cabinet Ministers attended the opening session.

The Seminar also brought together IPU partners from United Nations Environment, the UN Economic Commission for Latin America and the Caribbean (UN ECLAC), the Grantham Institute and Hawai'i Green, whose experts made presentations on the various topics covered. The event also saw participation by civil society actors, the private sector and non-governmental organizations.

At the conclusion of the two-day Seminar, the participants unanimously adopted the Paramaribo Declaration (see Annex) in which they urged the IPU to provide them with customized capacity-building training based on the specificities of small island developing States (SIDS) and to organize regional and national follow-up seminars to continue the work that had been started.

The Declaration places special emphasis on preserving and replanting mangroves—a common feature of all SIDS—and the need to hold the largest polluters to account for the dramatic and devastating effects of climate change experienced today.

The participants also went on a field trip to a coastal area outside Paramaribo severely affected by erosion to get a first-hand view of the damage.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Regional Seminar on climate change and disaster risk reduction for Parliaments of the Caribbean

Paramaribo, 5-6 November 2018

DE NATIONALE ASSEMBLÉE

Paramaribo Declaration on Climate Change and Disaster Risk Reduction

Presented by the Rapporteur of the Regional Seminar, Hon. Dr. B. Scotland, Speaker of the National Assembly of Guyana

We, parliamentarians from the Caribbean, have gathered in Paramaribo, Suriname, on 5 and 6 November 2018, for the Regional Seminar on climate change and disaster risk reduction for Parliaments of the Caribbean. The seminar was jointly organized by the National Assembly of Suriname and the Inter-Parliamentary Union (IPU). We are grateful to the National Assembly of Suriname for hosting the event and receiving us with warm hospitality.

The Seminar addressed the challenges posed by climate change and the role that parliamentarians can play to address this issue, especially in the Caribbean region. We discussed how crucial it is to tackle this challenge and how national parliaments can take concrete actions, particularly in the form of legislation, to respond to climate change, reduce the risks of natural disaster and fulfil relevant international commitments. The seminar placed special emphasis on the initiatives for adaptation to climate change and disaster risk reduction adopted by us, parliamentarians from the Caribbean. We also discussed implementation of the Paris Agreement on climate change through national laws and corresponding budget allocations.

We commended the IPU Parliamentary Action Plan on Climate Change, which provides us with strategic guidance about measures to devise and implement disaster risk reduction policies, environmental legislation and full implementation of the Paris Agreement at the national level. We learnt about recent developments in the international climate change regime and gained a better understanding of what is being done in the region, at the parliamentary level, to combat climate change and tackle natural disasters. We acknowledged the importance of parliamentary cooperation and exchange of experiences and committed to continue learning from each other and exchanging with fellow parliamentarians from the region and the world.

We also conducted a field visit to the Commenwijne coastal area in Suriname, where adaptive measures to counter the effects of climate change are currently being implemented. This visit provided us with concrete examples of feasible solutions that can mitigate and prevent climate change effects.

We proactively engaged in the discussions and agreed to take further action to address climate change and implement more effective disaster risk reduction policies at national level. With this in mind, we agreed on the following:

- All national plans and policies need to be developed in consultation with citizens - women and men alike - so that they reflect their real needs and expectations. Special attention should be given to identifying and including in the consultations young people, vulnerable groups and hard-to-reach populations so as to ensure that follow-up actions leave no one behind.

- Parliaments should ensure that legislation on climate change and disaster risk reduction involves a comprehensive and synergistic approach; taking into account the specific national conditions and circumstances and strict respect for human rights. Priority should be given to adaptation and disaster risk reduction measures in national plans, with a particular focus on conserving and replanting mangroves as a proven technique, which helps to protect coastal communities and environments by reducing the impact of strong waves and erosion.

- Each parliament should identify effective ways to hold government to account for national strategies and policies aimed at combating climate change and reducing disaster risk. Parliaments should increase their use of oversight mechanisms, such as parliamentary hearings, question times and plenary reports to assess the impact of government policies and programmes through a collaborative approach.

- Without concrete responses, climate change could place populations at risk, endanger household and government revenues and increase poverty, thereby causing social fragility and further inequalities. All these factors need to be taken into account in relevant legislation and programmes.

- Climate change presents a serious threat to human health and well-being. It can affect health not only through direct natural hazards such as floods and hurricanes, but also through more complex consequences such as communicable diseases, food insecurity and internal displacement.

- Parliaments should take more robust and concerted actions to respond to climate change by optimizing their legislative and oversight roles, and also by enhancing cooperation and partnership in order to share information and experiences on the regional and global levels. Active participation in the existing regional and global parliamentary networks on climate change and disaster risk reduction will help us to further develop our capacities and take collective action.

- Disaster risk and environmental degradation present important challenges to our region. Disaster risk reduction and environmental protection therefore need to be part and parcel of the parliamentary engagement on climate change and national education programmes. Parliaments need to ensure that legislation protects the environment and that prevention measures are included in the budget to avert the impact of climate change and natural disasters.

- The SIDS Parliaments of the Caribbean and other regions should form a strong coalition in order to make their voices heard and have greater impact on the international arena. The IPU should devise customized capacity-building programmes to cater to their specific needs.

- Regional and global action mechanisms should be established and implemented in order to ensure effective action by the world's largest polluters in order to substantially decrease their disproportionate greenhouse gas emissions to the extent and within the timeframe indicated by the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC).

In order to turn words into action, we will bring this Declaration to the attention of our parliamentary peers through all possible channels and urge the IPU to do so too. We also undertake to bring it to the attention of other relevant stakeholders, including governments, civil society and the private sector, and agree to organize follow-up regional seminars, under IPU auspices, on a regular basis to take stock of progress made in this field.

As a unique platform for parliamentary dialogue and cooperation at global level, we urge the IPU to continue promoting parliamentary engagement in combating climate change and reducing disaster risk and to help facilitate the creation of spaces for parliamentary exchange in this domain. We request the IPU to bring our conclusions and recommendations to the attention of the global parliamentary community at the 140th IPU Assembly in Doha.

الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

المجلس الحاكم
البند 7

CL/204/7(d)-R.1
8 شباط/ فبراير 2019

تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(د) (d)ندوة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمجموعة الجيوسياسية لبرلمانات دول 12+ وبرلمانات شرق آسيا لدى الاتحاد البرلماني الدولي

القدس، 20–22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018

نظّم الكنيست بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي الندوة المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) للمجموعة السياسية لبرلمانات مجموعة +12 وبرلمانات شرق آسيا في الاتحاد البرلماني الدولي. عُقدت الندوة في القدس من 20 إلى 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 وكانت الأولى ضمن سلسلة من الندوات الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز عمل البرلمانات ومساهمتها في أهداف التنمية المستدامة في هذه المنطقة المحددة.

اجتمع أعضاء البرلمانات من 17 دولة، وموظفين برلمانيين، ومسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، وخبراء الأمم المتحدة، وممثلي المجتمع المدني لمناقشة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدانهم مع إيلاء اهتمام خاص للمنفعة العلمية والتكنولوجيا والابتكار التي يمكن جلبها لدفع التأثير التحويلي لجدول أعمال التنمية المستدامة.

في كلمته الافتتاحية، ركز السيد يولي يويل إدلشتين، رئيس الكنيست على كيف يمكن أن يسهم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في تحقيق عنصر أساسي آخر هو السلام. وأنّ معالجة التحديات التي تواجه أهداف التنمية المستدامة يمكن في الواقع أن تسمح للبلدان بتعزيز تحقيق السلام بطريقة مستدامة. بدورها، شدّدت السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، على أهمية تعزيز تعددية الأطراف للتصدي للتحديات المشتركة ولترجمة الالتزامات الدولية إلى تشريعات وإجراءات وطنية.

وفّرت الندوة منبراً لمناقشة الابتكار والتكنولوجيا على هذا النحو، ولكن مجتمعة أيضاً مع مكونات أهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل المياه والطاقات المتجددة والمساواة بين الجنسين وتغيّر المناخ. تمّ التركيز بشكل خاص على احتياجات السكان المهمشين والمستضعفين. ناقش المشاركون كيف يمكن للبرلمانات الوطنية المشاركة بفعالية مع أهداف التنمية المستدامة وإنشاء آليات للإشراف على تنفيذها. أتاحت مناقشات المائدة المستديرة للحاضرين التفاعل بفعّالية مع نظرائهم، وتبادل الخبرات والتعرف على الممارسات الجيدة في وضع استراتيجيات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. خلال هذا الحدث، عرض الاتحاد البرلماني الدولي بعض النتائج الأولية بناءً على دراسة حديثة للآليات البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى مقاطع الفيديو الخاصة بها مع البرلمانيين من الشمال والجنوب في مناقشة ماهية الاجراءات التي اتخذتها برلماناتهم.

تبنّى النواب وثيقة ختامية شدّدت على ضرورة فحص مؤسساتهم وعمليات اتخاذ القرار للتأكّد من أنّها مناسبة للغرض من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقرب وقت ممكن. وسلطت الوثيقة الضوء على أهمية زيادة استخدام آليات الرقابة وتعزيز التواصل مع الجمهور والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل إيجاد حلول تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع.

في اليوم الأخير من الندوة، تمّت دعوة المشاركين للمشاركة في زيارتين ميدانيتين غنيّتين ليختبروا مباشرة قيمة الابتكار كمحرك للتنمية والازدهار. ومن بين أمور أخرى، أتيحت الفرصة للمشاركين لزيارة مركز طوّر حلولاً تكنولوجية للتحديات اليومية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومحطة تحلية سورك، أكبر محطة لتحلية مياه البحر في العالم.

תסנכה
THE KNESSET

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

ندوة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة
للمجموعة السياسية لبرلمانات 12+
وبرلمانات شرق آسيا لدى الاتحاد البرلماني الدولي

20–22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، القدس

الوثيقة الختامية

نحن البرلمانيون من المجموعة *الجيوسياسية* +12 وشرق آسيا تجمّعنا في القدس، إسرائيل، في الفترة من 20 إلى 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 لحضور الندوة الإقليمية الأولى حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). تمّ تنظيم الندوة بالاشتراك بين الكنيست والاتحاد البرلماني الدولي.

على مدار يومين، شاركنا في مناقشات شاملة حول أهداف التنمية المستدامة، وأولويات الدول والإجراءات التي تمّ الترويج لها حتى الآن على المستويين الوطني والإقليمي من أجل دفع عجلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. رحّبنا بالمشاركة الفعالة من جميع المشاركين حيث أنهم شاركوا بدروسهم المستفادة واستفادوا من المداخلات الغنية لممثلي الكنيست والبرلمانيين وخبراء من الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والمجتمع المدني.

لقد ركّزنا بشكل خاص على العلوم والتكنولوجيا والابتكار كمحركات أساسية ليس فقط للنمو الاقتصادي بل وأيضاً، والأهم من ذلك، كمصدر غني للأفكار من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة – من القضاء على الفقر إلى الزراعة والصحة والمياه النظيفة والصرف الصحي والطاقة النظيفة وتغيّر المناخ. وكانت الندوة بمثابة منتدى لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة وبناء التعاون بين البرلمانات.

ركّزت مناقشاتنا على أربعة مواضيع رئيسية: (1) جدول أعمال التنمية المستدامة وأولويات دول المنطقة؛ (2) تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ (3) النتائج التي حصلت عليها البرلمانات في المنطقة من خلال الإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: دور التقييم الذاتي؛ و (4) الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع عدم استثناء أي شخص.

تناولت مناقشاتنا أيضاً القضايا التالية: كيف يمكن للعلم والتكنولوجيا والابتكار المساعدة في دفع عجلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ كيف يمكن استخدامها لمعالجة التباينات وعدم المساواة؟ كيف يمكن للبرلمانيين حشد العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحسين حياة جميع الناس، بما في ذلك السكان الأكثر ضعفاً وتهميشاً؟

شاركنا بشكل استباقي في المناقشات حول هذه القضايا ووضعنا الاستراتيجيات والإجراءات والتوصيات التالية لتعزيز المشاركة البرلمانية مع أهداف التنمية المستدامة:

- كمؤسسة حكومية مكلفة بالرؤية طويلة الأمد للبلد، تؤدي البرلمانات دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان تنسيق السياسات وتعزيز التعاون بين القطاعات من أجل زيادة تأثير الابتكار والتكنولوجيا. يجب على كل برلمان إيجاد طرق فعّالة لمساءلة الحكومة عن الأهداف التي اشتركت فيها، والتأكد من أنّ القوانين النافذة قد سنّت والموازنات قد اعتمدت. إنّ التأكد من أنّ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يسير على الطريق الصحيح هو وظيفة حاسمة يمكن أن تسمح للبرلمانات بتقييم التقدم وتحديد العقبات في الوقت المناسب. ينبغي أن تزيد البرلمانات من استخدام آليات الرقابة، مثل جلسات الاستماع البرلمانية، وفترات الاستجواب والتقارير العامة، لتقييم أثر السياسات والبرامج الحكومية من خلال نهج تعاوني.

- ينبغي للبرلمانات أيضاً أن تشجّع الحكومات على وضع خرائط طريق واضحة لتحقيق التقدّم مقابل أهداف وغايات التنمية المستدامة المتّفق عليها، وتحديد الاختناقات السياسية والقانونية التي قد تتطلب الإصلاح. وبالنظر إلى وظيفتهم التمثيلية، ينبغي للبرلمانيين تعزيز الاتصال وتعزيز الشراكات مع الجمهور والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل إيجاد حلول تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي ضمان أخذ جميع الأصوات في الاعتبار.

- تمثل أهداف التنمية المستدامة إطار عمل يركّز على الناس ويهدف إلى تعزيز رفاه مجتمعاتنا وكوكبنا والحفاظ عليه. ينبغي على البرلمانات، أولاً وقبل كل شيء، أن تفحص مؤسساتها وعمليات صنع القرار الخاصة بها للتأكد من أنّها مناسبة للغرض. وينبغي أن تحدّد الأهداف التي يتردّد صداها مع أولويات التنمية الوطنية وتعميم الأهداف في عملها ومهامها لضمان اتساقها وتماسكها. هناك حاجة ماسة للعمل البرلماني على أهداف التنمية المستدامة، وهناك حاجة إلى خطوات عملية لتعزيز تكامل الأهداف على المستوى الوطني ورصد التقدّم.

- تحتاج البرلمانات إلى تحليل قدراتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقرب وقت ممكن. ونشجّع بقوة جميع البرلمانات على استخدام مجموعة أدوات التقييم الذاتي لأهداف التنمية المستدامة للبرنامج الإنمائي العالمي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحديد أنسب آلية لمشاركتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. نحن نؤمن بأنّ

أهداف التنمية المستدامة توفر إطاراً جيداً لأحزاب الحكم والمعارضة للعمل معاً بشكل بنّاء من أجل المصلحة الوطنية ونحو حلول مستدامة وشاملة.

- نلاحظ مع الارتياح أن العديد من البرلمانات قد أنشأت لجان فرعية وفرق عمل وهيئات أخرى مكرّسة لأهداف التنمية المستدامة، ونعتقد أنّ هذه الهياكل هي طرق مفيدة لتنسيق العمل البرلماني ومواصلة الضغط على الحكومة. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة حكراً على لجنة متخصصة. يجب على كل لجنة برلمانية، بما في ذلك لجنة الموازنة، أن تفهم الصلة بين المهمة الخاصة بها وأهداف التنمية المستدامة، وأن تجد آليات لترجمة أهداف التنمية المستدامة بفعّالية في عملها. يمكن تحديد وسيلة مناسبة لتنسيق عمل اللجنة من خلال منهجية التقييم الذاتي.

- من أجل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة التي تحسّن حياة الجميع، هناك حاجة إلى تطوير ونشر الأفكار والحلول الإبداعية التي يمكن أن تعزّز الأثر التحويلي من خلال تحديد التقنيات الجديدة أو استخدام التقنيات القائمة بطرق مبتكرة. ينبغي أن تتصدى التكنولوجيات والعلوم لاحتياجات أكثر الفئات ضعفاً، لأنّ مخاطر تفاقم عدم المساواة تكون مرتفعة. من الأهمية بمكان أن يتمّ تقاسم فوائد التكنولوجيا والعلوم، ويتمكن الجميع من الوصول إليها.

- نشدّد على أهمية اتخاذ التدابير التي تدمج الاحتياجات المحدّدة للمجموعات المهمّشة والضعيفة عند تصميم السياسات والبرامج المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وبنطاق أوسع بأهداف التنمية المستدامة ككل. كممثلين منتخبين للشعب، يلعب أعضاء البرلمان دوراً هاماً في التواصل مع المواطنين والوصول إلى شرائح السكان المهمّشة وإشراكهم من أجل فهم احتياجاتهم الخاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وفي نفس الوقت تقديم تفاصيل حول التقدّم في هذا الصدد من قبل البلد المعني. إنّ المشاركة المباشرة مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومعاهد البحوث يمكن أن تكون مفيدة جداً لتحقيق هذه الغاية.

- إن التقدم التكنولوجي هو الأساس لإيجاد حلول دائمة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مثل تعزيز كفاءة الطاقة وتحسين استجابات الرعاية الصحية. إنّ تشجيع الصناعات المستدامة والاستثمار في البحث العلمي والابتكار كلها طرق مهمّة لتسهيل التنمية المستدامة.

- ينبغي ألا يقتصر الابتكار على العلم والتكنولوجيا فحسب؛ يجب أن يشكل أيضاً جزءاً رئيسياً من السياسة العامة والإدارة. ينبغي تحديد نُهج جديدة ومرنة للأنظمة وإرفاق ذلك باستخدام بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة وشفّافة مقترنة بمراجعات نوعية متعمقة تستخدم باستمرار، وخاصة على المستوى البرلماني.

- ينبغي أن تعزّز البرلمانات التعاون الثنائي والإقليمي والدولي القوي فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وأن تناصره، وعلى وجه الخصوص، تطوير مشاريع مشتركة بين البلدان كأساس للسلام والاستقرار والازدهار. كما أنّ العمل البرلماني مطلوب لدعم التعاون الإقليمي والدولي عبر القطاعات لتسهيل نقل التكنولوجيا والتجارة والاستثمار وبناء القدرات. في الواقع، يمكن للتعاون متعدد القطاعات فقط أن يحقّق تأثيراً إيجابياً ويكفل التقدم المستدام للجميع على المدى الطويل.

من أجل تحفيز العمل على أهداف التنمية المستدامة، سوف نعرض هذه الوثيقة الختامية على زملائنا في البرلمان من خلال جميع القنوات الممكنة. كما نتعهّد بأن نلفت انتباه المعنيين الآخرين ذوي الصلة إلى الوثيقة.

نطلب من الاتحاد البرلماني الدولي أن يلفت انتباه المجتمع البرلماني العالمي إلى استنتاجاتنا وتوصياتنا في الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة. نحثّ الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز المشاركة البرلمانية مع أهداف التنمية المستدامة ومواصلة العمل مع الأمم المتحدة والشركاء المعنيين الآخرين لتوجيه المعلومات والأدلة العلمية التي من شأنها دعم العمل الفعال والتأثير.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Governing Council
Item 7

CL/204/7(d)-R.1
8 February 2019

Reports on recent IPU specialized meetings

(d) Seminar on Achieving the SDGs for the IPU's Twelve Plus Geopolitical Group and East Asia Parliaments

Jerusalem (Israel), 20-22 November 2018

The Knesset and the IPU jointly organized the Seminar on Achieving the Sustainable Development Goals (SDGs) for the IPU's Twelve Plus Geopolitical Group and East Asia Parliaments. The Seminar took place in Jerusalem (Israel) from 20 to 22 November 2018 and was the first in a series of IPU regional seminars to advance the work and contribution of parliaments to the SDGs in this specific region.

Members of parliaments from 17 countries, parliamentary staff, Israel's Government officials, UN experts and civil society representatives gathered to discuss the implementation of the SDGs in their respective countries paying particular attention to the benefit science, technology and innovation could bring to advance the transformative impact of the Sustainable Development Agenda.

In his opening address, Mr. Yuli-Yoel Edelstein, Speaker of the Knesset, highlighted how the realization of the SDGs could contribute to the effective achievement of another fundamental component which is peace. Addressing SDGs challenges could in fact allow countries to advance the realization of peace in a sustainable manner. In her turn, Ms. Gabriela Cuevas Barron, IPU President, stressed the importance of enhancing multilateralism to tackle common challenges and of translating international commitments into national legislation and action.

The seminar provided a platform to discuss innovation and technology as such but also in combination with other SDGs components such as water, renewable energies, gender equality, climate change. Special focus was placed on the needs of marginalized and vulnerable populations. Participants discussed how national parliaments could effectively engage with the SDGs and establish mechanisms to oversee their implementation. Roundtable discussions allowed attendees to actively interact with their peers, share experiences and get acquainted with good practices in developing strategies for SDGs implementation. During the event, the IPU presented some of the preliminary findings based on a recent survey of SDGs parliamentary mechanisms as well as its videos with parliamentarians, from both North and South, discussing what action their parliaments were taking.

The MPs adopted an outcome document which stressed the need to examine their institutions and decision-making processes to ensure that they were fit for purpose to deliver on the SDGs as early as possible. The document highlighted the importance of increasing the use of oversight mechanisms and strengthening communication with the public, the private sector and civil society in order to find solutions that contributed to achieving SDGs for all.

On the final day of the seminar, the participants were invited to take part in two enriching field visits to experience first-hand the value of innovation as an engine of development and prosperity. Among other things, participants had the opportunity to visit a centre that developed technological solutions for everyday challenges of persons with disabilities, the Wastewater Treatment Plant and the Sorek Desalination Plant, the world's largest seawater desalination plant.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Seminar on Achieving the Sustainable Development Goals for the IPU's Twelve Plus Geopolitical Group and East Asia Parliaments

20–22 November 2018, Jerusalem (Israel)

הכנסת
THE KNESSET

OUTCOME DOCUMENT

We, Members of Parliament from the IPU's Twelve Plus Geopolitical Group and East Asia gathered in Jerusalem, Israel, from 20 to 22 November 2018 for the first regional Seminar on Achieving the Sustainable Development Goals (SDGs). The seminar was jointly organized by the Knesset and the Inter-Parliamentary Union.

Over the course of two days we engaged in comprehensive discussions on the SDGs, the priorities of the States and the actions promoted to date at the national and regional levels in order to advance the realization of the SDGs. We welcomed the active engagement of all participants as they shared their lessons learned and benefited from the rich contributions of the Knesset representatives, parliamentarians, and experts from the United Nations, the IPU and civil society.

We placed special emphasis on science, technology and innovation as crucial drivers not only of economic growth but also, more importantly, as a rich source of ideas for attaining all the SDGs—from poverty eradication to agriculture, health, clean water and sanitation, clean energy and climate change. The Seminar served as a forum for exchanging experiences, good practices and building inter-parliamentary cooperation.

Our debates focused on four main themes: (1) the Sustainable Development Agenda and priorities of the States in the region; (2) achieving sustainable development through the promotion of science, technology and innovation; (3) results obtained by parliaments in the region by overseeing the implementation of the SDG: the role of self-assessment; and (4) leveraging technology and innovation to achieve the SDGs while leaving no one behind.

Our discussions also addressed the following questions: How can science, technology and innovation help to advance the realization of the SDGs? How can they be used to address inequities and inequalities? How can parliamentarians mobilize science, technology and innovation to improve the lives of all people, including the most vulnerable and marginalized populations?

We proactively engaged in discussions on these issues and drew up the following strategies, actions and recommendations to advance parliamentary engagement with the SDGs:

- As the State institution entrusted with the long-term vision for the country, parliaments have a critical role to play in realizing the SDGs, ensuring policy coordination and strengthening inter-sectoral collaboration so as to maximize the impact of innovation and technology. Each parliament has to find effective ways to hold government accountable for the goals to which they have subscribed, and to make sure that enabling laws are passed and budgets are adopted. Ensuring that SDG implementation is on track is a crucial function that could allow parliaments to assess progress and identify obstacles in a timely fashion. Parliaments should increase the use of oversight mechanisms, such as parliamentary hearings, question times and plenary reports, to assess the impact of government policies and programmes through a collaborative approach.

- Parliaments should also encourage governments to have clear road maps for achieving progress against agreed sustainable development goals and targets, and identify policy and legal bottlenecks that may require reform. Given their representative function, parliamentarians should strengthen communication and promote partnerships with the public, the private sector and civil society in order to find solutions that contribute to achieving SDGs, thus ensuring that all voices are taken into consideration.

- The SDGs represent a people-centred framework that aims to enhance and sustain the well-being of our societies and the planet. Parliaments should, first and foremost, examine their institutions and decision-making processes to ensure that they are fit for purpose. They should identify the goals that resonate with their national development priorities and mainstream the goals into their work and functioning to guarantee that they are consistent and coherent. Parliamentary action on the SDGs is urgently needed and practical steps are required to advance integration of the goals nationally and to monitor progress.

- Parliaments need to analyse their capacities to deliver on the SDGs as soon as possible. We strongly encourage all parliaments to use the IPU/UNDP SDGs self-assessment toolkit in order to identify the most suitable mechanism for their engagement in SDGs implementation. We believe that the SDGs offer a good framework for governing and opposition parties to work together constructively in the national interest and towards sustainable and inclusive solutions.

- We note with satisfaction that several parliaments have established subcommittees, task forces and other bodies dedicated to the SDGs, and believe that these structures are useful ways to coordinate parliamentary work and keep pressure on the government. At the same time, the SDGs should not be the sole preserve of a specialized committee. Every parliamentary committee, including the budget committee, needs to understand the link between its respective mandate and the SDGs, and find mechanisms to effectively translate the SDGs into their work. An appropriate means for coordinating committee work can be identified through the self-assessment methodology.

- In order to eradicate poverty and boost sustainable development that improves the lives of all, there is a need to develop and disseminate creative ideas and solutions that could advance a transformative impact by identifying new technologies or using the existing ones in innovative ways. Technologies and science should address the needs of the most vulnerable groups, as the risk of exacerbating inequalities is high. It is crucial that the benefits of technology and science are shared, and accessible to all.

- We stress the importance of taking measures that integrate the specific needs of marginalized and vulnerable groups when designing policies and programmes in relation to science, technology and innovation, and more broadly to the SDGs as a whole. As elected representatives of the people, Members of Parliament have an important role to play in communicating with citizens and reaching out to and engaging marginalized segments of the population in order to understand their specific needs in relation to sustainable development and simultaneously provide details about the progress made in that regard by the respective country. Direct engagement with non-governmental organizations, academic institutions and research institutes can be very helpful to that end.

- Technological progress is key to finding lasting solutions to economic, social and environmental challenges such as promoting energy efficiency and improving health-care responses. Promoting sustainable industries and investing in scientific research and innovation are all important ways of facilitating sustainable development.

- Innovation should not only be a matter of science and technology; it should also form a main part of public policy and administration. New and flexible approaches to regulations should be identified and accompanied by the use of reliable, comparable, transparent data coupled with in-depth qualitative reviews that are used consistently, especially at the parliamentary level.

- Parliaments should promote and advocate for strong bilateral, regional and international inter-parliamentary cooperation on the SDGs and, in particular, the development of joint projects between countries as a basis for peace, stability and prosperity. Parliamentary action is also required to support regional and international cooperation across sectors to facilitate technology transfers, trade, investment and capacity-building. Only multisectoral cooperation can, in fact, provide a positive impact and ensure sustainable progress for all in the long run.

In order to inspire action on the SDGs, we will bring this Outcome Document to the attention of our colleagues in parliament through all possible channels. We also undertake to bring the document to the attention of other relevant stakeholders.

We request the IPU to bring our conclusions and recommendations to the attention of the global parliamentary community at the 140th IPU Assembly in Doha. We urge the IPU to promote parliamentary engagement with the SDGs and continue to work with the United Nations and other relevant partners to channel information and scientific evidence that will support effective action and impact.

الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر)، 6-10 نيسان/أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

CL/204/7 (e)-R.1
8شباط/فبراير 2019

المجلس الحاكم
البند 7

تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(هـ) (e) ندوة إقليمية لمتابعة مساهمة البرلمان في مكافحة الإتجار بالأطفال وتشغيلهم بمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)

أبوجا، نيجيريا، 23 – 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

إن الاتجار بالأطفال وتشغيلهم هو انتهاك لحقوق الطفل كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

لا تزال هذه الممارسات الضارة تمثل تحديات رئيسية على نمو الطفل وعلى التنمية المستدامة للمجتمع ككل.

تتطلب هذه التحديات المستمرة إعادة صياغة وتنفيذ فعال لاستراتيجية الإجراءات المستهدفة التي يتعين تنفيذها من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك البرلمان الذي وينبغي أن تسهم الامتيازات بشكل كبير في القضاء على هذه الآفة.

وفي هذا السياق، يدعم الاتحاد البرلماني الدولي منذ عام 2012 أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) بحلول تنظيم ندوات عمل لبناء القدرات تهدف إلى توفير الخبرة المطلوبة إجراءات صارمة ضد هذه الممارسات المتوطنة الآن في هذه المنطقة دون الإقليمية.

إن التي عقدت في 23 و24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 في مقر البرلمان في أبوجا، هو جزء من جهود حشد البرلمانيين.

مكنت واحدة مئات البرلمانيين المشاركين لتقييم تنفيذ توصيات الندوات التي عقدت خلال السنوات الست الماضية، لتبادل الوطنية الجيدة الممارسات، وإعادة صياغة استراتيجية البرلمان لتحقيق تأثير مستدام.

ومع انتهاء المناقشات، قام المشاركون الذين شاركوا في الجلسة بصياغة توصيات لتوليدها عمل واسع النطاق. التوصيات موجودة في التقرير أدناه.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

International Labour Organization
Organisation internationale du Travail
Organización Internacional del Trabajo

ECOWAS PARLIAMENT
PARLEMENT DE LA CEDEAO
PARLAMENTO DA CEDEAO

زيادة الحشد لتفادي الإتجار بالأطفال وتشغيلهم

مساهمة البرلمانات

نُظمت هذه الندوة بالشراكة ما بين: الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا الدول وبدعم من اليونيسيف

برلمان المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا الدول(ECOWAS) ، 23 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أبوجا (نيجيريا)

نتائج الندوة

منذ العام 2012، نحن أعضاء برلمان المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا الدول(ECOWAS)، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة العمل الدولية (ILO)، شاركنا في مكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم لتعزيز مصالح الطفل على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل.

ولهذه الغالية التقينا في 23 و24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 لتقييم تنفيذ التدابير التي اتفقنا عليها في اجتماعنا الأخير في أيار/مايو 2016، وتحديد الدافع لتقديم المزيد من الخطوات الهامة نحو القضاء على الاتجار بالأطفال تشغيلهم. إن استمرار هذه الظاهرة واتساعها لا يجعلها قضية خاسرة، لكنها لا تزال تشكل خطراً على قارتنا، في ضوء التقديرات القديمة جداً من منظمة العمل الدولية: من مجموع سكان العالم البالغ 152 مليون يُجبر 72,01 مليون، أو 47 في المائة، على العمل.[1]

[1] إنهاء تشغيل الطفل بحلول العام 2025: مراجعة السياسات والبرامج. ومنظمة العمل الدولية (ILO)، كانون الأول/ديسمبر 2018.

كجزء من وضع عملنا في سياق محدد، تم تذكيرنا بالنقاط الرئيسية في ندوة أيار/مايو 2016 وتوصياتها، والتي أبرزت الحاجة إلى زيادة الوعي بين البرلمانيين – وبالتالي إعطاء الأولوية للعمل لمنع هذا الآفة – ولكن أيضاً بين الجمهور العام لإشراكه إلى حد كبير. وأبرزت التوصيات أيضاً الحاجة إلى تعزيز الكتاب الأساسي من خلال التصديق على نصوص بشأن مكافحة الاتجار بالأطفال والعمل، ونقل الأحكام المتفق عليها إلى القوانين الوطنية.

تم إعلامنا بالعمل الذي تم تنفيذه بما يتماشى مع هذه التوصيات، بما في ذلك:

– نُظمت ندوات للمتابعة على الصعيد الوطني أبرمت باستراتيجيات برلمانية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل؛ وفي بعض الحالات، أدت هذه الاستراتيجيات إلى اعتماد خطط عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم (بوركينا فاسو)؛

– شارك البرلمانيون في الاجتماعات التشاورية حول عملية مراجعة قائمة جميع أشكال الأعمال الخطيرة؛ تم تنظيم هذا على الصعيد الوطني في مختلف المناطق (مالي)؛

– تم تنفيذ مشروع بالشراكة مع مؤسسة كير الدولية لتعزيز تعليم الفتيات، حيث تم جمع الأطفال الذين كانوا خارج المدرسة في برامج التعليم غير النظامي؛ وضع برنامج للحماية والدعوة للعمل المنزلي؛ فتح خط هاتفي (Allo 1011) للسماح لأفراد المجتمع بالإبلاغ عن جميع انتهاكات حقوق الأطفال، بما في ذلك الاتجار بالأطفال والعمل؛ إغلاق جميع أنواع محاجر الرمل والصخور دون ترخيص (بعضها يستغل عمالة الأطفال) (توغو)؛

– صادقت الجمعية الوطنية لغينيا على العمل اللائق للعمال المنزليين (رقم 189).

نظراً إلى أن الاتجار بالأطفال وتشغيلهم في إفريقيا مستمر بشكل عام، ويستمر بشكل خاص في منطقتنا الفرعية، وأن العوامل المتداخلة المختلفة تطيل أمده، نعتقد أننا بحاجة للنظر أكثر من أي وقت مضى في استراتيجية شاملة تجمع بين الجهود المشتركة الجيدة التخطيط من تلك الإجراءات المعنية والمستهدفة، والتي ينبغي أن تكون آثارها مستدامة عن طريق متابعة العمليات التي يتم تحديدها بشكل مشترك من قبل المشاركين.

وفي هذا الصدد، لاحظنا باهتمام البرنامج الطموح للجنة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) بشأن النوع الاجتماعي وتمكين المرأة والحماية الاجتماعية التي تتناول مكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم. نحن نؤيد النهج المقترح لتشكيل جبهة مشتركة مع برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) لمكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم الذي من شأنه تمكين تبادل الخبرات، المعلومات التي يتم تبادلها بسهولة أكبر والصفات التكميلية لجميع المعنيين ليكون المحسن.

وبالمثل، لاحظنا الأنشطة الجديرة بالثناء التي تقودها منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الدعوة والتوعية وجمع البيانات. نشيد بالجهود الشعبية مع الجمهور ونشجعها. كما حددنا أرضية مشتركة مع بعض أعمالنا، فإننا ندعو لمجتمع المصلحة والممارسة، مع كل مزاياه، أن تتم المحافظة عليه وتقويته.

كما نثني على مبادرة السيد ساتيارثي في إنتاج فيلمه الوثائقي "ثمن الحرية"، الذي شاهدناه خلال الندوة. نحن نعتقد أن الفيلم جزء من المبادرات الهامة والفعالة التي ندعمها بكل إخلاص. كما نؤيد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقه، لا سيما تلك التي تدعم تعليم الأطفال دون تمييز، لأنهم ضمانة المستقبل. وباعتبارها أداة تمكين للتنمية، فإن تعليم (الأطفال) وتدريبهم، هو بالفعل، من جميع النواحي، واقي صلب ضد العديد من الأمراض، بما في ذلك الاتجار بالأطفال وتشغيلهم؛ وهو استثمار في أرباح موثوقة. إن الخطر الوحيد الذي نواجهه هو عدم المضي قدماً. ونتيجة لذلك، نعتقد أنه ينبغي بالتأكيد أن يكون تعليم الأطفال جزءاً من عملنا ذي الأولوية، إن لم يكن بالفعل أحد أنشطتنا ذات الأولوية العليا.

كما نظرنا في حلول أخرى طويلة الأجل للقضاء على الاتجار بالأطفال وتشغيلهم. ولذلك، من المهم أن نستثمر في العمل اللائق للشباب أيضًا. ولهذه الغاية، نؤكد دعمنا المبادرة العالمية لتوفير فرص العمل اللائق للشباب. وهي عبارة عن منصة شاملة تجمع بين مختلف المعنيين، بما في ذلك البرلمانات، والتي تهدف إلى تشجيع الحلول الوطنية والإقليمية المبتكرة[2] بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. كما تعلمنا عن مشروع آخر يسمى التحالف8.7 .

[2] https://www.ilo.org/global/topics/youth-employment/publications/WCMS_488464/lang--en/index.htm

في ضوء ضخامة التحدي المتعلق بالاتجار بالأطفال وتشغيلهم، والعمل القسري، والرق المعاصر والاتجار بالأشخاص، يهدف التحالف 8.7 إلى القضاء عليها من خلال الجهود المشتركة والمنسقة لجميع المعنيين. كجزء من التزامنا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سنقوم بنشر جميع الوسائل الدستورية المتاحة لدينا للمساهمة في تحقيق أهداف التحالف 8.7.

خلال محادثاتنا، ناقشنا أيضاً كيف يمكن أن تكون البيانات التي يتم تحديثها بانتظام أداة ثمينة، ليس فقط من حيث القدرة بشكل عام على وضع توقعات حول تعزيز حقوق الطفل، ووضع استراتيجيات فعالة ضد الاتجار بالأطفال وتشغيلهم، ولكن أيضًا من حيث تقييم ما تم تقديمه في هذه القضية. ولهذه الغاية، نشجع إنشاء هياكل يمكنها جمع هذه البيانات وتحليلها.

لقد حددنا الإرهاب أيضا كأحد العقبات الرئيسية التي تمنع ممارسة حقوق الطفل بالكامل. وفي ازدراء تام للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، تجند الجماعات المسلحة الأطفال على ارتكاب جرائم فظيعة. وفي بعض الحالات، يتعرض الأطفال للعنف والاختطاف، وتستخدمهم هذه الجماعات كدروع بشرية لأغراض شريرة. وبصفتنا ممثلين عن الأشخاص الذين عليهم واجب النهوض بمصالحهم وحمايتها، فإننا ندين بشدة جميع أعمال الإرهاب هذه، وعلى غرار المجتمع الدولي، نؤكد من جديد التزامنا بمكافحة كل عمل إرهابي وخلق بيئة معادية لهذه الجماعات المسلحة.

وبعد اختتام مناقشاتنا، اتفقنا على تنفيذ التدابير التالية باعتبارها مساهمة برلمانية في الجهد العام لمكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم، ولتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها:

1- التأكد من تحديث تشريعاتنا المحلية بانتظام وإدخال المعايير الدولية لحقوق الإنسان على كتبنا الأساسية، بما في ذلك معايير حقوق الطفل (وغيرها من المعايير المناهضة لجميع أشكال العنف ضد الأطفال) وضمان تنفيذها بفعالية؛

2- مواصلة وتكثيف حملات التوعية والمعلومات والتدريب للبرلمانيين الوطنيين (من خلال الندوة المدعومة من الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة العمل الدولية) من أجل تعزيز وزيادة مساهمات أعضاء البرلمان في مكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم من خلال خطط عمل برلمانية؛

3 - زيادة الوعي لدى عامة الناس للحصول على دعم واسع النطاق لاتخاذ إجراءات ضد هذه الآفة؛

4 – تعزيز تعليم الأطفال وتدريبيهم مع شمول عناصر محددة، بما في ذلك أن يكون هذا التعليم مجانياً، ولا سيما للأطفال من شرائح المجتمع المحرومة؛

5– تسهيل المناقشات البرلمانية الوطنية لتحديد كيفية المساهمة في المبادرات العالمية المختلفة بشأن تحقيق الذات لدى الأطفال والشباب، بما في ذلك المبادرة العالمية لتوفير فرص العمل اللائق للشباب والتحالف 8.7؛

6– تشجيع برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) على التعاون مع جميع المعنيين الدوليين والوطنيين والإقليميين الآخرين؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، إنشاء أو إيجاد سلسلة من الاجتماعات المنتظمة مع لجنة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)المعنية بالجندر وتمكين المرأة والحماية الاجتماعية لمناقشة أنشطة مكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم؛

في الاتحاد البرلماني الدولي:

7. إدراج موضوع الطفل والإرهاب في قائمة الأسئلة التي ينظر بها الاحاد البرلماني الدولي كجزء من الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب

اختتمت في أبوجا، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Governing Council
Item 7

CL/204/7(e)-R.1
8 February 2019

Reports on recent IPU specialized meetings

(e) Follow-up regional seminar on the contribution of parliament to combat child trafficking and labour on the occasion of the ECOWAS Parliamentary session

Abuja, Nigeria, 23 to 24 November 2018

Child trafficking and labour are violations of the child's rights as stipulated in the United Nations Convention on the Rights of the Child.

These harmful practices continue being major challenges both to the development of children and the sustainable development of society as a whole.

These persistent challenges call for the reformulation and effective implementation of a targeted actions strategy to be carried out by all parties, including parliament whose prerogatives should contribute significantly to the eradication of this scourge.

It is in this context that the Inter-Parliamentary Union has been supporting since 2012 the members of the Economic Community of West African States (ECOWAS) by organizing capacity-building workshops aimed at providing the required expertise on robust action against these, now endemic, practices in this sub-region.

The seminar, which was held on 23 and 24 November 2018 in the seat of the Parliament in Abuja, is part of the mobilization efforts of parliamentarians. It enabled the about one hundred participating parliamentarians to assess the implementation of the recommendations of the seminars held during the past six years, to share good national practices, and to reformulate parliament's strategy to make a sustainable impact.

As the debates concluded, those taking part drafted recommendations to engender wide-ranging action. The recommendations are in the report below.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

International Labour Organization
Organisation internationale du Travail
Organización Internacional del Trabajo

ECOWAS PARLIAMENT
PARLEMENT DE LA CEDEAO
PARLAMENTO DA CEDEAO

Enhancing mobilization to prevent child trafficking and labour: The contribution of parliaments

Regional seminar jointly organized by the Inter-Parliamentary Union (IPU), the International Labour Organization (ILO), in cooperation with the Parliament of the Economic Community of the Western African States (ECOWAS) and with the support of UNICEF

ECOWAS Parliament, 23 to 24 November 2018, Abuja (Nigeria)

SEMINAR CONCLUSIONS

Since 2012, we, members of the Parliament of the Economic Community of the West African States (ECOWAS), with the crucial support of the Inter-Parliamentary Union (IPU) and the International Labour Organization (ILO), have been engaged in combating child trafficking and labour to promote the best interests of the child as enshrined in the Convention on the Rights of the Child.

It is with regard to this that we met on 23 and 24 November 2018 to assess the implementation of measures that we agreed on at our last meeting in May 2016, and to renew the impetus behind delivering further significant steps towards eradicating child trafficking and labour. The persistence and magnitude of this phenomenon does not make it a lost cause, but it is still a concern on our continent, in light of very telling estimates from the ILO: out of a worldwide population of 152 million children, 72 million, or 47 per cent, are forced to work.[1]

As part of putting our work into context, we were reminded of the main points of the May 2016 seminar and of its recommendations, which had highlighted the need to raise greater awareness among parliamentarians—and so prioritize work to prevent this scourge—but also among the general public so as to involve them to a greater extent. The recommendations also highlighted the need to strengthen the statute book by ratifying texts about combating child trafficking and labour, and the transposition of agreed upon provisions into national laws.

We were informed of work carried out in line with these recommendations, including:

- National-level follow-up seminars have been set up that concluded with short, medium and long-term parliamentary strategies; in some cases, these strategies have led to the adoption and approval of national action plans to prevent child trafficking and labour (Burkina Faso);
- Parliamentarians have taken part in consultation meetings about the process of revising the list of all forms of hazardous work; this was organized nationally in various regions (Mali);
- A project run jointly with Care International has been delivered to promote girls' education, through which children who were out of school were gathered together in informal education programmes; a protection and advocacy programme for domestic work has been set up; a telephone line (*Allo 1011)* has been opened to allow members of the public to report all violations of children's rights, including child trafficking and labour; the closure of all types of sand and rock quarries without an authorization permit (some of which use child labour) (Togo);
- The National Assembly of Guinea has ratified the Domestic Workers Convention (No. 189).

[1] *Ending child labour by 2025: a review of policies and programmes*. ILO, December 2018

Given that child trafficking and labour in Africa persists in general and, more particularly, continues in our sub-region, and that the different overlapping factors perpetuate it, we believe that we need to consider more than ever a holistic strategy that brings together both the well-planned joint efforts of those concerned and targeted action, the effects of which should be made sustainable by follow-up processes to be decided upon jointly by those involved.

In that regard, we noted with interest the ambitious programme of the ECOWAS Committee on Gender, Women Empowerment and Social Protection that deals with combating child trafficking and labour. We support the proposed approach to form a common front with the ECOWAS Parliament to prevent child trafficking and labour that should enable experiences to be shared, information to be exchanged more easily and the complementary qualities of all concerned to be enhanced.

Similarly, we have taken note of commendable activities led by civil society organizations, including advocacy, outreach, awareness-raising and data collection. We applaud and encourage their grassroots efforts with the public. As we identified common ground with some of our work, we call for this community of interest and practice, with all its advantages, to be maintained and strengthened.

We also commend Mr. Satyarthi's initiative in producing his documentary *The Price of Freedom,* which we were able to watch during the seminar. We believe the film is part of the energetic and voluntary initiatives whose promotion we wholeheartedly support. We also support the objectives that it pursues, particularly that of championing children's education without discrimination as it is they who should assure the future. As an enabler of development, (children's) education—and training—is indeed, from all points of view, a solid bulwark against a multitude of ills, including child trafficking and labour; and it is an investment in reliable dividends. The only risk we run is not to forge ahead. As a result, we believe that children's education should definitely be made part of our priority work, if not actually making it one of our top priority activities.

We also looked at other long-term solutions for eradicating child trafficking and labour. We therefore feel it is important to also invest in decent work for young people as well. To that end, we reiterate our support for the *Global Initiative on Decent Jobs for Youth*. It is an inclusive platform that brings together various stakeholders, including parliaments, and that aims to encourage innovative national and regional solutions[2] in line with the Sustainable Development Goals. We have also learned about another project called *Alliance 8.7.*

In light of the magnitude of the challenge around child trafficking and labour, forced labour, modern slavery and trafficking in persons, Alliance 8.7 aims to eradicate them through the joint and harmonized efforts of all those concerned. As part of our commitment to implement the Sustainable Development Goals, we will deploy all constitutional means at our disposal to contribute to achieving the objectives of Alliance 8.7.

During our talks, we also discussed how regularly updated data can be a precious tool, not only in terms of generally being able to make projections about promoting the rights of the child, developing effective strategies against child trafficking and labour, but also in terms of evaluating what has been delivered on this issue. To that end, we encourage structures to be established that can gather and analyse this data.

We have also identified terrorism as one of the main barriers to children's rights being fully exercised. In complete contempt of the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the involvement of children in armed conflict, children are recruited by armed groups to commit terrible crimes. In certain cases, the children are subjected to violence and abduction, and are used by these groups as human shields for nefarious purposes. As representatives of the people with a duty to advance and protect their interests, we roundly condemn all these acts of terrorism and, like the international community, reaffirm our commitment to combat every act of terrorism and create a hostile environment for these armed groups.

---

[2] https://www.ilo.org/global/topics/youth-employment/publications/WCMS_488464/lang--en/index.htm

As our discussions concluded, we agreed to implement the following measures as the parliamentary contribution to the general effort to combat child trafficking and labour, and to advance and protect children's rights:

1. Ensure that our domestic legislation is regularly updated and that international human rights standards are transposed onto our statute books, including standards on the rights of the child (and other standards against all forms of violence against children) and ensure their effective implementation;
2. Continue and step up the awareness-raising, information and training campaigns for national parliamentarians (through seminars supported by the IPU and ILO) so as to strengthen and maximize MPs' contributions to combating child trafficking and labour through parliamentary action plans;
3. Also raise awareness with the general public so as to garner their widespread support to take action against this scourge;
4. Promote children's education and training comprised of specific elements, including that such education be free of charge, especially for children from deprived sections of society;
5. Facilitate national parliamentary discussions to identify how to contribute to the different global initiatives on children's and young people's self-fulfilment, including the *Global Initiative on Decent Jobs for Youth* and Alliance 8.7;
6. Encourage the ECOWAS Parliament to cooperate with all other international, national and regional stakeholders; and to that end, create or found a series of regular meetings with the ECOWAS Committee on Gender, Women Empowerment and Social Protection to discuss activities to combat child trafficking and labour;

At the IPU

7. Include the subject *the child and terrorism* into the list of questions considered by the IPU as part of its efforts to combat terrorism.

Concluded at Abuja, 24 November 2018.

الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر)، 6 – 10 نيسان/أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

المجلس الحاكم

البند 7

CL/204/7(g)-R.1

8 شباط/فبراير 2019

تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(ز)(g) الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية

جنيف(سويسرا)، 6 – 7 كانون الأول/ديسمبر 2018

منذ العام 2003، ينظم الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي مؤتمر برلماني حول منظمة التجارة العالمية سنوياً أو بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري حول منظمة التجارة العالمية. إن المؤتمر هو منتدى لتبادل الآراء والمعلومات والخبرات بالإضافة إلى تعزيز بعض الأعمال المشتركة حول المواضيع المتعلقة بدور البرلمانات في معالجة قضايا التجارة.

على مر السنوات، أثبت المؤتمر قيمته العظيمة كمنبر للحوار المتعلق بالتجارة بين الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني بالإضافة إلى بناء قدرات البرلمانات في مسائل التجارة العالمية لجعلها مفيدة للجميع.

في العام 2018، انعقدت الدورة السنوية لمنظمة التجارة العالمية في مقر منظمة التجارة العالمية في 6 و 7 كانون الأول/ديسمبر. انعقدت الدورة في سياق التحديات الصعبة التي واجهتها منظمة التجارة العالمية.

أتاح المؤتمر الذي حضره حوالى 250 مشارك، فرصة للمشاركين لمناقشة هذه التحديات، بما في ذلك نشوء حروب تجارية، الاتجاه المتزايد نحو التدابير الانفرادية، والشلل المحدق بهيئة تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، التطور التكنولوجي السريع والتحديات المتعلقة بهذه القضايا.

استكشف المشاركون طرقاً محددة وطويلة الأمد/ مستدامة، بما في ذلك الطرق البرلمانية، للتصدّي لهذه التحديات، ولضمان وجود منظمة تجارة عالمية قابلة للبقاء تتّسم بالكفاءة والاستجابة أكثر بحلول عام 2030.

تم اعتماد الوثيقة الختامية التي تلخص الأعمال بعد المناقشة في الملحق المرفق بهذا التقرير.

ملحق

الدورة السنوية للعام 2018

للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية: سبيل المضي قدماً

جنيف، 6-7 كانون الأول/ديسمبر 2018

نُظمت بشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي

(مقر منظمة التجارة العالمية، القاعة CR1)

الوثيقة الختامية تم اعتمادها في 7 كانون الأول/ديسمبر 2018

1- أدت منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها دوراً محورياً في تعزيز تعددية الأطراف، ومكافحة النزعة الحمائية والأحادية، وإقامة نظام عالمي شامل وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وقائم على قواعد وغير تمييزي. وما زلنا مقتنعين بأن النظام التجاري المتعدد الأطراف، المستند إلى التجارة الحرة والنزيهة لفائدة الجميع، يساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية اقتصادية، وبالتالي خلق فرص العمل وضمان الرفاه. نحن بحاجة إلى التأكد من أن العولمة هي لصالح جميع البلدان والمواطنين.

2- ومع ذلك، فإن النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد يواجه أشد أزمة له منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث توقفت وظيفته التفاوضية تقريباً، وازدادت حدة التوترات التجارية التي قد تؤدي إلى حروب تجارية وحُظر تعيين أعضاء جدد في جهاز الاستئناف. وهذا يهدد الوظائف الأساسية للمنظمة في وضع القواعد الأساسية وهيكل للتجارة الدولية وفي تقديم آلية تسوية النزاعات الأكثر فعالية وتطوراً لأي منظمة متعددة الأطراف.

3- نشعر بالقلق إزاء ارتفاع القومية والشعبوية والحمائية، مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات من جانب واحد. وهذا الاتجاه يناقض جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة. لنشر التعددية وتعزيز التعاون الدولي بين الأمم، نحن البرلمانيين، يجب أن نعلم الناس في دوائرنا الانتخابية من خلال إقامة تعاون دولي.

4- يمكن للأزمة أن تتعمق أكثر فأكثر في الأشهر القادمة إذا كانت هناك إجراءات أكثر انفرادية يتم فرضها، وإذا بقي الجمود في هيئة الاستئناف، والذي لا يمكن أن تعمل في حالتها الراهنة إلا حتى كانون الأول/ديسمبر 2019. ولذلك نحث جميع الأعضاء على الاحترام الكامل لقواعد منظمة التجارة العالمية، مع السعي على وجه السرعة إلى إيجاد حل لهيئة تسوية النزاعات، على سبيل المثال من خلال اقتراح قواعد انتقالية للأعضاء المنتهية ولايتهم من هيئة الاستئناف أو الحد الأقصى من الوقت المسموح به قبل نشر أي تقرير، بما يضمن استقلالها مع ضمان بقاء القواعد ضمن حقوق هيئة الاستئناف والتزاماتها. إننا ندعو جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى التدخل السريع لمعالجة مأزق هيئة تسوية المنازعات لأن هذا يمكن أن يقوض بشكل أساسي النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

5- نؤمن أيضاً أنه من الملح المباشرة في مناقشة الطرق والأساليب لتحسين منظمة التجارة العالمية في ضوء التطورات الأخيرة، ومراجعة عدة جوانب لسير عمل منظمة التجارة العالمية بهدف زيادة فعاليتها وشفافيتها ونفوذها عبر التقيد بقيمها ومبادئها الأساسية وشرعيتها. يجب أن تسعى هذه المناقشات إلى إيجاد طريقة تحت إشراف منظمة التجارة العالمية لمعالجة التحديات التي يواجهها النظام المتعدد الأطراف. نرحب بإعلان رئيس مجموعة الـ 20 الذي يدعم الإصلاح الأساسي في منظمة التجارة العالمية بهدف تحسين سير عملها، مع الإقرار بأهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف.

6- يؤمن التطور التكنولوجي فرصاً جديدة للتجارة الدولية ولديه القدرة على تقليص تكاليف المعاملات، ولكن سيغير أيضاً الطريقة الأساسية التي نعتمدها في التجارة. لا نزال في المراحل الأولى من التحول حيث الرقمنة والروبوتات والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والطباعة الثلاثية الأبعاد ستحدث ثورة في الطريقة التي نعتمدها في الإنتاج والعمل والتنقل والاستهلاك. في حين أن هذا التحول يؤمن فرص جديدة وتطرح أيضاً تحديات أساسية وتنظيمية وغيرها وخاصة في البلدان النامية وفي البلدان الأقل نمواً التي لن تستفيد من الفرص بسبب الفجوة الرقمية الكبيرة. لذلك نحن بحاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف يستجيب إلى هذا الواقع ويتفادى العقبات والاضطرابات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

7- في إطار معالجة الفجوة بين الجنسين في الاقتصاد الرقمي، ينبغي على المجتمع الدولي أن يؤمّن للنساء إمكانية الحصول بطريقة أفضل وأكثر إنصافاً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين قدراتهن من أجل تسخير المعلومات والتكنولوجيا كي يستطعن جني الفوائد.

8- يشكل غياب البنية التحتية الملائمة، والقدرة التقنية والعلمية، والاستثمار، والتمويل التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في جني الفوائد الاقتصادية للتجارة العالمية. وإنه من الأهمية القصوى ضمان أن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً مجهزة تماماً لبناء القدرات المناسبة ولديها حيز للسياسات للمشاركة بفعالية في التجارة العالمية وللاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وفقاً لأهدافها المتعلقة بالتنمية البشرية.

9- نؤمن إيماناً تاماً أن للتجارة دوراً مهماً في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في تنفيذ اتفاق باريس، الذي يعتبر حاسماً في مكافحة تغير المناخ. ونذكر الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة للتنمية هو بحد ذاته من أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتجاوز المفاوضات حول الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، ينبغي على منظمة التجارة العالمية تحديد المزيد من الإجراءات الملموسة من أجل تحقيق مستويات أعلى عالمياً عبر بذل الجهود المنسقة كي يتم معالجة القضايا الأساسية للفقر، والجوع، وسوء التغذية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

10- كما هو محدد في الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، توجد روابط قائمة بين المساواة بين الجنسين والتنمية الشاملة للجميع. ويشكل تمكين النساء العامل الرئيسي للقضاء على الفقر، كما تشكل إزالة الحواجز التي تعترض مشاركة النساء في التجارة الأمر الحاسم للتنمية الاقتصادية. ومع الإشارة إلى أن الإحصائيات الرسمية تُظهر مصداقية الجهات التي تقدم القروض الصغيرة، ينبغي تشجيع الحكومات على خلق بيئة تنظيمية مواتية كي يتيح المقرضون أدوات قروض صغيرة أكثر للنساء والشباب. وننوه بعمل منظمة التجارة العالمية لدمج مراعاة المنظور الجندري في السياسات ودعوة الموقعين على إعلان بوينس آيرس حول التجارة وتمكين النساء الاقتصادي للعام 2017 للوفاء بالتزاماتهم. ومع ذلك، إننا نشدد على أهمية الحرص على أن التحرير التجاري والقواعد التجارية تؤثر إيجاباً على مكانة النساء والفتيات.

11- نقر بأن ريادة الأعمال هي السبيل للعمل اللائق والمشاريع المستدامة للنساء والشباب. لذلك، علينا أن نعزز الإدماج المالي لمساعدة النساء والشباب في تحويل أفكارهم الإبداعية إلى خطط عمل ناجحة عبر إزالة الحواجز التي تعترض ريادة الأعمال.

12- ندعو الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى ضمان الشرعية والشفافية الديمقراطية عبر تعزيز البُعد البرلماني لمنظمة التجارة العالمية وإنشاء علاقة عمل رسمية مع المؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية ضمان أن البرلمانيين يتمتعون بإمكانية أفضل للمشاركة في المداولات ويشاركون في صياغة قرارات منظمة التجارة العالمية وتنفيذها، وأن السياسات التجارية تم تدقيقها على النحو المناسب لمصلحة مواطنيهم، عبر مراقبة تنفيذ القرارات والالتزامات التي اتخذها الأعضاء.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Governing Council
Item 7

CL/204/7(g)-R.1
8 February 2019

Reports on recent IPU specialized meetings

(g) Annual session of the Parliamentary Conference on the WTO

Geneva (Switzerland), 6-7 December 2018

Since 2003, the Inter-Parliamentary Union and the European Parliament has been organizing the Parliamentary Conference on the WTO annually or on the occasion of the Ministerial Conference of the WTO. The Conference is a forum for the exchange of opinions, information and experience, as well as the promotion of common actions on topics related to the role of parliaments in addressing trade issues.

Over the years, the Conference has proven its great worth as a platform for trade-related dialogue between governments, parliaments and civil society, as well as for building the capacity of parliaments in matters of international trade so as to make it beneficial to all.

In 2018, the annual session of the Parliamentary Conference on the WTO was held on the premises of the WTO on 6 and 7 December. The session was held in the context of difficult challenges the WTO was confronted with.

Attended by some 250 participants, the Conference offered the opportunity for participants to discuss these challenges, including emerging trade wars, the growing trend toward unilateral measures, the looming paralysis of the WTO Dispute Settlement Body, fast technological development, and the challenges related to these issues.

The participants explored targeted and longstanding/sustainable oriented avenues, including parliamentary ones, to address these challenges, and to ensure a viable, efficient and more responsive WTO by 2030.

An outcome document summing up the proceedings was adopted following the discussion and is in Annex to this report

2018 ANNUAL SESSION OF THE PARLIAMENTARY CONFERENCE ON THE WTO

WTO: The way forward

Geneva, 6-7 December 2018

Organized jointly by the Inter-Parliamentary Union and the European Parliament (WTO Headquarters, Room CR1)

OUTCOME DOCUMENT

Adopted on 7 December 2018

1. The WTO has since its creation played a pivotal role in strengthening multilateralism, combating protectionism and unilateralism, establishing an inclusive world order and promoting an open, rules-based and non-discriminatory multilateral trading system. We remain convinced that the multilateral trading system, based on free and fair trade for the benefit of all, helps achieve sustainable economic growth and economic development, thus creating jobs and ensuring welfare. We need to make sure that globalization is for the benefit of all countries and citizens.

2. However, the rules-based multilateral trading system is facing its deepest crisis since the creation of the WTO, with its negotiating function almost stalled, trade tensions that may lead to trade wars and the appointment of new members of the Appellate Body being blocked. This threatens the basic functions of the Organization in setting essential rules and a structure for international trade and in delivering the most effective and developed dispute settlement mechanism of any multilateral organization.

3. We are concerned about the rise of nationalism, populism, and protectionism, which lead to unilateral actions. This tendency contradicts our collective efforts aimed at promoting inclusive economic growth and sustainable development. To disseminate multilateralism and promote international cooperation between nations, we, as parliamentarians, should educate people in our constituencies through forging international cooperation.

4. The crisis could deepen further in the coming months if more unilateral measures are threatened and imposed, and if the stalemate in the Appellate Body, which can only function in its current state until December 2019, remains. We therefore urge all Members to fully respect the rules of the WTO, while urgently seeking a solution for the dispute settlement body, for example through proposing transitional rules for outgoing members of the Appellate Body or maximum times allowed before the publication of a report, guaranteeing its independence while ensuring that rules remain within the rights and obligations of the Appellate Body. We call upon all Members of the WTO to urgently engage to address the impasse of the Dispute Settlement Body as this could fundamentally undermine the multilateral rule-based trading system.

5. We further believe that it is a matter of urgency to proceed with discussing the ways and means of improving the WTO in the light of the latest developments and to review several aspects of the functioning of the WTO with a view to increasing both its effectiveness, transparency, and authority through the upholding of its core values and fundamental principles, and legitimacy. These discussions should strive to find a way within the WTO umbrella to address the challenges facing the multilateral system. We welcome the recent G20 Leaders' Declaration that supports the necessary reform of the WTO in order to improve its functioning, recognizing the importance of the multilateral trading system.

6. Technological development provides for new opportunities for international trade and has the potential to substantially reduce the costs of transactions, but it will also fundamentally change the way we trade. We are still in the early phases of transformation where digitalization, robots, artificial intelligence, the Internet of Things and 3D printing will revolutionize how we produce, work, move and consume. While this transformation provides new opportunities, it also poses significant infrastructural, regulatory and other challenges, particularly for the developing countries and LDCs, which will not benefit from the opportunities due to the large digital divide. Thus, we need to make sure that the multilateral trading system responds to this reality and avoids asymmetries and disruption for the developing countries and LDCs.

7. In addressing the gender gap in the digital economy, the international community should guarantee women better and equal access to ICTs and improve their capacity to harness information and technology so that they can reap the benefits.

8. The lack of adequate infrastructure, technical and scientific capacity, investment and financing, are the main challenges faced by developing countries and LDCs in reaping the economic benefits of world trade. It is of utmost importance to ensure that all the developing countries and LDCs are equipped with adequate capacity building and policy space to actively participate in world trade and to be integrated into the global value chains, in line with their human development objectives.

9. We fully believe that trade has an important role to play in contributing to the achievement of the Sustainable Development Goals (SDGs), as well as the implementation of the Paris Agreement, which is crucial in the fight against climate change. We remind WTO Members that the successful conclusion of the Doha Development Round is an SDG in itself. Beyond the negotiations on fisheries subsidies, the WTO must now define more concrete actions to achieve higher standards globally through coordinated efforts to address the basic issues of poverty, hunger and malnutrition in the developing countries and LDCs.

10. As expressed in SDG5, there are established links between gender equality and inclusive development. Women's empowerment is key to the eradication of poverty and removing barriers to women's participation in trade is critical for economic development. Noting that official statistics show the reliability of micro-credit providers, governments should be encouraged to create an enabling regulatory environment so that lenders make micro credit instruments more accessible to women and young people. We note the work of the WTO to mainstream the gender perspective into its policies and call upon the signatories to the 2017 Buenos Aires Declaration on Trade and Women's Economic Empowerment to deliver on their commitments. However, we also stress the importance of ensuring that trade liberalization and rules positively impact the position of women and girls.

11. We recognize that entrepreneurship is a pathway to decent work and sustainable enterprises for women and young people. Therefore, we have to promote financial inclusion to help women and young people transform their creative ideas into successful business plans by removing barriers to entrepreneurship.

12. We call on WTO Members to ensure democratic legitimacy and transparency by strengthening the parliamentary dimension of the WTO and establishing a formal working relationship with the Parliamentary Conference on the WTO. In this regard, we stress the need to ensure that parliamentarians have better access to deliberations and are involved in the shaping and implementation of WTO decisions, and that trade policies are properly scrutinized in the interests of their citizens, by monitoring the implementation of the decisions and commitments undertaken by the Members.

الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر)، 6–10 نيسان/أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

CL/204/7 (h)-R.1
26 شباط/فبراير 2019

المجلس الحاكم
البند 7

تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(ح) (h) مؤتمر برلماني حول الهجرة في الفترة ما قبل اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة

الرباط، المملكة المغربية، 6 و7 كانون الأول/ديسمبر 2018

في مواجهة الفرص، والتحديات، والنتائج المتعلقة بالهجرة، وبعد عام ونصف من النقاشات والمشاورات، اجتمعت حكومات العالم في مراكش لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة. ويأخذ الاتفاق في الاعتبار المخاوف ووجهات نظر بلدان المنشأ، والعبور، والمقصد، وكذلك المهاجرين أنفسهم.

وفي هذه المناسبة ومن أجل تسليط الضوء على مساهمة البرلمانات في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، نظم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان المملكة المغربية مؤتمراً برلمانياً، انعقد في 6 و7 كانون الأول/ديسمبر في الرباط (المملكة المغربية). وحضر المؤتمر 220 مشاركاً، وشملوا عدداً كبيراً من البرلمانيين الذين يمثلون 50 برلماناً وطنياً وإقليمياً.

وافتتح المؤتمر رؤساء الغرفتين في البرلمان في المملكة المغربية ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وشمل برنامج المؤتمر يومين من العمل متضمناً عدد من الجلسات التفاعلية. وفي استنتاجات السيد خوسيه إيغنازيو ايشانيز، مقرر المؤتمر وعضو برلمان اسباني، استعرض النقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها في المؤتمر.

وساهم تنوع المتحدثين في إثراء النقاشات التي مهدت الطريق إلى مشاركة البرلمانيين في تقديم لمحة عامة عن سياسات الهجرة في بلدانهم وتبادل ممارسات البرلمانات الجيدة، مع السعي إلى تطوير استراتيجيات ملموسة لتنفيذ الاتفاق العالمي وتحويله إلى قوانين.

وفي اختتام الاجتماع، اعتمد البرلمانيون إعلاناً ختامياً حيث تعهدوا أن يصيغوا "خطة عمل برلمانية للهجرة" وتنفيذها، بحلول نهاية العام 2019، من أجل الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاق العالمي. ويعتبر الإعلان الختامي تأكيداً لالتزام البرلمانيين في جعل الهجرة "خياراً" وليس "ضرورة"، وذلك عبر إجراءات تحارب الهجرة القسرية، بما فيها الفقر الشديد وسوء الحوكمة.

مرفق

المملكة المغربية

البرلمان

الاتحاد البرلماني الدولي

الاجتماع البرلماني بمناسبة اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة

نُظّم بشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان في المملكة المغربية

6–7 كانون الأول/ ديسمبر 2018، الرباط (المملكة المغربية)

الإعلان الختامي

1. نحن، البرلمانيون من جميع أنحاء العالم، اجتمعنا في الرباط، وبدعوة من البرلمان في المملكة المغربية، نلتزم باستخدام قوتنا على أكمل وجه للمساعدة في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، سيتم اعتماده رسمياً في مراكش، بتاريخ 10 و11 كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

2. ونعبر عن امتناننا للبرلمان في المملكة المغربية على تنظيمه، بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي، هذا المؤتمر حول الهجرة، ولاستضافتنا في الرباط. ونثني على جهود المملكة المغربية، فيما يتعلق بتنفيذ سياساتها حول الهجرة وكذلك للمبادرات المتخذة في الأساس عبر تقديم منبر إلى المجتمع الدولي للنقاش والتفاعل حول الممارسات الجيدة كالاجتماعات التي انعقدت في الرباط والتي ستنعقد في مراكش.

3. ونعترف بالدور المحوري الذي أدّاه الاتحاد البرلماني الدولي في السنتين الماضيتين عبر إدراج منظور برلماني في النقاشات والمشاورات التي أفضت إلى تحديد 23 هدفاً، يتضمنها الاتفاق، وصياغتها. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، في تشرين الأول/أكتوبر 2018، القرار تحت عنوان *تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة*.

4. وبصفتنا برلمانيين، نحن على يقين أن الاتفاق العالمي يوفر إطار عمل قوياً لعمل متضافر من أجل ضمان أن الهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة. ويعتبر الاتفاق العالمي مهماً لجميع الناس والبلدان، كجزء من أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، من حيث أصبحت الهجرة ظاهرة عالمية.

5. ونحن نؤمن بشدة أنه في الرسالة الأساسية للاتفاق العالمي، انتهى وقت الصوامع وسياسات الهجرة الوطنية المنعزلة. ويتطلب اتباع النهج الشامل للهجرة استراتيجيات منظمة ومتناغمة أكثر للتدخلات محددة الأهداف. إن التعاون الدولي أساسي لهذه الغاية. لذلك، سنعمل من أجل تعزيز التعاون البرلماني الدولي لتسهيل تناغم الاستراتيجيات، وتبادل الممارسات الجيدة، وتنفيذ الأحكام المتعددة الأطراف، ومن أجل تطوير الشراكات مع المعنيين الآخرين، بما فيها المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، كي نستطيع معاً تنفيذ الاتفاق العالمي، بشكل فعال.

6. وبفعل ذلك، نحن نؤمن أنه من المهم ألا يتم النظر في الهجرة، أساساً، عبر منظور أمني. وتعتبر مسألة حقوق الإنسان التي تدعو إلى اتباع نهج حكومي وبرلماني شامل تطوراً. ويتطلب ذلك تطوير القدرات المؤسسية أو تنقيحها وتطوير سياسات، على الصعيد الوطني، ملائمة للهجرة تكون متزامنة مع الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي. وكبرلمانيين، نحتاج إلى المطالبة بوضع هذه السياسات، عندما تكون غير متوفرة، وتنفيذها وبضمان مشاركة المواطنين والمهاجرين في وضعها. وينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي والمجتمع الدولي أن يساعدا هذه البرلمانات التي تنقصها حالياً القدرات من أجل مراقبة تنفيذ هذه السياسات.

7. ومع الاعتراف بالمساهمة بالغة الأهمية التي يمكن للبرلمانات تأديتها والتي ينبغي عليها اتباعها من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي، نلتزم بإظهار قيادتنا السياسية وبمضاعفة جهودنا من أجل ضمان أن الهجرة منظمة بشكل سليم، مع احترام الكرامة الإنسانية، لا سيما عبر:

- حماية المهاجرين، خاصة أولئك المستضعفين، من خلال التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة واتفاقيات منظمة العمل الدولية وتنفيذها، واستخدام الأدوات البرلمانية لمساءلة حكوماتنا على أعمالها وتقاعسها عن دعم هذه الحقوق؛

- تعزيز القصص القائمة على الأدلة والسياسات المقدمة لآراء متوازنة حول الهجرة التي تعزز التفاهم والاحترام المتبادلين بين المهاجرين والمجتمع المضيف، كمسؤولية ذات اتجاهين، وكذلك دمج المهاجرين في المجتمع؛ ويتطلب هذا التعزيز أن نشدد على أن يتم جمع بيانات دقيقة وتفصيلية واستخدامها؛ كما أنه يتطلب أن نضمن أن التشريع الملائم في مكانه من أجل معاقبة رهاب الأجانب، والعنصرية، والتعصب، وأشكال أخرى من التمييز وطلب النجدة عندما تحصل حالات الاعتداء؛

- جعل الهجرة "خياراً" وليس "ضرورة"، وذلك عبر التصدي للعوامل المؤدية إلى الهجرة القسرية، بما فيها الفقر الشديد وسوء الحوكمة، وتغير المناخ، والعمل معاً من أجل التصدي بفعالية لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر؛ وعلى النحو المماثل، يتطلب ذلك العمل من أجل تعزيز سبل الهجرة المنتظمة وبالتالي، توسيع مجال "اختيار" المهاجرين، سعياً لمستقبل أفضل، في مكان آخر؛

8. ونحن نلتزم بالعمل ضمن البرلمانات من أجل وضع "خطة عمل برلمانية للهجرة" وتنفيذها، بحلول نهاية العام 2019 من أجل الوفاء بالالتزامات الواردة في قرار الاتحاد البرلماني الدولي، في تشرين الأول/أكتوبر 2018، المذكور أعلاه، وفي الاتفاق العالمي، وكذلك في التزامات الدولة بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي ومن أجل إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي عن التقدم المحرز في العام 2021. كما نلتزم بالمساهمة في منتدى استعراض الهجرة الدولية، المشار إليه في الاتفاق العالمي، بغية مناقشة التقدم المحرز وتبادله فيما يتعلق بتنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي، ودمج الأهداف المحددة في الاتفاق العالمي، ضمن جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعام 2030.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Governing Council
Item 7

CL/204/7(h)-R.1
26 February 2019

Reports on recent IPU specialized meetings

(h) Parliamentary Conference on Migration in the lead-up to the adoption of the Global Compact for Migration

Rabat, Morocco, 6 and 7 December 2018

Faced with the opportunities, challenges and consequences of migration, after one and a half years of discussions and negotiations, the governments of the world gathered in Marrakesh to adopt the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration. The Compact takes into account the concerns and points of view of the countries of origin, transit and destination, as well as of the migrants themselves.

On this occasion and to highlight the contribution of parliaments in implementing the Global Compact, the Inter-Parliamentary Union (IPU) and the Parliament of Morocco organized a parliamentary conference held on 6 and 7 December in Rabat (Morocco). The Conference was attended by 220 participants, among whom there was a significant number of parliamentarians representing 50 national and regional parliaments.

The Conference was opened by the Speakers of both Chambers of the Moroccan Parliament and the President of the IPU. The Conference programme covered two days of work with a number of interactive sessions. In his conclusions, the Conference Rapporteur, Mr. José Ignacio Echániz, a Spanish MP, reviewed the key points discussed at the Conference.

The diversity of the interveners contributed to enriching discussions which paved the way for the participating parliamentarians to give an overview of their respective countries' migration policies and share their parliaments' good practices with the aim to develop concrete strategies for implementing the Global Compact and translating it into laws.

In closing the meeting, the parliamentarians adopted a final declaration where they pledged to draft and implement by the end of 2019 a "parliamentary plan of action for migration" to operationalize the commitments contained in the Global Compact. The final declaration is a confirmation of the parliamentarians' commitment to make migration a "choice" and not a "necessity" through measures that will fight the causes of forced migration, including extreme poverty and poor governance.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Kingdom of Morocco
Parliament

Parliamentary Meeting on occasion of the Adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration

Organized jointly by the Inter-Parliamentary Union and the Parliament of the Kingdom of Morocco

6 - 7 December 2018, Rabat (Morocco)

Final declaration

1. We, parliamentarians from around the world, gathered in Rabat, at the invitation of the Parliament of the Kingdom of Morocco, commit ourselves to using our power fully to help implement the Global Compact on Safe, Orderly and Regular Migration, which will be formally adopted in Marrakech on 10 and 11 December this year.

2. We express our appreciation to the Parliament of the Kingdom of Morocco for organising, together with the Inter Parliamentary Union, this parliamentary conference on migration and for hosting us in Rabat. We commend the efforts of the Kingdom of Morocco with regard to the implementation of its migratory policy as well as for initiatives taken namely by offering to the international community a platform for discussion and interaction on good practices such as the meetings in Rabat and the upcoming on in Marrakech.

3. We recognize the pivotal role that the Inter-Parliamentary Union (IPU) has played in the last two years in bringing a parliamentary perspective to the discussions and negotiations that led to the identification and formulation of the 23 objectives contained in the Global Compact. We welcome in this regard the adoption by IPU Member Parliaments in October 2018 of the resolution entitled *Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration*.

4. As parliamentarians, we are convinced that the Global Compact provides a strong framework for concerted action to help ensure that migration becomes safe, orderly and regular. The Global Compact is relevant to all people and countries, as part of the 2030 Sustainable Development Goals, in so far as migration has become a global phenomenon.

5. We strongly believe in the Global Compact's key message that the time for silos and isolated national migration policies is over. A holistic approach to migration requires more coordinated and harmonized strategies for targeted interventions. International cooperation is essential to this end. We will therefore work to strengthen inter-parliamentary cooperation in order to facilitate the harmonization of strategies, the exchange of good practices, the implementation of multilateral provisions, and to develop partnerships with other stakeholders, including civil society and international organizations, so that, together we can effectively implement the Global Compact.

6. In doing so, we also believe that it is important that migration should not be considered primarily through a security lens. It is also a development, human rights issue that calls for a whole-of-government and whole-of-parliament approach. This requires the development or fine-tuning of institutional capacities and the development at the national level of proper migration policies that are in sync with social, economic and environmental realities. As parliamentarians, we need to demand that, where absent, such policies be designed and implemented and that citizens and migrants themselves be involved in their design. The IPU and the international community should help those parliaments which currently lack the capacities to oversee the implementation of those policies.

7. In acknowledging the critical contribution that parliaments can and should make to the implementation of the Global Compact, we commit to demonstrating political leadership and redoubling our efforts to ensure that migration is governed properly and with respect for human dignity, in particular by:

- Protecting migrants, particularly those in vulnerable situations, through the ratification and implementation of relevant international human rights treaties and ILO Conventions, and through the use of parliamentary tools to hold our governments to account for their action or inaction to uphold these rights;
- Promoting evidence-based narratives and policies offering balanced views about migration that promote mutual understanding and respect between migrants and the host society, as a two-way responsibility, as well as migrants' integration in society; such promotion requires that we insist that accurate and disaggregated data be collected and used; it also requires us to ensure that appropriate legislation is in place to punish xenophobia, racism, intolerance and other forms of discrimination and to call out instances of abuse whenever they occur;
- Turning migration into a "choice", not a "necessity" by tackling the drivers of forced migration, including extreme poverty, poor governance and climate change, and acting collectively to address efficiently the smuggling of migrants and trafficking of persons; similarly, this requires us to work towards to enhancing the pathways for regular migration and hence to enlarge the "choice" of migrants to seek a better future elsewhere;

8. We commit ourselves to working within our parliaments to design and implement a "parliamentary plan of action on migration" by the end of 2019 that operationalizes the commitments contained in the aforesaid IPU resolution of October 2018, the Global Compact as well as State obligations under international human rights law and to report to the IPU on progress in 2021. We also commit to contributing to the International Migration Review Forum, to which the Global Compact refers, with a view to discussing and sharing progress on the implementation of all aspects of the Global Compact, and to integrating the objectives set out in the Global Compact in our efforts to fulfil the 2030 Sustainable Development Goals.

الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

CL/204/7(i)-R.1
8 شباط/ فبراير 2019

المجلس الحاكم
البند 7

تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(ط) (i) الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ (COP24)
كراكوف، بولندا، 9 كانون الأول/ ديسمبر 2018

نظّم الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس البولندي اجتماعاً برلمانياً في المؤتمر الـ 24 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC COP24) في كراكوف، بولندا. حضر الاجتماع حوالي 200 مندوب من أكثر من 40 دولة. وتحدّث أمام المندوبين بعض الشخصيات الرئيسية في مفاوضات تغيّر المناخ وعلوم المناخ، بما فيهم السيد نيكلاس هاغلبيرغ، منسق برنامج تغيّر المناخ، الأمم المتحدة للبيئة؛ السيدة حفيظة لاهيويل، مديرة الشؤون القانونية، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ (UNFCCC)؛ الدكتورة ألينا أفيرتشينكوفا، زميلة سياسية متميزة، معهد أبحاث غرانثام بشأن تغيّر المناخ والبيئة؛ والسيدة بيتا مازوريك، نائبة رئيس مجلس النواب البولندي. ورحّبت رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غابرييلا كويفاس بارون، بالمندوبين وأدلت بالملاحظات الختامية.

ناقش المشاركون كيفية المضي قدماً في تنفيذ اتفاقية باريس عن طريق المساهمات الطموحة المحددة وطنياً وكيفية إنشاء بيئات مواتية لاستثمارات الطاقة المتجددة. وقد تمّ تزويدهم بنظرة عامة شاملة على الأدوات الاقتصادية الفعّالة في القوانين والسياسات البيئية الوطنية، وهي ضريبة الكربون، وتسعير الكربون، والحوافز الضريبية. أثناء الاجتماع، عرض البرلمانيون أمثلة لعملهم في مجال تغيّر المناخ على المستوى الوطني والإقليمي. وفي هذا السياق، رحّب المشاركون بعرض مجموعة *الأدوات المتعلقة بالقانون وبتغيّر المناخ*، وهي مورد عالمي على الإنترنت تمّ إعداده لمساعدة البلدان على وضع الأطر القانونية اللازمة للتنفيذ الفعّال لاتفاق باريس.

انتهى الاجتماع باعتماد الوثيقة الختامية التي قدمت مبادئ توجيهية بشأن الإجراءات المستقبلية للبرلمانيين بشأن تغيّر المناخ. وتنصّ الوثيقة الختامية، من بين أمور أخرى، على ضرورة تطوير أدوات وبرامج دعم لأكثر المناطق ضعفاً، وتدعو إلى تطوير التكنولوجيات الحديثة وتنفيذها ، بما في ذلك على وجه الخصوص، تكنولوجيات توفير الطاقة والتكنولوجيات المادية، كما تؤكّد بأنّ فعالية وكفاءة التكيّف هي في مصلحة جميع البلدان. وتؤكّد كذلك على دور البرلمانيين في التشريع وخلق سياسات اقتصادية وبيئية واجتماعية، وهي مهمّة لإنشاء إطار رسمي وقانوني يسمح بإنشاء اقتصاد انبعاثات منخفضة وانبعاث غاز دفيئة منخفض.

الاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتغيّر المناخي(COP24)

9 كانون الأول/ ديسمبر 2018

نظّم بالشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس النواب البولندي

الوثيقة الختامية

أعدّها مقرّر الاجتماع، السيدة أ. بالوش، عضو مجلس النواب البولندي

نحن، البرلمانيون من جميع أنحاء العالم المرتبطون بالاتحاد البرلماني الدولي، المتجمعون في الاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الدورة الـ 24 لمؤتمر الأطراف ((COP24 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC) في كاتوفيتشي، بولندا، في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2018. نعرب عن الأمل في أن تؤدي المفاوضات الجارية إلى اعتماد حلول سريعة وفعالة تمكّن من التنفيذ العملي لاتفاق باريس، مما سيسهم في تحقيق الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

يعدّ تغيّر المناخ من أكثر المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية تعقيداً التي يواجهها العالم حالياً. لديه القدرة على أن يشكّل تهديداً على التنمية العالمية والازدهار والسلام الدولي في السنوات المقبلة. لقد أدت عواقب تغيّر المناخ إلى الضغط على العديد من المجتمعات في أنحاء مختلفة من العالم. ونلاحظ بقلق تزايد وتيرة ظاهرة الطقس وشدتها، مثل الجفاف وموجات الحرّ والأعاصير والأمطار الغزيرة والفيضانات والعواصف وأمواج تسونامي. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى اتخاذ تدابير لرصد تأثير تغيّر المناخ على البيئة والإبلاغ عنه، بما في ذلك الغابات والمحيطات والبيئة البحرية، وذلك لضمان أفضل حماية ممكنة للأنظمة الإيكولوجية التي تعتبر أساسية للاستدامة الإيكولوجية على البيئة على نطاق عالمي.

إنّ الجهود المبذولة حتى الآن لوقف ارتفاع درجة حرارة الأرض لم تكن فعّالة بما يكفي. وعلى الرغم من اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها، فقد ازدادت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية السنوية بنحو 50 بالمائة على مدار العقدين الماضيين. ونعتقد أنه من الملحّ الحدّ من هذا الاتجاه وعكسه. وبدون إجراءات التخفيف السريعة، سيكون من الصعب تحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية باريس.

نحن ندرك أن المعرفة العلمية التي جمعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC) حول أسباب تغيّر المناخ ومعدّل تأثيره والتأثيرات المحتملة له توفّر أساساً لاتخاذ إجراءات سريعة وحازمة للحفاظ على الزيادات في درجات الحرارة

العالمية ضمن الحدود الآمنة. تماشياً مع الهدف المنصوص عليه في اتفاق باريس، ومع مراعاة الضرورة الملحة التي قدّمها آخر تقرير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ في أكتوبر 2018، نشدّد على أنّ ارتفاع درجة الحرارة العالمية في هذا القرن يجب أن يظلّ أقلّ بكثير من درجتين مئويتين أعلى من مستويات ما قبل التصنيع، في حين تسعى الجهود للحدّ من زيادة درجة الحرارة لأبعد من ذلك إلى 1.5 درجة مئوية. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية وتحييدها.

على الرغم من التقدم التكنولوجي، لا يزال العالم يواجه اليوم التحدّي المتمثل في تلبية الاحتياجات الأساسية. يعيش ملايين الناس دون وصول آمن إلى الماء والغذاء والطاقة والتعليم. أحد التحديات الرئيسية هو مكافحة الفقر وتزويد الجميع بالفرصة التي تجلبها التنمية المستدامة. تعتبر اتفاقية باريس فرصة لتحقيق تنمية سلمية وتحويلية ومتوازنة في جميع أنحاء العالم بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لعام 2030. إنّ تنفيذها بالكامل هو مسؤولية مشتركة لجميع الدول مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة بل المتباينة وقدرات كل منها في ظل ظروف وطنية مختلفة.

مع الأخذ في الاعتبار أنّ جوهر اتفاق باريس هو التخفيض الطوعي لانبعاثات غازات الدفيئة على المديين القصير والطويل، فلا يمكن تحقيق هذا الهدف ما لم تعتمد جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق التزامات طموحة بشأن برامج الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة الوطنية على أساس مبادئ المساواة والتمييز. يجب مراجعة هذه البرامج بشكل دوري للتأكّد من أنّها حديثة ومتماشية مع المعرفة العلمية الحالية.

يجب أن يضمن تنفيذ اتفاقية باريس تطوير الانبعاثات المنخفضة وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة للاقتصاديات المتأقلمة مع تغيّر المناخ في جميع البلدان، فضلاً عن توفير الدعم للدول النامية لمساعدتها على التحرك نحو تحقيق هذا الهدف. تمشياً مع الاتفاقية، ينبغي أن يأخذ العمل المناخي في الاعتبار العلاقة بين جميع عناصر نظام المناخ – الغلاف الجوي والغلاف الأرضي والغلاف المائي والمحيط الحيوي – مما يسهم في تأمين إمدادات الطاقة المستدامة للأسر والقطاعات الاقتصادية، ومكافحة الفقر، الوصول إلى مياه الشرب، والقضاء على الجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

لم تضع اتفاقية باريس معايير تتعلّق بالالتزامات الوطنية لكل موقّع. كل طرف لديه الفسحة لإعلان أيّ هدف (بما في ذلك خفض الانبعاثات، ذروة الانبعاثات، التكيّف مع تغيّر المناخ أو امتصاص غازات الدفيئة من خلال الغابات) لفترات زمنية يتم اختيارها بحريّة. ولذلك من الضروري تنفيذ نظام يضمن الشفافية والمقارنة بين المساهمات المعلنة، ورصد الانبعاثات والتحقّق من التدابير المتخذة. ينبغي الانتهاء من عملية ضبط تفاصيل هذا النظام (ما يسمى *بكتاب قواعد باريس*) في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ في كاتوفيتشي. الحوار التيسيري، المعروف باسم حوار تالانوا في عام 2018، والذي سيعقد مع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ، سيساعد الأطراف على إعداد وتنفيذ التزاماتها الوطنية (المساهمات المحددة وطنياً).

نؤكد على أن الطاقة والسياسات الاقتصادية يجب أن تكون متسقة مع هدف الحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وينبغي أن تكون الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف هي زيادة الكفاءة وخفض استهلاك الطاقة، وكذلك تطوير مصادر الطاقة المتجددة، مما يؤدي إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات ومنخفض انبعاثات غازات الدفيئة. يجب أن تكون سياسات نقل الطاقة فعّالة من حيث التكلفة وبأسعار معقولة، ومحايدة من الناحية التكنولوجية، وتجنّب تشوهات السوق. في نفس الوقت، من الضروري تطوير أدوات وبرامج دعم للمناطق الأكثر ضعفاً، لا سيّما تلك التي تشارك تقليدياً في استخراج ومعالجة الوقود الأحفوري، جنباً إلى جنب مع تطوير ممرات نمو الطاقة المتجدّدة للانبعاثات البحرية ذات الانبعاثات المنخفضة والانبعاثات المنخفضة غازات الدفيئة لتمكينها من التحوّل الاقتصادي والاجتماعي بما يتماشى مع التنمية المستدامة.

إنّ تطوير التقنيات الحديثة وتنفيذها، بما في ذلك على وجه الخصوص تقنيات توفير الطاقة والمواد، هو المفتاح للحدّ من الانبعاثات ومكافحة تغيّر المناخ. ولذلك ندعو إلى المزيد من الاستثمار في البحث والتطوير، وزيادة التمويل للمشاريع الارشادية، وتطوير التعاون العلمي الدولي، وإنشاء آليات لنقل التكنولوجيات المبتكرة المراعية للمناخ.

نعتقد أن تسارع وتيرة تغيّر المناخ سيزيد من التعرّض وقابلية التأثّر بأحداث الطقس المتطرفة وارتفاع مستويات البحار وانتشار الأمراض، من بين أمور أخرى. وبالتالي، ينبغي أن تكون قضايا التكيّف عنصراً هاماً في سياسة المناخ. التكيّف الفعّال والكفء هو في مصلحة جميع البلدان. ويمكن للتعاون الدولي في هذا المجال، بما في ذلك التعاون في تنفيذ الحماية ضد تسونامي وغيره من تدابير الوقاية من الكوارث، أن يدعم العمل الوطني، في جملة أمور، من خلال تبادل الخبرات، وكذلك من خلال الدعم المالي للبلدان الأقلّ نمواً. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى بذل جهود أكبر لتوعية وزيادة الوعي بأحكام اتفاق باريس. يؤدي التعليم دوراً رئيسياً في تشكيل وتعزيز المواقف والسلوكيات التي تمكّن كلاً من الصناعة والسلطات العامة، وكذلك الأسر، من التصدي لتحديات تغيّر المناخ.

ونشدّد أيضاً على دور البرلمانيين في سنّ تشريعات وخلق سياسات اقتصادية وبيئية واجتماعية، وهي مهمّة لإيجاد إطار رسمي وقانوني يمكِّن من خلق اقتصاد منخفض الانبعاثات ومنخفض انبعاثات غازات الدفيئة. إننا ندرك أن عبء جيلنا في التحوّل إلى اقتصادات منخفضة الانبعاثات ومنخفضة انبعاثات غازات الدفيئة ينبغي أن يُفهم على أنّه مساهمة للأجيال القادمة، التي ستعاني من عواقب تغيّر المناخ إلى حدّ كبير. كما نعترف بأهمية المبادرات الوطنية والجهود الاستباقية للبلديات والمؤسسات والمواطنين والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى في تحقيق اقتصاد منخفض الانبعاثات ومنخفض انبعاثات غازات الدفيئة. ندعو إلى أن تكون قضايا حماية المناخ محطّ اهتمام منتظم في البرلمانات الوطنية والإقليمية وأن يتمّ العمل في هذه القضايا بمشاركة جميع المجموعات السياسية والخالية من أيّ تشابكات سياسية.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Governing Council
Item 7

CL/204/7(i)-R.1
8 February 2019

Reports on recent IPU specialized meetings

(i) Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference (COP24)

Krakow, Poland, 9 December 2018

The IPU and the Polish Sejm organized a Parliamentary Meeting at the 24th Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC COP24) in Krakow, Poland. The meeting was attended by some 200 delegates from more than 40 countries. The delegates were addressed by some key figures in climate change negotiations and climate science, including Mr. Niklas Hagelberg, Coordinator, Climate Change Programme, UN Environment; Ms. Hafida Lahiouel, Director, Legal Affairs, UNFCCC Secretariat; Dr. Alina Averchenkova, Distinguished Policy Fellow, Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment; and Ms. Beata Mazurek, Deputy Speaker of the Polish Sejm. The IPU President, Ms. Gabriela Cuevas Barron, welcomed the delegates and gave the closing remarks.

Participants discussed how to proceed with the implementation of the Paris Agreement by way of ambitious nationally determined contributions (NDCs) and how to create enabling environments for renewable energy investments. They were provided with a comprehensive overview of effective economic instruments in national environmental law and policies, namely, carbon tax, carbon pricing, and fiscal incentives. During the meeting parliamentarians showcased examples of their work on climate change at the national and regional level. In this context, the participants welcomed the presentation of the *Law and Climate Change Toolkit*, a global online resource developed to help countries put in place the legal frameworks necessary for the effective implementation of the Paris Agreement.

The meeting ended with the adoption of the outcome document that gave guidelines on the future actions of parliamentarians on climate change. The outcome document, amongst others, states the necessity to develop tools and support programmes for the most vulnerable regions, calls for the development and implementation of modern technologies, including, in particular, material and energy-saving technologies, and stresses that effective and efficient adaptation is in the interest of all countries. It further emphasizes the role of parliamentarians in legislating and creating economic, environmental and social policies, which are important for creating a formal and legal framework enabling the creation of a low-emission and low greenhouse gas emission economy.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

PARLIAMENTARY MEETING ON THE OCCASION OF THE UNITED NATIONS CLIMATE CHANGE CONFERENCE (COP24)

9 December 2018

Organized jointly by the Inter-Parliamentary Union and the Polish Sejm

Outcome Document

Prepared by the Meeting Rapporteur, Ms. A. Paluch, Member of the Polish Sejm

We, parliamentarians from around the world associated with the Inter-Parliamentary Union (IPU), gathered at the Parliamentary Meeting on the occasion of the 24th Session of the Conference of the Parties (COP24) to the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) in Katowice, Poland, on 9 December 2018. We express the hope that the ongoing negotiations will lead to the swift and effective adoption of solutions enabling the practical implementation of the Paris Agreement, which will contribute to the achievement of the short-term and long-term goals of the UNFCCC.

Climate change is one of the most complex environmental, social and economic problems the world is currently facing. It has the potential to become a threat to global development, prosperity and international peace in the years to come. The consequences of climate change are already putting pressure on many communities in various parts of the world. We note with concern the increasing frequency and intensity of extreme weather phenomena, such as droughts, heat waves, hurricanes, abnormal precipitation, floods, storms and tsunamis. At the same time, we call for measures to monitor and report the impact of climate change on the environment, including forests, the oceans and the marine environment, so as to ensure the best possible protection of ecosystems that are key to ecological sustainability on a global scale.

The efforts made so far to halt global warming have not been sufficiently effective. Despite the adoption of the UNFCCC and its Kyoto Protocol, global annual greenhouse gas emissions have increased by about 50 per cent over the last two decades. We believe that it is urgent to curb and reverse this trend. Without rapid mitigation action, it will be difficult to achieve the goals set out in the Paris Agreement.

We recognize that the scientific knowledge gathered by the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) on the causes, rate and possible impacts of climate change provides a basis for rapid and resolute action to keep global temperature increases within safe limits. In line with the objective set out in the Paris Agreement and, taking into account the urgency conveyed by the latest IPCC report of October 2018, we stress that the global temperature rise this century must be kept well below 2°C above pre-industrialization levels, while pursuing efforts to limit the temperature increase even further to 1.5°C. To this end, global greenhouse gas emissions must be reduced and neutralized.

Despite technological progress, today the world still faces the challenge of satisfying basic needs. Millions of people live without secure access to water, food, energy and education. One of the major challenges is combating poverty and providing everyone with the opportunity that sustainable development brings. The Paris Agreement is a chance for peaceful, transformative and balanced development around the globe in line with the 2030 Sustainable Development Goals (SDGs). Its full implementation is a shared responsibility of all States while taking into account the principle of common but differentiated responsibilities and respective capabilities under different national circumstances.

Bearing in mind that the essence of the Paris Agreement is the voluntary reduction of greenhouse gas emissions both in the short and long term, this objective cannot be achieved unless all signatories to the Agreement have adopted and implemented ambitious commitments on national greenhouse gas emission reduction programmes based on the principles of equity and differentiation. Such programmes should be periodically reviewed to ensure that they are up to date and in line with current scientific knowledge.

The implementation of the Paris Agreement should ensure the low-emission and low greenhouse gas emission development of climate-resilient economies in all countries, as well as the provision of support to developing countries to help them move towards the attainment of this goal. In line with the Agreement, climate action should take account of the relationship between all elements of the climate system - the atmosphere, the geosphere, the hydrosphere and the biosphere - contributing to secure, sustainable energy supply for households and economic sectors, combating poverty, access to drinking water, eradicating hunger and achieving the 2030 SDGs.

The Paris Agreement does not set standards regarding the national commitments of each signatory. Each Party has the leeway to declare any target (including emission reductions, peak emissions, adaptation to climate change or absorption of greenhouse gases by forests) for freely chosen periods of time. It is therefore necessary to implement a system that ensures transparency and comparability of the declared contributions, monitoring of emissions and verification of the measures taken. The process of fine-tuning the details of this system (the so-called *Paris rulebook*) should be completed at the COP24 summit in Katowice. The facilitative dialogue, known as the Talanoa Dialogue in 2018, which will take place at COP24, will help the Parties to prepare for and implement their national commitments (Nationally Determined Contributions).

We emphasize that energy and economic policies must be consistent with the objective of reducing greenhouse gas emissions. Increasing efficiency and reducing energy consumption, as well as developing renewable energy sources, leading to a low-emission and low greenhouse gas emission economy, should be the main strategies for achieving these objectives. Energy transition policies should be cost-effective and affordable, technology-neutral and avoid market distortions. At the same time, it is necessary to develop tools and support programmes for the most vulnerable regions, especially those traditionally involved in the extraction and processing of fossil fuels, along with the development of maritime estuarial low-emission and low greenhouse gas emission renewable energy corridors of growth so as to enable them to undergo economic and social transformation in line with sustainable development.

The development and implementation of modern technologies, including in particular material and energy-saving technologies, is key to reducing emissions and countering climate change. We therefore call for more investment in research and development, more funding for demonstration projects, the development of international scientific cooperation and the creation of mechanisms for the transfer of innovative climate-friendly technologies.

We believe that accelerated climate change will increase exposure and vulnerability to extreme weather events, rising sea levels and the spread of diseases, among others. Adaptation issues should therefore be an important element of climate policy. Effective and efficient adaptation is in the interest of all countries. International cooperation in this field, including cooperation in implementing protection against tsunami and other disaster prevention measures, can support national action, inter alia, through the exchange of experiences, as well as through financial support to the least developed countries. At the same time, we call for greater efforts to be made to sensitize and raise awareness about the provisions of the Paris Agreement. Education plays a key role in shaping and promoting attitudes and behaviours that enable both industry and public authorities, as well as households, to address the challenges of climate change.

We also emphasize the role of parliamentarians in legislating and creating economic, environmental and social policies, which are important for creating a formal and legal framework enabling the creation of a low-emission and low greenhouse gas emission economy. We recognize that the burden of our generation to convert to low-emission and low greenhouse gas emission economies should be understood as a contribution to future generations, who will suffer the consequences of climate change to a larger extent. We also recognize the importance of both national initiatives and the proactive efforts of municipalities, enterprises, citizens, and other non-governmental actors in achieving a low-emission and low greenhouse gas emission economy. We call for climate protection issues to be the focus of regular attention in national and regional parliaments and for work on these issues to be carried out with the involvement of all political groups and devoid of any political entanglements.

الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

CL/204/7(j)-R.1
8شباط/ فبراير 2019

المجلس الحاكم
البند 7

تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(ي) (j) المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب

باكو (أذربيجان)، 14 – 15 كانون الأول/ ديسمبر 2018

في 14 و15 كانون الأول/ ديسمبر 2018، عقدت الجمعية الوطنية لأذربيجان والاتحاد البرلماني الدولي المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب بشأن *تعزيز الاستدامة، وحماية مصالح الأجيال القادمة*. جمعت 130 من البرلمانيين الشباب، 36 بالمائة من بينهم نساء، من 43 دولة. كان متوسط أعمارهم 38 عام، وكانوا قد انضموا إلى ممثلين من المنظمات الدولية والشبابية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. كما شارك مسؤولون حكوميون حاليون وسابقون.

كان المؤتمر مرتكزاً على التطلع إلى ممارسة السياسة بشكل مختلف من خلال النظر إلى تأثير القرارات السياسية بعد سبعة أجيال من الآن. وركّز على ثلاثة مواضيع فرعية: حماية البيئة، والاستهلاك والإنتاج المستدام، وتمكين الشباب من خلال التعليم والعمل.

أعلن البرلمانيون الشباب أنّ *وقت الكلام قد ولّى* عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة وتغيّر المناخ. وأكّدوا على الحاجة الملحة لدعم تنفيذ اتفاق باريس من خلال التشريعات ومن خلال مساءلة الحكومات على الالتزامات التي تعهدت بها.

كما ناقشوا الحلول المبتكرة لتقديم نماذج أكثر مسؤولية من الإنتاج والاستهلاك، والتي قد شملت التشريعات للتخفيف من الإفراط في استغلال الموارد والقضاء على استخدام المواد البلاستيكية ذات الاستخدام لمرة واحدة. كما تمّ أيضاً اقتراح تدابير لخفض استهلاك الطاقة وحماية الحياة البرية والماء والتنوع البيولوجي.

كما دعا البرلمانيون الشباب أيضاً إلى إتاحة التعليم للجميع ومناسبته لوظائف المستقبل. كما كان مقترحاً التركيز الأكبر على التعليم في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وكذلك على المهارات الشخصية، مثل العمل الجماعي والإبداع والتفكير الإبداعي.

من خلال إجراء مداولات على مستقبل العمل، وافق البرلمانيون الشباب على أنّ حلّ تطوير التقنيات بسرعة لم يكن بسبب الخوف بل بسبب خفة أكبر في الحركة. من الأفضل الأخذ في الحسبان التقدّم في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة، اقترح البرلمانيون الشباب مراقبة أفضل للاتجاهات التكنولوجية من قبل البرلمانات ودعم التدريب مدى الحياة.

كما شدّد البرلمانيون الشباب على الحاجة إلى إدماج حقوق الأجيال القادمة ومصالحهم في عمليات اتخاذ القرار. وأشادوا بآليات، مثل اللجان البرلمانية بشأن المستقبل ومفوضي جيل المستقبل، ودعوا للاستمرار في إنشائها وتدعيمها.

من خلال عمله كمنصّة لإطلاق تقرير الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2018 حول مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية، أكّد المؤتمر أنّ أفضل طريقة أمام الشباب للمساهمة في حلول مبتكرة كان في الحصول على مقعد على طاولة صنع القرار. ولذلك فقد دعوا إلى تمثيل أكبر للشباب وأيّدوا الأهداف بالتمثيل المقترح للشباب من قبل منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي مع حلول العام 2035، بحيث يكون 15 بالمائة من البرلمانيين دون سن الـ 30 سنة، و35 بالمائة دون سن الـ40، و45 بالمائة دون سن الـ 45.

المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب

تعزيز الاستدامة وحماية مصالح الأجيال القادمة

باكو، أذربيجان، 14 و 15 كانون الأول/ ديسمبر 2018

الوثيقة الختامية

1 . المقررون المشاركون: السيد س. إسماعيلوف، عضو البرلمان (أذربيجان)،
والسيدة م. أوسورو، عضو البرلمان (أوغندا)، رئيس مجلس البرلمانات الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

"عشرة، خمسين، مائة سنة من الآن، والعديد من الأجيال فيما بعد، فليُقال أنه خلال وجودنا ، في حين أن الموهبة بالذكاء والبصيرة، مع الامتياز والموقف، مع ثراء الحكمة، ومع حرية وقوة إرادة إنسانية، فليُقال أنه في وقتنا، خلال وجودنا ، أتممنا واجبنا ، وربما، ربما فقط، سنحدث فرقاً ضئيلاً."

نحن، 130 برلمانياً شاباً، 36 بالمائة منهم من النساء، اجتمعوا في باكو من 43 بلداً في المؤتمر العالمي للاتحاد البرلماني الدولي الخامس للبرلمانيين الشباب. كان متوسط أعمارنا 37.7 سنة. انضمّ إلينا ممثلون عن حكومة أذربيجان، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الدولية ومنظمات الشباب والبرلمانات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وكان بيننا أيضاً ثلاثة من المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين عن الجيل المستقبلي.

نحن، بصفتنا برلمانيين شباب، نواجه تحديات خلقتها الأجيال السابقة لنا. وقد أدّت القرارات المتخذة وطرق عمل الأشياء إلى تدهور بيئي وأنماط إنتاج واستهلاك غير مستدامة قبل أن نولد. ومع ذلك نحن – والأجيال القادمة – الذين يتعيّن عليهم إصلاح الضرر.

تقع على عاتقنا مسؤولية التأكد من أنّ أطفالنا وأحفادنا وكلّ من يتبع أفضل حالاً مما نحن عليه اليوم. الأجيال القادمة لها حقوق. ومع ذلك، فإنّ الطريقة التي تتّخذ بها القرارات غالباً ما تكون قريبة النظر. هذا هو الظلم والهزيمة

الذاتية على حدّ سواء. إنّ كوكبنا على حافة الهاوية، وببساطة لا يمكننا انتظار جيل آخر لكي يتصرف. انتهى وقت الكلام.

لقد أشدنا في مباحثاتنا بمبدأ الجيل السابع: ينبغي أن تدرس المداولات اليوم الأثر الذي ستتركه بعد سبعة أجيال من الآن. هذا مهم بشكل خاص عند النظر في إجراءات لإنقاذ كوكبنا. الجهود المبذولة حتى الآن لحماية البيئة ومعالجة الأنشطة المؤدية إلى تغيّر المناخ لم تكن فعّالة بما فيه الكفاية. على الرغم من تحقيق اتفاق باريس، إلّا أنّنا ما زلنا خارج المسار. ازدادت انبعاثات الكربون لدينا منذ العام الماضي. الاخفاق في العمل وعكس هذه الاتجاهات سوف يسبب ضرر لا رجعة فيه وغير قابل للإصلاح.

بالنسبة لتغير المناخ، نحتاج إلى مناخ من التغيير. هناك حاجة إلى الحدّ من الكربون والتكيّف معه، كما أنّ البحث والتكنولوجيا والابتكار هما مفتاح هذا الأمر. هذه مسؤولية مشتركة حيث أنّ تغيّر المناخ لا يعرف الحدود. لقد ناقشنا أنّ هذه الحلول المبتكرة تحتاج إلى المشاركة عبر الحدود وأن تكون في متناول الجميع. ولذلك، لا غنى عن نقل التكنولوجيا ومشاركة الممارسات الجيدة والدعم التقني.إن الحروب والصراعات هي أكبر الأخطار بالنسبة للناس والبيئة. يدفع الكثير من الشباب ثمناً باهظاً في حالات النزاع عندما يُمنعون من الوصول إلى التعليم والعمل والسلامة. يجب أن تتوقف مثل هذه الحالات لأنّنا لا نستطيع تحمّل خسارة الأجيال. يلعب الشباب دوراً كبيراً في بناء السلام والاستدامة وينبغي إشراكهم وتمكينهم من القيام بذلك.

لقد استلهمنا أيضاً أمثلة للحكمة المحلية التي تدعو إلى تخصيص وقت لترك الحياة والطبيعة والكرة الأرضية تستريح من النشاط البشري على الأقل لبضع ساعات مرة في السنة.

في باكو، حدّدنا إجراءات إضافية لحماية البيئة بشكل أفضل للأجيال القادمة، بما في ذلك:

- دعم تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ من خلال التشريعات، مثل وضع ثمن لانبعاثات الكربون، وإخضاع حكوماتنا للمساءلة عن الالتزامات الوطنية والدولية التي تعهّدت بها؛
- اعتماد قوانين وسياسات لتعزيز الطاقات المتجدّدة بشكل أفضل، بما في ذلك من خلال زيادة الموازنات؛ و
- تنبيه صانعي السياسة والشعب كإجراء مطلوب على جميع المستويات بدءاً من الفرد والأسرة والمجتمع والأمة والعالم ككل. كما ندعو الاتحاد البرلماني الدولي للنظر في إنشاء شبكة من البرلمانيين الشباب من أجل البيئة.

حماية البيئة جنباً إلى جنب مع تقديم نماذج مسؤولة أكثر عن الإنتاج والاستهلاك. نحن مجرّد أمناء على مواردنا، واستعارتها من أجيالنا المستقبلية. أهداف التنمية المستدامة(SDGs)، وخاصة هدف التنمية المستدامة رقم 12، تقدم لنا إطاراً لإرساء هذه الجهود. في باكو، وقفنا في انسجام تامّ وتعهّدنا بالعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية

المستدامة. تعدّ الآليات البرلمانية، مثل لجان أهداف التنمية المستدامة، ومجموعة أدوات التقييم الذاتي، وسائل مفيدة لتنسيق جهودنا وتعزيزها.

يتشابك الاستهلاك والإنتاج ويرتبطان بقوة بشباب اليوم: فبينما يحتاج الشباب إلى المزيد من الأغذية والمنتجات المستدامة، لا بدّ أن تتّبع أنماط الإنتاج. نحن نعلم أن العقليات تمرّ بالفعل بنقلة نمطية؛ ومع ذلك، يجب علينا البرلمانيين الشباب أن نعمل على تسريع هذا التحوّل. لتحقيق اقتصادات أكثر مسؤولية، تقلّل أو تزيل النفايات، والتي تكون أكثر دائرية بتفضيل إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، اتفقنا على:

- التشريع واعتماد سياسات للحدّ من استهلاك الطاقة، وتحسين حماية الحياة البرية وموارد المياه، وتعزيز التنوّع البيولوجي على كوكبنا، بما في ذلك عن طريق زراعة الأشجار؛
- ضمان بنود في موازنات الدولة لأهداف التنمية المستدامة والاستثمار في مشاريع الاستدامة، بما في ذلك البحوث والتكنولوجيا؛
- اتخاذ إجراء تشريعي للتخفيف من الاستغلال المفرط للموارد، والقضاء على استخدام المواد البلاستيكية، لا سيما المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الوحيد وحقائب البلاستيك
- تشجيع الحوافز لممارسات الاستهلاك والإنتاج الأكثر مسؤولية، بما في ذلك من خلال الإعانات والتعويضات؛
- دعم مشاريع الإدارة الفعّالة للنفايات –ومن الناحية المثالية صفر- نفايات–، وتحويلها إلى منتجات قابلة لإعادة الاستخدام والطاقة.

إن واحدة من أكثر الطرق فعالية لتحويل النماذج التي ترتكز على كيفية تفكيرنا في بيئتنا واستخدام الموارد هي من خلال التعليم. لا يقتصر التعليم على إعداد الأشخاص الأكثر ذكاءً فحسب، بل أيضاً على المواطنين الأكثر مسؤوليةً اجتماعيةً. لقد طالبنا بالتعليم الذي يركّز بشكل أكبر على التنمية المستدامة والمواطنة العالمية.

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن يكون التعليم متاحاً للجميع. إنه الترياق للفقر وعدم المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى توفير التعليم المجاني والإلزامي للجميع، قمنا أيضاً بدعم وضع موازنة أكثر صرامة فيما يتعلق بالمنح الدراسية والمنح والقروض الطلابية العادلة، بحيث يمكن للجميع الاستفادة من الثمار التي يمكن أن يحملها التعليم. لقد أكّدنا على أهمية توفير فرص التعلم الحياتي للجميع حتى يتكيّف التعليم مع التغيرات في سوق العمل، ولكن أيضاً للتطوير الذاتي الفردي.

التعليم هو أيضاً عامل أساسي لتحقيق الازدهار للأجيال القادمة في عالم يتّسم بحقائق تكنولوجية سريعة التغيّر. التطورات التكنولوجية تحرك الصفائح التكتونية للعمل تحت أقدامنا. ومع ذلك، لا يمكننا – ولا يجب علينا –

الخوف من الابتكار البشري؛ يجب علينا التكيّف بدلاً من ذلك، لأنّ التقدم في التكنولوجيا قد أدى دائماً إلى عدم استقرار الوضع الراهن.

من المراحل المبكرة للمدرسة، يجب أن تكون المناهج الدراسية استشرافية وأن تعدّ الشباب من أجل وظائف المستقبل. ومع ذلك، لا يتعلق الأمر فقط بما نتعلمه ولكن كيف نتعلم. يجب أن يركّز تعليمنا على الكفاءات الرئيسية التي لا تستطيع التقنيات الحديثة تكرارها، مثل التفكير غير التقليدي، والإبداع، وريادة الأعمال، والتفكير النقدي، ومحو الأمية الرقمية. يجب أن يركّز أيضاً على المهارات الشخصية مثل العمل الجماعي والاتصالات.

إذا قمنا بتحديث هواتفنا الذكية كل عامين، يمكننا أيضاً تحديث مدارسنا. للقيام بذلك، فقد اقترحنا:

- إعطاء الأولوية للتعليم في تخطيطنا وموازناتنا واستخدام أدوات الرقابة البرلمانية لمحاسبة الحكومات؛
- خفض الإنفاق العسكري لصالح الاستثمارات في تمكين الشباب ورفاه الناس؛
- الاستعداد للتحول نحو تعليم أعظم عبر الإنترنت، والذي سيتجاوز في يوم من الأيام البرامج التقليدية؛
- تعزيز التعليم الذي يعزّز مهارات المستقبل، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM). كما يجب مضاعفة الجهود من أجل تمثيل الفتيات والنساء الشابات على قدم المساواة في هذه المجالات؛ و
- ربط أفضل بين مدارسنا وجامعاتنا مع الصناعة، بما في ذلك من خلال نظم التلمذة الصناعية.

ولكي تكون الاستثمارات في التعليم مفيدة حقاً، يجب أن تقترن بتوفير العمل اللائق. غالباً ما تكون مؤسساتنا السياسية بطيئة جداً في التكيّف مع سرعة التغيير في العالم الصناعي والاقتصادي. نحن في الثورة الصناعية الرابعة، ويجب أن تكون دولنا ومؤسساتنا أكثر مرونة في كيفية إعداد: التغيير قادم، سواء كنا مستعدين له أم لا. التكنولوجيا هي ضاغط كبير من أجل التغيير، ولكن هناك محركات أخرى، بما في ذلك التحولات الديموغرافية والجغرافية.

سيتمّ عزل الوظائف، بما في ذلك عوامل مثل الذكاء الاصطناعي(AI)، والأتمتة، والطباعة ثلاثية الأبعاد. في غضون خمس سنوات فقط، سيتم استبدال وظائف الملايين من الموظفين، والمحاسبين، وعمال المصانع بأدوار جديدة متاحة لمحللي البيانات، والمتخصصين في مجال الذكاء الاصطناعي، والناس لتصميم وبناء أجهزة الكمبيوتر والروبوتات. إن الوظائف التي تتعرض لخطر الانقراض ليست مجرد وظائف روتينية، بل هي أيضاً أعمال ذوي الياقات البيضاء التي يعتقد عادة أنّه لا يمكن استبدالها بالآلات.

يكمن الحلّ في التأكّد من أنّ اقتصاداتنا تتسم بالمرونة والقابلية للتكيّف. المستقبل ليس بطالة جماعية ولكن إعادة انتشار شامل. الخطوات الملموسة التي يمكننا اتخاذها لتسهيل ذلك هي:

- مسارات تكنولوجية أفضل في بلداننا من خلال ربط البرلمانات لدينا بالقطاع الخاص عبر آليات مخصصة؛

- تعزيز التعلم مدى الحياة، بما في ذلك برامج التدريب المهني الأكثر استهدافاً والأسرع لتيسير الانتقال إلى وظائف جديدة؛
- ضمان المرونة في أنظمة الضمان الاجتماعي وأنظمة سوق العمل لأولئك الذين يمرّون بمرحلة انتقالية، فضلاً عن المرونة في ترتيبات العمل، على سبيل المثال من خلال العمل عن بعد، والعمل الحر، والمهنة المتنقلة؛
- تعزيز الاقتصادات الرقمية والابتكار وريادة الأعمال، من خلال المنح والقروض والبرامج، بما في ذلك المنشآت الصاعدة.

لتحقيق هذه الأهداف، يجب دمج احتياجات الأجيال القادمة ومصالحها في عمليات صنع القرار لدينا. ولذلك نثني على الآليات المنشأة في عدد من البلدان التي تعمل بمثابة حراس للأجيال القادمة ونأمل في إنشاء وتقوية آليات مماثلة في بلداننا. وتشمل هذه اللجان البرلمانية أو الوكلاء المستقلين في البرلمان الذين يربطون الناس بحكوماتهم ويحاسبون الحكومة على أدائها في تنفيذ الالتزامات. ويمتدّ ذلك أيضاً لمكاتب مراجعة الحسابات، وأمناء المظالم والمفوضين. يجب أن تتمتع هذه الآليات بمهام واسعة تضمن الوصول والشفافية، ويمكن أن تشمل: إجراء التحقيقات، وتسهيل الالتماسات والشكاوى، والمشاركة في الدعوة البرلمانية والتشريعية، وربط المستقبل مع البرلمانات من خلال العمل كمؤسسات فكرية. كما سلطنا الضوء على منتديات البرلمانيين الشباب واللجان البرلمانية للشباب كآليات يمكن أن تشمل أجيال المستقبل في مهامها.

إنّ المشاكل العالمية التي نواجهها جميعاً خطيرة، ويتطلب حلّها الشجاعة والتعاون والحلول المبتكرة. نحن، البرلمانيون الشباب، أكدنا بجرأة في باكو أنّنا على مستوى هذه المهمة. ومع ذلك، لإحداث فرق نحتاج إلى الحصول على مقعد في طاولة صنع القرار. إن وجود نسبة 2.2 بالمائة من برلمانيي العالم الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة ليس كافياً تقريباً. تتطلب العدالة والحاجة إلى حلول إبداعية أن يتم إدراجنا بالكامل. ولذلك، فإننا نؤيّد أهداف تمثيل الشباب التي اقترحها منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، بحيث يكون 15 بالمائة من أعضاء البرلمان دون سنّ الـ 30 سنة بحلول عام 2035، و35 بالمائة دون سنّ الـ 40، و45 بالمائة دون سنّ الـ 45.

في التحليل النهائي، هناك حاجة إلى جميع الأيدي على سطح السفينة ويجب تسهيل التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة. البرلمانات هي منصّة تجمع الناس والمؤسسات معاً. سوف نعمل مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والحكومات المحلية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين الذين يريدون أن يكونوا جزءاً من الحل. ومع ذلك، حتى لا نترك أي شخص وراءنا، يمكننا أيضاً إنشاء المساحة اللازمة في مجتمعاتنا للجميع لكي يشارك.

وعلى الرغم من أنّ عملنا يكمن في ربط الجهات المكونة لآلية مؤسسات الدولة، فإنّ حماية حقوق ومصالح الأجيال القادمة وتعزيزها هي أيضاً مهمّة شخصية. عندما نقول أنّ الوقت قد حان للعمل، فإنّ هذا يتعلق أيضاً بممارساتنا اليومية. يبدأ التغيير مع كل واحد منا. كقادة المجتمع ونماذج القدوة، يمكن أن يكون لمثالنا تأثيراً مضاعفاً. نحتاج فقط إلى النظر في مبدأ الجيل السابع لفهم أنّه حتى الخطوات الصغيرة في حياتنا اليوميّة يمكن أن تحدث فرقاً ذا مغزى. ليس مستقبل البشرية في أيدينا فحسب بل أيضاً مستقبل كوكبنا. كإيماءة ملموسة وبسيطة، ندعو الاتحاد البرلماني الدولي لمواصلة تحوّله نحو ترشيد استخدام الورق، واستخدام الورق المعاد تدويره فقط في وثائقه.

ونعرب عن شكرنا للجمعية الوطنية لأذربيجان لاستضافتها المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب هذا وليكون بمثابة منصّة لتحقيق حياة أكثر ازدهاراً للأجيال القادمة. لقد انتهى وقت الكلام، حان الآن وقت العمل.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Governing Council
Item 7

CL/204/7(j)-R.1
8 February 2019

Reports on recent IPU specialized meetings

(j) Fifth Global Conference of Young Parliamentarians

Baku (Azerbaijan), 14 – 15 December 2018

On 14 and 15 December 2018, the National Assembly of Azerbaijan and the IPU held the Fifth Global Conference of Young Parliamentarians on *Promoting sustainability, protecting the interests of future generations.* It brought together 130 young MPs, 36 per cent of whom were women, from 43 countries. Their average age was 38, and they were joined by representatives from international and youth organizations, academia, and the private sector. Current and former State officials also took part.

The Conference was anchored on an aspiration to do politics differently by looking at the impact of political decisions seven generations from now. It focused on three sub-topics: environmental protection, sustainable consumption and production, and youth empowerment through education and work.

The young MPs declared that *the time for talk was over* when it came to environmental protection and climate change. They stressed the urgency of supporting the implementation of the Paris Agreement through legislation and by holding governments to account for commitments made.

They also discussed innovative solutions to deliver more responsible models of production and consumption. This included legislation to mitigate over-exploitation of resources and eliminate the use of single-use plastics. Measures to reduce energy consumption and better protect wildlife, water, and biodiversity were also proposed.

The young MPs also called for education accessible to all and fit for jobs of the future. Greater focus on education in science, technology, engineering and mathematics was proposed, as well as on soft skills, such as teamwork, creativity, and innovative thinking.

Deliberating on the future of work, the young MPs agreed that the solution to quickly advancing technologies was not fear, but rather greater agility. To better take into account advances in areas like artificial intelligence and automation, young MPs proposed better monitoring of technological trends by parliaments and support for life-long training.

The young MPs also stressed the need for the rights and interests of future generations to be integrated into decision-making processes. They commended mechanisms, such as parliamentary committees on the future and future generation commissioners, and called for their continued establishment and strengthening.

Serving as the platform for the launch of the IPU 2018 Report on Youth participation in national parliaments, the Conference asserted that the best way for youth to contribute to innovative solutions was to have a seat at the decision-making table. They, therefore, called for greater representation of young people and endorsed the targets for youth representation proposed by the Forum of Young Parliamentarians of the IPU so that by 2035, 15 per cent of MPs would be under 30 years of age, 35 per cent under 40, and 45 per cent under 45.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Milli Mejlis of the
Republic of Azerbaijan

Fifth Global Conference of Young Parliamentarians

Promoting sustainability, protecting the interests of future generations

Baku, Azerbaijan, 14 and 15 December 2018

Outcome Document

Co-Rapporteurs: Mr. S. Ismayilov, Member of Parliament (Azerbaijan), and Ms. M. Osoru, Member of Parliament (Uganda), President of the Board of Young Parliamentarians of the IPU

"Ten, fifty, a hundred years from now, and many generations hereafter, let it be said that during our watch, while gifted with intelligence and insight, with privilege and position, with the wealth of wisdom, and with freedom and power of the human will, let it be said that in our time, during our watch, we did our share, and maybe, just maybe, we will make a little difference."

We, 130 young parliamentarians, 36 per cent of whom are women, came together in Baku from 43 countries for the Fifth IPU Global Conference of Young Parliamentarians. Our average age was 37.7 years. We were joined by representatives of the Government of Azerbaijan, as well as representatives from international organizations, youth organizations and parliaments, academia, and the private sector. Three current and former State future generation officials were also among us.

As young parliamentarians, we face challenges created by the generations before us. The decisions taken and ways of doing things have resulted in environmental degradation and unsustainable production and consumption patterns well before we were born. Yet we are the ones – and future generations – who have to repair the damage.

We have a responsibility to ensure that our children, grandchildren and all those who will follow are better off than we are today. Future generations have rights. However, the way decisions are made is too often near-sighted. This is both unjust and self-defeating. Our planet is on the brink, and we simply cannot wait for another generation to act. The time for talk is over.

In our discussions we praised the seven-generation principle: that deliberations today should consider the impact that they will have seven generations from now. This is especially important when considering actions to save our planet. Efforts made so far to protect the environment and address activities leading to climate change have not been sufficiently effective. Despite the achievement of the Paris Agreement, we are still off-track. Our carbon emissions have increased since last year. Failure to act and reverse these trends will cause irreversible and irreparable damage.

For climate change, we need a climate of change. Carbon reduction and adaptation is needed, and research, technology and innovation are key to this. This is a shared responsibility as climate change knows no borders. We discussed that these innovative solutions need to be shared across borders and accessible to everyone. Technology transfers, sharing of good practices and technical support are therefore indispensable. Wars and conflicts are one the greatest dangers for people

and the environment. Too many young people are paying a high price in situations of conflict when they are prevented from accessing education, employment and safety. Such situations must stop as we cannot afford to have lost generations. Youth have a great role to play in peace building and sustainability and should be engaged and empowered to do so.

We were also inspired by examples of local wisdom that calls for dedicating time to let life, nature and the planet take a rest from human activity at least for a few hours once a year.

In Baku, we identified additional actions to better protect the environment for future generations, including:

- Support the implementation of the Paris Agreement on climate change through legislation, such as putting a price on carbon emissions, and hold our governments to account for national and international commitments made;
- Adopt laws and policies to better promote renewable energies, including through increased budgets; and
- Sensitize policy-makers and the people as action is required at all levels starting from the individual, the family, the community, the nation and the world as a whole. We also call on the IPU to consider establishing a network of young parliamentarians for the environment.

Protecting the environment goes hand- in- hand with delivering more responsible models of production and consumption. We are mere custodians of our resources, borrowing them from our future generations. The Sustainable Development goals (SDGs), in particular SDG 12, give us a framework in which to anchor these efforts. In Baku, we stood in unison and pledged to act for the achievement of the SDGs. Parliamentary mechanisms such as committees on the SDGs and self-assessment toolkits, are useful ways to coordinate and enhance our efforts.

Consumption and production are interwoven and they relate strongly to today's youth: as young people demand more sustainable foods and products, production patterns are bound to follow. We know that mentalities are already undergoing a paradigm shift; however, we young MPs must act to accelerate this transition. To achieve economies that are more responsible, that reduce or eliminate waste, and that are more circular by favouring re-use and recycling, we agreed to:

- Legislate and adopt policies to reduce energy consumption, better protect wildlife and water resources, and strengthen biodiversity on our planet, including by planting trees;
- Ensure lines in State budgets for the SDGs and invest in sustainability projects, including for research and technology;
- Take legislative action to mitigate over-exploitation of resources, and eliminate the use of plastics, especially single-use plastics and plastic bags;
- Promote incentives for more responsible consumption and production practices, including through subsidies and compensation; and
- Support effective waste – and ideally zero-waste – management projects, and their transformation into reusable products and energy.

One of the most effective ways of shifting the paradigms underpinning how we think about our environment and use of resources is through education. Education is not only about grooming smarter people, but also more socially responsible citizens. We called for education that is more focused on sustainable development and global citizenship.

First and foremost, education must be accessible to everyone. It is an antidote for poverty and gender inequality. In addition to free and compulsory education for all, we also supported more robust budgeting for scholarships, grants, and fair student loans, so that all can benefit from the fruits that education can bear. We insisted on the importance of providing life-learning opportunities for all so that education adapts to job market changes but also to individuals' self-development.

Education is also key to prosperity for future generations in a world with rapidly changing technological realities. Technological advancements are moving the tectonic plates of work beneath our feet. However, we cannot – and must not – fear human innovation; we must rather adapt, for advancements in technology have always destabilized the status quo.

From the earliest stages of school, curricula should be forward-looking and prepare young people for the jobs of the future. However, it is not only about *what* we learn but *how* we learn. Our education should focus on key competencies that modern technologies cannot replicate, such as out-of-the-box thinking, creativity, entrepreneurship, critical thinking and digital media literacy. It should also focus on soft skills like teamwork and communications.

If we update our smartphones every couple of years, we can also update our schools. To do this, we proposed to:

- Prioritize education in our planning and budgets and use parliamentary oversight tools to hold governments to account;
- Decrease military spending in favour of investments in youth empowerment and people's well-being;
- Prepare for the shift towards greater online education, which will one day overtake traditional programmes;
- Promote education that strengthens the skills of the future, including science, technology, engineering and mathematics (STEM). Efforts must also be redoubled for girls and young women to be equally represented in these fields; and
- Better link our schools and universities with industry, including through apprenticeship systems.

For investments in education to be truly useful, they need to be coupled with the availability of decent work. Too often, our political institutions are too slow to adapt to the speed of change in the industrial and economic world. We are in the fourth industrial revolution and our countries and institutions need to be more agile in how they prepare: change is coming, whether we're ready for it or not. Technology is one big pressure for change, but there are other drivers, including demographic and geographic transitions.

Jobs will be displaced, including due to factors like artificial intelligence (AI), automation, and 3D printing. In only five years, tens of millions of data entry clerks, accountants, and factory workers will have their roles replaced with new available jobs for data analysts, AI and machine learning specialists, and people to design and build computers and robots. The jobs that are at risk of being extinct are not just routine jobs, but also white-collar work traditionally believed to be irreplaceable by machines.

The solution is to ensure that our economies are nimble and adaptable. The future is not mass unemployment but mass redeployment. Concrete steps we can take to facilitate this are:

- Better track technological trends in our countries by connecting our parliaments to the private sector through dedicated mechanisms;
- Promote life-long learning, including more targeted and faster vocational training programmes to facilitate the transition to new jobs;
- Ensure flexibility in social security systems and labour market regulations for those in transition, as well as flexibility in working arrangements, for example through remote working, freelancing, and the gig economy;
- Promote digital economies, innovation and entrepreneurship, through grants, loans, and programmes, including for start-ups.

To achieve these objectives, the needs and interests of future generations need to be integrated into our decision-making processes. We therefore commend mechanisms created in a number of countries that serve as guardians for future generations and hope to create and strengthen similar ones in our own countries. These include parliamentary committees or independent agents of parliament that link people to their governments and hold government to account for their performance in implementing commitments. These also extend to audit offices, ombudspeople and commissioners. These mechanisms should have a broad mandate that ensures accessibility and transparency, and can include: conducting investigations, facilitating petitions and complaints, engaging in parliamentary and legislative advocacy, and linking the future with parliaments by serving as think-tanks. We also highlighted forums of young parliamentarians and youth parliamentary committees as mechanisms that can incorporate future generations into their mandate.

The global problems we all face are grave, and solving them requires courage, cooperation, and innovative solutions. We, young MPs, boldly asserted in Baku that we are up to this task. However, to make a difference we need to have a seat at the decision-making table. Having 2.2 per cent of the world's MPs under 30 years of age is not nearly sufficient. Justice and the need for creative solutions demand that we be fully included. We, therefore, endorse the targets for youth representation proposed by the Forum of Young Parliamentarians of the IPU so that by 2035, 15 per cent of MPs are under 30 years of age, 35 per cent under 40, and 45 per cent under 45.

In the final analysis, all hands on deck are needed and coordination between all stakeholders must be facilitated. Parliaments are a platform that brings people and institutions together. We will work with civil society organizations, academia, the private sector, local governments and all other stakeholders who want to be part of the solution. However, to not leave anyone behind, we can also create the space needed in our communities for all to participate.

Although our work is to link constituents to the machinery of State institutions, protecting and promoting the rights and interests of future generations is also a personal mission. When we say it is time to act, this also pertains to our day-to-day practices. Change starts with each and every one of us. As community leaders and role models, our example can have a ripple effect. We only need to look at the seven-generation principle to understand that even small steps in our daily lives can make a meaningful difference. The future of not just humankind, but our planet, is in our hands. As a concrete and simple gesture, we call on the IPU to continue its shift towards becoming paper smart, and to use only recycled paper in its documentation.

We express our thanks to the National Assembly of Azerbaijan for hosting this Fifth Global Conference of Young Parliamentarians and for serving as a platform towards a more prosperous life for future generations. The time to talk is over, the time to act is now.

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Inter-Parliamentary Union

UNION INTERPARLEMENTAIRE،

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

الأمانة العامة الفرنسية:

بيرين بريفوت

الجمعية الوطنية

شارع الجامعة ,126

75355 باريس SP 07، فرنسا

بريد الكتروني: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

www.asgp.co/fr

الأمانة العامة البريطانية:

ريانون هوليس، مجلس العموم

دانيال مولر c/o، لجنة التدقيق الأوروبية

مجلس العموم، لندن، SW1A 0AA

المملكة المتحدة

هاتف: (44) 20 7219 3292

بريد إلكتروني: hollisr@parliament.uk

بون، سويسرا، 2 شباط/فبراير 2019

عزيزي الأمين العام، وأعزائي الزملاء،

سأغتنم هذه الفرصة كي أتمنى لكم الأفضل لهذا العام الجديد! ومن أجل أن نبدأ هذا العام ببداية جيدة، يسرني أن أدعوكم للاجتماع المقبل لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

وستجتمع الجمعية في الدوحة (دولة قطر) من يوم الأحد 7 نيسان/أبريل حتى الأربعاء 10 نيسان/أبريل 2019، تزامناً مع انعقاد الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي. وسيمتد عملنا على أربعة أيام، بما في ذلك رحلة لمدة يوم كامل، وذلك يوم الأحد 7 نيسان/أبريل. وسيعقد الاجتماع المشترك مع الاتحاد البرلماني الدولي، حول موضوع "الابتكار في البرلمان"، في نصف اليوم الأخير لجلستنا.

وتجدون مرفقاً مشروع جدول الأعمال لاجتماعنا. وهو بالطبع قابل للتغيير؛ وسيتم الاتفاق على جدول الأعمال النهائي خلال الجلسة العامة الأولى، التي ستبدأ عند الساعة 11:00 صباحاً، يوم الإثنين 8 نيسان/أبريل.

وآمل أن تكون مشاركتكم فعالة في المناقشات العامة الثلاث التي نقترحها لهذه الجلسة:

- خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات: دراسة مقارنة
- تقييم النشاط البرلماني
- سن قوانين أفضل

ويتضمن جدول الأعمال أيضاً مداخلات تجميعية ضمن إطار المواضيع التالية: التعاون بين البرلمانات؛ وسن القوانين؛ والمسؤولون والبرلمانيون: التوقعات وأشكال الحماية.

وما زال مرحب بكم لتقديم مقترح مراسلتكم، المتعلقة بهذه المواضيع أو بمواضيع جديدة، حتى يوم 8 آذار/مارس 2019.

وأخيراً، يمكنني أن أعلن أن الانتخابات ستجري خلال الجلسة لعضو واحد من اللجنة التنفيذية. ونودتذكيركم أن اللجنة التنفيذية أعربت عن رغبتها في أن يكون المرشحون للمنصب أعضاءً فاعلين في الجمعية، وأن تضمن اللجنة أن تكون النساء ممثلات تمثيلاً كافياً وأن تتميز اللجنة بالتنوع اللغوي والجغرافي.

وللحصول على جميع المعلومات العملية، يرجى الاطلاع على الرسالة الواردة من الأمناء العامين المشتركين.

وأتطلع لرؤيتكم في الدوحة.

فيليب شواب

رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

Bern, Switzerland, 2 February 2019

Dear Secretary General, and dear colleagues,

May I take this opportunity to wish you all the very best for this New Year! To get the year off to a good start, I now have the pleasure of inviting you to the next meeting of the ASGP.

The Association will meet in Doha (Qatar) from Sunday 7th April to Wednesday 10th April 2019, in parallel with the 140th session of the Interparliamentary Union (IPU). Our work will take place over four days, including a day-long excursion on Sunday 7th April. A joint conference with the IPU, on the theme of « Innovation in Parliament », will be held on the last half-day of our session.

Please find attached a draft agenda for our meeting. This is of course subject to change; the final agenda will be agreed during our first plenary session, which will start at 11.00am on Monday 8th April.

I hope you will participate actively in the three general debates we propose for this session:

- Information and Documentation services in Parliaments : A comparative study
- Evaluating Parliamentary Activity
- How do we make better laws?

The agenda also includes individual communications, grouped under the following themes: Interparliamentary co-operation; Lawmaking; and, Officials and Parliamentarians: Expectations and protections.

You are still very welcome to propose communications, either related to these themes or on new subjects, up until 8th March 2019.

Finally, I can announce that elections will take place during the course of this session for one member of the Executive Committee. I should remind you that the Executive Committee has expressed a wish for candidates for the post to be active members of the Association, and that the Committee must also ensure that women are adequately represented and that our Committee is linguistically and geographically diverse.

For all the practical details of the session, please refer to the letter from the co-secretaries.

I look forward very much to seeing you in Doha.

Philippe SCHWAB
ASGP President

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

الأمانة العامة الفرنسية:

بيرين بريفوت

الجمعية الوطنية

الجامعة شارع ,126

75355 فرنسا SP، باريس،

بريد الكتروني: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

www.asgp.co/fr

الأمانة العامة البريطانية:

ريانون هوليس، مجلس العموم

دانيال مولر c/o

لجنة التدقيق الأوروبية

مجلس العموم، قصر وستمنستر

لندن SW1A 0AA المملكة المتحدة

هاتف: (44) 20 7219 3292

بريد إلكتروني: hollisr@parliament.uk

www.asgp.co

لندن، 7 شباط/فبراير، 2019

عزيزي الأمين العام،

ستجتمع الجمعية في الدوحة (دولة قطر) من يوم الأحد 7 حتى يوم الأربعاء 10 نيسان/أبريل 2019، وستعقد مؤتمراً مشتركاً حول موضوع "الابتكار في البرلمان" مع الاتحاد البرلماني الدولي بعد ظهر يوم الأربعاء 10 نيسان/أبريل. وسيتضمن اليوم الأول، الأحد 7 نيسان/أبريل، برنامجاً ثقافياً ينظمه ضيوفنا، وأنتم مدعوون للمشاركة فيه.

المكان

سَتُعقد الاجتماعات في مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون، الدوحة، وستعقد الجلسات العامة في قاعة سلوى 3. وينبغي على المشاركين التسجيل مسبقاً لدى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لكي يظهر اسمهم في قائمة المشاركين، الأمر الذي سيمكنهم من الحصول على تصريح يسمح لهم بالوصول إلى المكان.

الاجتماعات

ستبدأ الجلسة العامة الأولى يوم **الإثنين 8 نيسان/أبريل، الساعة 11:00 صباحاً**. وستبدأ جلسات بعد الظهر عند الساعة 2:30 بعد الظهر يومي الإثنين والثلاثاء. وستبدأ الجلسات الصباحية يومي الثلاثاء والأربعاء عند الساعة 10:30 صباحاً وستجتمع اللجنة التنفيذية كل صباح من يوم الإثنين حتى الأربعاء عند الساعة 9:30 صباحاً. وستعقد الجلسة العامة المشتركة مع الاتحاد البرلماني الدولي يوم الأربعاء، من الساعة 2:00 حتى الساعة 4:00 بعد الظهر.

إن الموعد النهائي لاستلام مقترحات المداخلات هو **الجمعة 8 آذار/مارس، 2019**. وتحتفظ اللجنة التنفيذية بحق عدم قبول المقترحات التي تصل بعد انقضاء الموعد النهائي.

وسأكون ممتنة لو تفضلتم بإرسال نصوص جميع المداخلات والمساهمات في المناقشات العامة، **باللغتين الفرنسية والإنجليزية**، في صيغة متوافقة مع ملف وورد في أقرب وقت ممكن، وعلى أي حال قبل يوم **الجمعة 15 آذار/مارس**، من أجل أن تكون متاحة على موقعنا. وألفت انتباهكم إلى قرار اللجنة التنفيذية، الذي تم اتخاذه خلال دورة عام 2016 في جنيف، بأن أي نص مقدم بعد انقضاء الموعد النهائي، يتم تأجيله على الأرجح إلى دورة لاحقة، أو يتم نشره على الإنترنت من دون تقديم أي عرض تقديمي.

خلال الدورة، **يطلب منكم مراجعة نصوص المداخلات والمساهمات عبر الموقع الإلكتروني على جهازكم اللوحي أو الحاسب**. وتماشياً مع القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي لأسباب بيئية وأسباب تتعلق بالتكاليف، **لن يتم إصدار نسخ ورقية**.

ووفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة التنفيذية، يُطلب من الأعضاء الذين يقومون بتقديم مداخلة ما، أن يسجلوا ملاحظاتهم المنطوقة لمدة أقصاها عشر دقائق من أجل إتاحة الوقت الكافي للأسئلة. وتقتصر المداخلات في المناقشة العامة على خمس دقائق، وقد لا يتم استدعاء أي عضو يعتزم ببساطة قراءة نص المساهمة المنشورة إذا كان الوقت قصيراً.

وستقدم الترجمة الفورية باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وبفضل دعم جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، ستقدم باللغة العربية أيضاً.

الحضور

سأكون ممتنة جداً إذا تكرمتم بالسماح للسيد دانيال مويلر، أن يطلع قبل الجلسة على أي تغييرات تودون إظهارها في قائمة الأعضاء. ويطلب من الأمناء العامين الجدد ملء استمارة العضوية المرفقة. يمكن التواصل مع السيد دانيال من خلال البريد الإلكتروني: moellerd@parliament.uk

إذا كنتم ترغبون في أن يتم تمثيلكم من قبل أحد زملائكم في الدورة، تماشياً مع قواعد الجمعية، يرجى إعلامنا مسبقاً عن طريق رسالة موجهة إلى السيد فيليب شواب، رئيس جمعية الأمناء العاميّن للبرلمانات الوطنية. ويجب أن تتضمن الرسالة اسم الشخص الذي سوف يحل محلكم. ويمكن إرسال الرسالة إما عبر الفاكس أو عبر البريد الإلكتروني، إذا كنتم تفضلون ذلك.

الانتخابات

ستجرى انتخابات لمنصب عضو في اللجنة التنفيذية في الدوحة. في ضوء ذلك، **أذكركم بأنه سيتم السماح بالتصويت فقط للأعضاء الذين يدفعون الاشتراكات حتى تاريخه**. أدعوكم، إذاً، لتأكيد اشتراك برلمانكم قبل بدء الجلسة.

الموقع الإلكتروني للجمعية

تم تحديث موقعنا على الإنترنت (www.asgp.co)، مع السير الذاتية للأعضاء وصورهم. إذا لم تكن صفحتكم الشخصية محدّثة، يرجى إرسال المعلومات غير الموجودة إلى البريد الإلكتروني: asgp@parliament.uk

يرجى عدم التردد في الاستفسار في حال وجود أي أسئلة أخرى حول الدورة القادمة، أو حول جمعية الأمناء العاميّن للبرلمانات الوطنية بشكل عام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

ريانون هوليس

الأمين العام المشترك لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

UNION INTERPARLEMENTAIRE — INTER-PARLIAMENTARY UNION

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DES PARLEMENTS
ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

Secrétariat français :
Perrine Preuvot
Assemblée nationale
126, rue de l'Université
75355 Paris 07 SP, France
e-mail: ppreuvot@assemblee-nationale.fr
www.asgp.co/fr

British secretariat:
Rhiannon Hollis, House of Commons
c/o Daniel Moeller,
European Scrutiny Committee,
House of Commons, Palace of Westminster
London SW1A 0AA United Kingdom.
Tel: (44) 20 7219 3292
e-mail: hollisr@parliament.uk
www.asgp.co

London, 7 February, 2019

Dear Secretary General,

The Association will meet in Doha (Qatar) from Sunday 7th until Wednesday 10th April 2019, with a joint conference on the subject of "Innovation in Parliament" with the IPU on the afternoon of Wednesday 10th April. The first day, Sunday 7th April, will consist of a cultural programme arranged by our hosts, in which you are warmly invited to participate.

Location

The meetings will take place at the Sheraton Convention Centre, Doha, and the plenary sessions will be held in Salwa 3 Hall. Participants should register in advance with the IPU secretariat in order that their name appears on the list of participants, which will enable them to receive a pass giving them access to the venue.

Meetings

The first plenary sitting will begin on **Monday 8th April at 11.00am**. Afternoon sessions will begin at 2.30pm on Monday and Tuesday. The Tuesday and Wednesday morning sessions will begin at 10.30am, and the Executive Committee will meet every morning from Monday to Wednesday at 9.30am.The joint session with the IPU will be from 2.00-4.00pm on the Wednesday.

The deadline for the receipt of proposals for communications is **Friday 8th March, 2019**. The Executive Committee reserves the right not to accept proposals that arrive after the deadline has expired.

I would be grateful if the texts of all communications and contributions to general debates could be e-mailed to me **in both French and English** in a format that is compatible with Microsoft Word, as soon as

possible, and in any case before **Friday 15th March**, in order that they can be made available on our website. I draw your attention to the decision of the Executive Committee, made during the 2016 session in Geneva, that any text submitted after the expiry of the deadline is likely to be postponed until a subsequent session, or published on the internet without a presentation being made.

During the session, you are asked **to consult the texts of communications and contributions via the website on your tablet or computer**. In line with decisions taken by the IPU for environmental and cost reasons, **no paper copies will be produced**.

Following guidelines set down by the Executive Committee, members making a communication are asked to restrict their spoken remarks to a maximum of ten minutes in order to allow sufficient time for questions. Contributions to general debates are limited to five minutes, and any member intending simply to read the text of a published contribution may not be called if time is short.

Interpretation will be provided in English and French and, thanks to the support of the Association of Secretaries General of Arab Parliaments, in Arabic, too.

Attendance

I would be very grateful if you could let Daniel Moeller know, before the session, of any changes that you would like to appear in the list of members. New secretaries general are requested to fill out the attached membership form. Daniel can be contacted via moellerd@parliament.uk

If you would like to be represented by one of your colleagues at the session, in line with the rules of the Association, please notify us in advance by means of a letter addressed to Mr Philippe SCHWAB, President of the ASGP. The letter should mention the name of the person who will substitute for you. The letter can be sent via fax or e-mail should you prefer.

Elections

Elections for the post of ordinary member of the Executive Committee will take place in Doha. In light of this, I remind you that **only members whose subscription payments are up-to-date will be allowed to vote**. I invite you, therefore, to confirm the subscription status of your parliament before the start of the session.

ASGP website

Our website (www.asgp.co) has been updated with biographies and photographs of our members. If your personal page is not up to date, please send the missing information to asgp@parliament.uk

Please do not hesitate to get in touch with any further questions about the forthcoming session, or about the ASGP in general.

Yours sincerely,

Rhiannon HOLLIS
Joint Secretary, ASGP

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

دورة ربيع 2019 – الدوحة

مشروع جدول أعمال المؤتمر

تم إعداد مشروع جدول الأعمال هذا من قبل رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، استناداً إلى المقترحات المقدمة في الاجتماع الأخير في جنيف والمقترحات للمداخلات الواردة منذ ذلك الحين. ولم يتم النظر فيه من قبل اللجنة التنفيذية ولم يتم إقراره من قبل الجمعية ولذلك هو قابل للتغيير.

الأحد 7 نيسان/أبريل (طوال اليوم)

برنامج ثقافي

نظمت الجهات المضيفة من دولة قطر برنامجاً ثقافياً ليوم واحد:

10:00 – 12:00: زيارة ***متحف الفن الإسلامي في الدوحة***

12:30 – 14:00: غداء

14:30 – 16:30: زيارة ***المدينة التعليمية***

17:00: زيارة أحد **ملاعب كرة القدم** الذي سيستخدم في مباريات كأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم للعام 2022

ملاحظة: سنلتقي من أجل هذا النشاط حوالى الساعة 9:00؛ وسيتم تأكيد زمان اللقاء ومكانه في أقرب وقت.

الإثنين 8 نيسان/أبريل (صباحاً)

الساعة 09:30

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 11:00

- افتتاح الدورة
- جدول أعمال الدورة
- الأعضاء الجدد

***

- كلمة الترحيب وعرض حول النظام البرلماني في دولة قطر من قبل السيد فهد بن مبارك الخيارين، السكرتير العام لمجلس الشورى في دولة قطر.

الإثنين 8 نيسان/أبريل (بعد الظهر)

الساعة 14:30

- عرض التطورات الأخيرة في الاتحاد البرلماني الدولي.

الموضوع: المعلومات في البرلمان

- المناقشة العامة: "خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات: دراسة مقارنة."

مدير الجلسة (المناقشة): السيد نجيب الخدي، الكاتب العام لمجلس النواب في المملكة المغربية.

ستهدف هذه المناقشة العامة لدراسة النماذج المختلفة المستخدمة من البرلمانات لتلبية احتياجات البرلمانيين المتعلقة بالمعلومات والوثائق.

إن الأعضاء مدعوون لتقديم النهج المستخدمة من برلماناتهم لتوفير هذه المعلومات لأعضائهم، أكانت موحدة أو لا: سواء أكان عن طريق المكتبة داخل البرلمان، أو دائرة بحوث داخلية، عبر الاستفادة من المؤسسات العامة الخارجية، أو من مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، أو من مراكز البحوث في الجامعات، إلخ.

الساعة 16:30: الموعد النهائي لتقديم أسماء المرشحين لملء منصب في اللجنة التنفيذية (عضو عادي)

الثلاثاء 9 نيسان/أبريل (صباحاً)

الساعة 09:30

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 10:30

الموضوع: التعاون بين البرلمانات

- مداخلة من السيد غيفي ميكانادزيه، الأمين العام لبرلمان جورجيا: التعاون الإقليمي: الفوائد والمنظورات

الثلاثاء 9 نيسان/أبريل (بعد الظهر)

الساعة 14:30

الموضوع: المسؤولون والبرلمانيون: التوقعات وأشكال الحماية

- مداخلة من السيد سيمون بورتون، كاتب مساعد، مجلس اللوردات في المملكة المتحدة: ماذا نتوقع من الأمين العام في القرن الـ21؟
- مداخلة من السيد تشارلز روبرت، الكاتب، مجلس العموم في كندا: حصانة البرلمانيين: ما هي الحدود المناسبة في عصر الشفافية والمحاسبة؟

المناقشة العامة: قياس النشاط البرلماني

مدير الجلسة (المناقشة): على أن يتم التأكيد لاحقاً

تهدف هذه المناقشة العامة إلى تحديد المعايير التي يتم من خلالها تقييم نشاط البرلماني.
إن ظهور المواقع الإلكترونية التي تقيس النشاط البرلماني من خلال معايير كمّية (عدد التعديلات أو المقترحات التشريعية المقدمة، وعدد المساهمات في الجلسات العامة ومدتها)، المؤدية إلى التصنيفات، قد يكون لديها نتائج سلبية. إن الأعضاء مدعوون للنظر في كيفية تقييم النشاط البرلماني في أسلوب نوعي أكثر، بما في ذلك الأخذ بالاعتبار نشاط البرلمانيين في دائرتهم الانتخابية.

الساعة 16:30: إجراء الانتخابات لملء منصب شاغر في اللجنة التنفيذية (عضو عادي)

الأربعاء 10 نيسان/أبريل (صباحاً)

الساعة 09:30

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 10:30

الموضوع: سن القوانين

المناقشة العامة: كيف نضع تشريعات أفضل؟

مدير الجلسة (المناقشة): السيد خوسيه مانويل أراوخو، نائب الأمين العام لجمعية جمهورية البرتغال

يتطلب التشريع، الذي يعتبر مهمة نبيلة للبرلمانات، درجة عالية من المسؤولية، بهدف الحصول على قوانين واضحة، وبسيطة، وشفافة، ومدعومة بدراسات سابقة ولاحقة لتقييم الأثر. في البرلمانات، ترد صعوبات خاصة في إصدار تشريع ذي جودة عالية، مع الأخذ بالاعتبار الحاجة إلى جمع التعددية للمواقف السياسية التي تتدخل في العملية، معاً مع المشاركة العامة، سواء أكان مباشرة من المواطنين أو عبر الجماعات المنظمة، من الاتحادات إلى جماعات الضغط.

ومن أجل تفادي تدهور نوعية القانون، علينا أن ندرك مخاطر ما يسمى بالتشريع الشامل.

- المسائل الإدارية
- مشروع جدول الأعمال للاجتماع المقبل في بلغراد (صربيا)، تشرين الأول/أكتوبر 2019

الأربعاء 10 نيسان/أبريل (بعد الظهر)

الساعة 14:00 – 16:00

المؤتمر المشترك مع الاتحاد البرلماني الدولي: الابتكار في البرلمان

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DE PARLEMENTS
ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

Session de printemps 2019 – Doha / *Spring Session 2019 - Doha*

PROJET D'ORDRE DU JOUR DE LA CONFERENCE / *DRAFT ORDERS OF THE DAY OF THE CONFERENCE*

Ce projet d'ordre du jour a été préparé par le Président de l'ASGP, sur la base des thèmes proposés lors de la dernière session de Genève et des propositions de communications reçues depuis celle-ci. Il n'a pas été soumis au Comité exécutif ni adopté en séance plénière, et est donc susceptible de modifications.

This draft agenda has been drawn up by the President of the ASGP, based upon the proposals made at the last meeting in Geneva and the proposals for papers which have been received since then. It has not been examined by the Executive Committee nor adopted by the Association and is therefore subject to change.

Dimanche 7 avril (journée complète) / *Sunday 7th April (all day)*	
Programme culturel	***Cultural Programme***
Les hôtes qataris ont organisé un programme culturel d'une journée :	*The Quatari hosts have organized a one-day cultural programme:*
10h-12h : visite du ***musée d'art islamique de Doha***	*10.00am-12.00noon: Visit to the* ***Doha Museum of Islamic Art***
12h30-14h : Déjeuner	*12.30pm-2.00pm: Lunch*
14h30-16h30 : visite de la ***Cité de l'éducation***	*2.30pm-4.30pm: Visit to* ***Education City***
17h : visite de l'un des ***stades*** *retenus pour la Coupe du monde de football 2022*	*5.00: Visit to ones of the* ***football stadiums*** *to be used for the 2022 FIFA World Cup*
Nota : L'heure et le point de rendez-vous, vers 9h du matin, seront confirmés ultérieurement	*NB: We will meet for the excursion at about 9am; the exact meeting time and place will be confirmed nearer the time.*

Lundi 8 avril (matin) / *Monday 8th April (morning)*	
9h30 • Réunion du Comité exécutif *** **11h** • Ouverture de la session • Ordre du jour de la session • Nouveaux membres ***	***9.30 am*** *Meeting of the Executive Committee* *** ***11.00 am*** *Opening of the session* *Orders of the day of the Conference* *New members* ***
• Souhaits de bienvenue et <u>présentation</u> du système institutionnel du Qatar par M. Fahad Bin Mubarak Al-Khayareen, Secrétaire général du Conseil consultatif du Qatar.	*Welcome and <u>presentation</u> on the parliamentary system in Qatar by Mr Fahad Bin Mubarak Al-Khayareen, Secretary General of the Council of the Consultative Council of Qatar.*

Lundi 8 avril (après-midi) / Monday 8th April (afternoon)	
14h30	***2.30 pm***
• Présentation des développements récents au sein de l'UIP.	• Presentation of recent developments in the IPU.
***Thème :* L'information au Parlement**	***Theme: Information in Parliament***
• Débat général : « Les services d'information et de documentation des Parlements : étude comparée». Conduite du débat par : M. Najib EL KHADI, Secrétaire général de la Chambre des représentants du Maroc. *Ce débat général aura pour objet de recenser les différents modèles retenus par les Parlements pour répondre aux besoins d'information et de documentation des parlementaires.* *Les membres seront invités à présenter les solutions proposés par leur Parlement pour mettre à la disposition des membres cette information, consolidée ou non : existence d'une bibliothèque au sein du Parlement, service de recherches interne, recours à des institutions publiques extérieures, à des organismes privés ou à des centres de recherches universitaires etc..*	• *General debate : "Information and Document Services in Parliaments: A comparative study."* *Moderator: Mr Najib EL KHADI, Secretary General of the Chamber of Representatives, Morocco* *This general debate will aim to survey the different models used by Parliaments to respond to parliamentarians' needs for information and documents.* *Members will be invited to present the approaches used by their Parliaments to provide this information, whether or not it is consolidated, to their members: whether this is by means of a library within the Parliament or an in-house research service, by making use of external public institutions or of private providers, or university research centres, etc.*
16h30 : Heure limite de dépôt des candidatures pour l'élection destinée à pourvoir un poste au Comité exécutif (membre ordinaire)	***16.30: Deadline for the submission of candidates for election to post on the Executive Committee (Ordinary Member)***

Mardi 9 avril (matin) / Tuesday 9th April *(morning)*	
9h30 • Réunion du Comité exécutif *** **10h 30** ***Thème : La coopération interparlementaire*** • Communication de M. Givi MIKANADZE, Secrétaire général du Parlement de Géorgie : « La coopération régionale : apports et perspectives »	***9.30 am*** • *Meeting of the Executive Committee* *** ***10.30 am*** ***Theme :* Inter-parliamentary co-operation** • *Communication by Mr Givi MIKANADZE, Secretary General of the Parliament of Georgia: Regional Co-operation: benefits and perspectives*

Mardi 9 avril (après-midi) / *Tuesday 9th April (afternoon)*

14h30

Thème : Fonctionnaires, parlementaires : quelles attentes, quelle protection ?

- Communication de M. Simon BURTON, Greffier adjoint de la Chambre des Lords, Royaume-Uni : « Qu'attend-t-on d'un secrétaire général au 21ème siècle ? »

- Communication de M. Charles ROBERT, Greffier de la Chambre des Communes du Canada : « L'immunité parlementaire : quelles limites à l'ère de la transparence et de la responsabilité ? »

Débat général : La mesure de l'activité des parlementaires

Conduite du débat : *à déterminer*

Ce débat général aura pour objet de déterminer selon quels critères l'activité d'un parlementaire peut-être évaluée.

L'apparition de sites internet mesurant l'activité des parlementaires selon des critères quantitatifs (nombre d'amendements, de questions et de propositions de loi déposés, nombre et durée des interventions en séance publique) conduisant à établir des classements peut présenter des effets négatifs. Les membres seront invités à s'interroger sur la façon dont l'activité peut-être appréciée de manière plus qualitative et plus complète (prise en compte de l'activité du parlementaire dans sa circonscription).

16h30 : Élection destinée à pourvoir un poste vacant au Comité exécutif (membre ordinaire)

2.30pm

Theme : Officials and Parliamentarians: Expectations and protections

- *Communication by Mr Simon BURTON, Clerk Assistant, House of Lords, UK: What do we expect of the Secretary General in the 21st century?*

- *Communication by Mr Charles ROBERT, Clerk, House of Commons, Canada: The immunity of parliamentarians: what are the proper boundaries in an era of transparency and accountability?*

General Debate: Measuring Parliamentary activity

Moderator: To be confirmed

This general debate seeks to determine the criteria by which the activity of a Parliamentarian may be evaluated.

The appearance of websites which measure Parliamentary activity by means of quantitative criteria (number of amendments or legislative proposals tabled, number and length of contributions to public sessions), leading to the drawing up of rankings, may have negative consequences. Members will be invited to consider how Parliamentary activity might be appraised in a more qualitative way, including by taking account of the activity parliamentarians carry out in their constituencies.

16:30 am: Election to a vacant post on the Executive Committee (ordinary member)

Mercredi 10 avril (matin) / Wednesday 10th April *(morning)*	
9h30 • Réunion du Comité exécutif *** **10h30** **Thème : la fabrique de la loi** Débat général : Comment améliorer la qualité de la loi ? Conduite du débat : M. José Manuel ARAÚJO, Secrétaire général adjoint de l'Assemblée de la République du Portugal *Légiférer est l'une des plus nobles fonctions des parlements, qui requiert un degré élevé de responsabilité afin de produire des lois claires, simples et transparentes, étayées par des études d'évaluation d'impact réalisées ex ante et ex post.* *Les Parlements font face à diverses difficultés pour produire une loi de qualité : il s'agit de synthétiser la pluralité des positions politiques exprimées tout en prenant en compte la participation publique, qui peut intervenir au terme d'une participation directe des citoyens, ou indirecte via les groupes organisés, des syndicats aux lobbys.* *Afin d'éviter une détérioration de la qualité des lois, il convient d'être conscient des risques de la législation «omnibus».* • Questions administratives • Projet d'ordre du jour de la prochaine session à Belgrade (Serbie), octobre 2019	***9.30 am*** • *Meeting of the Executive Committee* *** ***10.30 am*** ***Theme: Lawmaking*** General debate : How do we make better legislation? Moderator : Mr José Manuel ARAÚJO, *Deputy Secretary General of the Assembly of the Republic of Portugal* *Legislating, a noble function of Parliaments, requires a high degree of responsibility, with the aim of having clear, simple and transparent laws, supported by ex ante and ex post impact assessments studies.* *In Parliaments, there are special difficulties in producing high quality legislation, taking into account the need to synthesize the plurality of political positions intervening in the process, together with public participation, either directly from citizens or through organised groups, from unions to lobbies.* *In order to avoid a deterioration of the quality of law, we should be aware of the risks of so-called omnibus legislation.* • *Administrative matters* • *Draft agenda for the next meeting in Belgrade (Serbia), October 2019*

Mercredi 10 avril (après-midi) / Wednesday 10th April *(afternoon)*	
14h– 16H Conférence conjointe avec l'UIP : L'innovation au Parlement	***2.-4.pm*** *Joint conference with the IPU: Innovation in Parliament*

UNION INTERPARLEMENTAIRE INTER-PARLIAMENTARY UNION

جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية

الأمانة العامة الفرنسية

بيرين بريوفوت، الجمعية الوطنية

126، شارع الجامعة، 75355 باريس 07، فرنسا

هاتف: 65 66 63 40 1 (33) فاكس: 40 52 63 40 1 (33)

بريد إلكتروني: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

الأمانة العامة البريطانية

ريانون هوليس، مجلس العموم

c/o دانيال مويلر، لجنة التدقيق الأوروبية

مجلس العموم ، لندن، SW1A 0AA، المملكة المتحدة

هاتف: 3266 7219 20 (44)

بريد إلكتروني: hollisr@parliament.uk

استمارة طلب عضوية في جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية

الشهرة	
الاسم	
تاريخ الولادة	
الجنسية	
عنوان المكتب	
رقم الهاتف (المكتب)	
الفاكس	
البريد الإلكتروني	
الموقع الإلكتروني	
اسم الدولة	
الوظيفة	
هل برلمانكم هو برلمان دولة ذات سيادة؟	
هل بلدكم عضو في الأمم المتحدة؟ (إن لم يكن، لم لا؟)	

هل برلمانكم عضو في الاتحاد البرلماني الدولي؟ (إن لم يكن، لم لا؟)	
اسم الجمعية أو البرلمان الذي أنتم حالياً أمينها/ أمينه العام	
من هي السلطة التي قامت بتعيينكم؟	
تحت أي سلطة تقومون بمسؤولياتكم؟	
كم يبلغ عدد الموظفين الذين يعملون تحت إشرافكم؟	
هل أنتم عضواً مُنتخباً في الجمعية؟	

يرجى إرفاق مخطط تنظيمي لإدارة خدمات الجمعية / البرلمان	
السجل الوظيفي[1] نوع الوظيفة عدد الموظفين الذين تشرف عليهم سبب ترك الوظيفة اسم الموظف	وصف واجباتك ومسؤولياتك
السجل الوظيفي نوع الوظيفة عدد الموظفين الذين تشرف عليهم سبب ترك الوظيفة اسم الموظف	وصف واجباتك ومسؤولياتك
السجل الوظيفي نوع الوظيفة عدد الموظفين الذين تشرف عليهم سبب ترك الوظيفة اسم الموظف	وصف واجباتك ومسؤولياتك

[1] بدءاً من آخر موقع وظيفي، قم بوصف مهامك بالترتيب الزمني العكسي.

يرجى إرفاق **سيرة ذاتية (C.V) موجزة وصورة** في صيغة JPG، JPEG، أوGIF (يرجى إرسالها عبر البريد الإلكتروني: asgp@parliament.uk)
أقرّ بأن البيانات الواردة في إجابتي عن الأسئلة السابقة صحيحة. التوقيع

Formulaire de demande d'adhésion à l'Association des Secrétaires Généraux des Parlements
Request for membership of the Association of the Secretaries-General of Parliaments

Nom / Name	
Prénom / First Name	
Date de naissance / Date of Birth	
Nationalité / Nationality	
Adresse professionnelle / Office address	
Téléphone (bureau) / Telephone (work)	
Fax	
Courriel / E-mail	
Website / Site web	
Nom de l'Etat / Name of State	
Job title / fonction	
L'Etat duquel dépend votre Parlement est-il souverain ? Is your Parliament the Parliament of a sovereign State?	
Votre Etat est-il membre des Nations Unies ? (si non, pourquoi ?) Is your country a member of the United Nations? (If not, why not?)	
Votre Parlement est-il membre de l'Union Interparlementaire ? (si non, pourquoi ?) Is your Parliament a member of the Interparliamentary Union? (If not, why not?)	
Nom de l'Assemblée ou du Parlement dont vous êtes le (la) secrétaire général(e) Name of the Assembly or Parliament of which you are currently the secretary general	
Autorité qui vous a nommé (e) ? By which Authority were you appointed?	
Autorité sous laquelle vous exercez votre responsabilité ? Under whose authority do you carry out your responsibilities?	
Nombre de fonctionnaires sous votre autorité ? How many employees are supervised by you?	
Etes-vous un membre élu de votre Assemblée ? Are you an elected member of your Assembly?	

Fournissez un organigramme des services de l'Assemblée / du Parlement ***Please attach a management chart of the Assembly / Parliament services***	
Emploi précédemment exercé[1] Employment record Type d'emploi / type of business Nombre de personnes sous votre autorité Number of employees supervised by you Raison du changement de poste Reason for leaving Nom de l'employeur / Name of employer	Description de vos fonctions et responsabilités Description of your duties and responsibilities
Emploi précédemment exercé Employment record Type d'emploi / type of business Nombre de personnes sous votre autorité Number of employees supervised by you Raison du changement de poste Reason for leaving Nom de l'employeur / Name of employer	Description de vos fonctions et responsabilités Description of your duties and responsibilities
Emploi précédemment exercé Employment record Type d'emploi / type of business Nombre de personnes sous votre autorité Number of employees supervised by you Raison du changement de poste Reason for leaving Nom de l'employeur / Name of employer	Description de vos fonctions et responsabilités Description of your duties and responsibilities
Veuillez fournir une <u>courte biographie</u> et une <u>photo</u> au format JPG, JPEG ou GIF (à envoyer à : asgp@assemblee-nationale.fr) **Please attach a <u>brief biography</u> and a <u>photo</u> in JPG, JPEG or GIF (send to : asgp@parliament.uk)**	
Je certifie l'exactitude de mes déclarations. I certify that the statements made be me in answer to the foregoing questions are true. *Signature*	

[1] En commençant par votre poste le plus récent, décrivez vos fonctions dans l'ordre chronologique inverse. *Starting with your most recent post, list positions held in reverse order.*

جمعية الأمناء العاميّن للبرلمانات الوطنية

مؤتمر دولة قطر

8–10 نيسان/أبريل 2019

إذا كنت ترغب في تقديم مداخلة في المؤتمر، يرجى ملء هذه الاستمارة. ويرجى أخذ العلم أنه سيتم وضع المداخلات المختارة على جدول الأعمال المقرر أن توافق عليه اللجنة التنفيذية يوم الإثنين 8 نيسان/أبريل 2019. ويجب تقديم نسخة عن كل مداخلة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

(تعاد إلى السيد ريانون هوليس، الأمين العام المشترك، **في موعد أقصاه 8 آذار/مارس 2019**)

hollisr@parliament.uk

أود أن أقدم مداخلة في مؤتمر جمعية الأمناء العاميّن للبرلمانات الوطنية في دولة قطر بشأن الموضوع الآتي:

.....

.....

.....

.....

الاسم:

البلد: .....

المجلس:

وامتثالاً لقرار اتخذته اللجنة التنفيذية، ينبغي ألا تتجاوز مدة مداخلتكم عشر دقائق.

ASGP

Qatar Conference

8 – 10 April 2019

If you would like to present a communication at the conference, please fill in this form. Please note that selected communications will be put onto the agenda that is scheduled to be agreed by the Executive Committee on Monday 8 April 2019.
A copy of each communication must be supplied in both English and French.

(Return to Rhiannon HOLLIS, Joint Secretary, **by Friday 8 March 2019 at the latest**.)

hollisr@parliament.uk

I would like to present a communication at the ASGP conference in Qatar on the following subject :

.....

.....

.....

.....

.....

NAME (CAPITAL LETTERS) :

COUNTRY : .....

HOUSE :

In compliance with a decision taken by the Executive Committee, the presentation of your communication should not exceed ten minutes.

الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر)، 6 – 10 نيسان/أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

حلقة نقاش

حلقة نقاش حول إنهاء الفقر في مجال الطاقة عبر الحصول على طاقات متجددة وسياسيات عامة شاملة: كيف يمكن للبرلمانات أن تساعد في تحقيق ذلك؟

الأحد، 07 نيسان/أبريل 2019، 11:30 صباحاً – 01:00 بعد الظهر

سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون

مذكرة توضيحية

إن الطاقة هي في صميم التنمية. وهي ضرورية لتشغيل جميع قطاعات الاقتصاد — الصناعة والزراعة والصحة والخدمات – التي هي محركات فرص العمل والتنمية. توفر الطاقة التدفئة والتبريد والإضاءة والطاقة للتشغيل – كل الخدمات الأساسية اللازمة لضمان مستوى معيشي لائق وصحة الناس. الطاقة مطلوبة أيضاً لنقل الناس والبضائع.

إن الحصول على خدمات الطاقة بتكلفة ميسورة، يمكن الناس من تحقيق إمكاناتهم في حين تعزيز الاندماج الاجتماعي. كما يعزز ذلك فرص العمل، ويدعم توفير الخدمات الاجتماعية، ويساعد على تحقيق عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ويتطابق ذلك مع أحد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) – الهدف 7، تعزز الطاقة التنمية البشرية المستدامة والشاملة.

ومع ذلك، فإن نظام الطاقة الحالي، الذي يعتمد بشدة على الوقود الأحفوري، هو غير مستدام وغير عادل بشكل كبير. اليوم، ما زال أكثر من مليار شخص يعيشون من دون كهرباء، في حين أن مئات الملايين الآخرين يعيشون مع وصول غير كاف أو غير موثوق به للكهرباء. إن حوالى ثلاثة مليارات شخص، أغلبهم من النساء، يطبخون أو يقومون بتدفئة منازلهم مع الوقود الملوث للبيئة مثل الخشب أو غيره من الكتل الحيوية الأخرى، مما يؤدي إلى تلوث الهواء الداخلي والخارجي الذي يسبب تأثيرات صحية واسعة النطاق، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، هناك أربعة ملايين

حالة وفاة مبكرة كل عام. يعود الفقر في مجال الطاقة عادة إلى مزيج من تكاليف الطاقة العالية، وانخفاض الدخل، والنفايات بسبب المباني، المركبات والأجهزة المنزلية غير الفعالة، وبسبب عدم الوصول إلى مصادر بديلة للطاقة.

إن معظم الناس الذين يواجهون فقر في الطاقة يعيشون في إفريقيا وجنوب آسيا. ومع ذلك، يواجه عدد من الأسر في الاتحاد الأوروبي الفقر في الطاقة. إن فقر الطاقة هو شكل مختلف من أشكال الفقر المرتبطة بمجموعة من الآثار السلبية. له تأثير غير مباشر على العديد من مجالات السياسة، بما في ذلك صحة الناس ورفاهيتهم والبيئة والإنتاجية. يوفر معالجة فقر الطاقة فوائد متعددة، بما في ذلك تحقيق وفورات في ميزانيات الصحة العامة، تقليل تلوث الهواء، وتعزيز الرفاه، وتحسين الموارد المالية للأسر، وزيادة النشاط الاقتصادي.

والخبر السار هو أن الحلول لإنهاء فقر الطاقة موجودة. إن مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والكتلة الحيوية أصبحت بأسعار معقولة أكثر بالنسبة إلى الوقود الأحفوري. وخارج هذا القطاع، إن حلول الطاقة التي يمكن زيادتها، والتقنيات الجديدة لتحسين كفاءة الطاقة في الصناعة والزراعة والصناعات الخدمية، وكذلك في النقل والبناء، يمكن الوصول إليها أكثر، بشكل عام. وغالباً ما تكمن المشكلة، لا سيما في البلدان النامية، في إحدى عمليات نقل التمويل والتكنولوجيا.

ستساعد هذه الفعالية على تسليط الضوء على هذه القضية، وتوفير التوجيه للبرلمانيين وإشراكهم في مناقشة تفاعلية حول وحدات البناء الرئيسية لإنهاء الفقر في مجال الطاقة. وستضم هذه الفعالية عرض حول القضايا البيئية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي تحت اسم "الظلال الخضراء" Shades of green: *تعريف البرلمانيين بالاقتصاد الأخضر* وستضيفه إلى تحضيرات الاتحاد البرلماني الدولي لقمة أهداف التنمية المستدامة واجتماعات أخرى رفيعة المستوى حول تغير المناخ وتمويل التنمية، والتي ستعقدها الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019.

أسئلة رئيسية:

- كيف تساعد البرلمانات في إنهاء الفقر في مجال الطاقة؟ ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من التجارب البرلمانية حتى الآن؟
- ما هي القوانين واللوائح والسياسات الوطنية اللازمة للتصدي للفقر في مجال الطاقة، وحشد الاستثمارات في الطاقات المتجددة وتسهيل تطوير التكنولوجيا ونقلها؟
- كيف تساعد الطاقات المتجددة في المضي قدماً في عجلة الاقتصاد الأخضر كمسار نحو التنمية المستدامة؟
- كيف يمكننا ضمان أن جميع أعضاء المجتمع، بمن فيهم النساء وغيرهن من المجموعات المهمشة، سوف يستفيدون من التدابير المتخذة لإنهاء الفقر في مجال الطاقة؟

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Panel discussion

Ending energy poverty through access to renewable energies and inclusive public policies: How can parliaments help?

Sunday, 7 April 2019, 11.30 a.m. – 1 p.m.
Salwa 1, Sheraton Convention Center

Concept note

Energy is at the heart of development. It is needed to run all sectors of the economy - manufacturing, agriculture, health and services - that are the engines of jobs and growth. Energy provides heating, cooling, lighting and power to run - all essential services needed to guarantee a decent standard of living and people's health. Energy is also needed for the transport of people and goods.

Affordable access to energy services enables people to fulfil their potential while enhancing social inclusion. It promotes employment opportunities, supports the provision of social services, and helps realize the transition to the green economy. Corresponding to one of the Sustainable Development Goals (SDGs) - Goal 7, energy promotes sustainable and inclusive human development.

However, our current energy system, heavily reliant on fossil fuels, is both unsustainable and highly inequitable. Today, over one billion people still live without electricity, while hundreds of millions more live with insufficient or unreliable access to it. Nearly three billion people, disproportionately women, cook or heat their homes with polluting fuels like wood or other biomass, resulting in indoor and outdoor air pollution that causes widespread health impacts and, according to the World Health Organization, four million premature deaths each year. Energy poverty is usually due to a combination of high energy costs, low incomes, waste due to inefficient buildings, vehicles and appliances, and lack of access to alternative sources of energy.

Most of the people who experience energy poverty live in Africa and South Asia. Yet, there are also a number of households in the European Union that are experiencing energy poverty. Energy poverty is a distinct form of poverty associated with a range of adverse consequences. It has an indirect effect on many policy areas, including people's health and wellbeing, environment and productivity. Addressing energy poverty provides multiple benefits, including savings on public health budgets, reduced air pollution, enhanced wellbeing, improved household finances, and increased economic activity.

The good news is that solutions to end energy poverty exist. Renewable energy sources such as solar, wind and biomass are becoming more affordable relative to fossil fuels. Off-grid, portable energy solutions that can be scaled up, and new technologies to improve the energy efficiency in manufacturing, agriculture and service industries, as well as in transport and construction, are generally more accessible. The problem, particularly in developing countries, most often comes down to one of financing and technology transfers.

This event will help to shed some light on the issue, provide guidance to parliamentarians and engage them in an interactive debate on the main building blocks towards ending energy poverty. It will include a presentation of the recent IPU – UN Environment issues brief *Shades of green: An introduction to the green economy for parliamentarians*, and feed into IPU preparations for the SDG Summit and other high level meetings on climate change and financing for development that the United Nations will hold in September 2019.

Leading questions:

- How can parliaments help end energy poverty? What lessons can be drawn from parliamentary experiences to date?
- What national laws, regulations and policies are needed to address energy poverty, mobilize investments in renewable energies and facilitate technology development and transfer?
- How do renewable energies help advance the green economy as a pathway toward sustainable development?
- How can we ensure that all members of society, including women and other marginalized groups, will benefit from measures to end energy poverty?

الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية

على هامش الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

السبت، 6 نيسان/أبريل، 2019 – (9:30–11:00)

قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون

الدوحة – قطر

1. إقرار جدول الأعمال
2. كلمة افتتاحية من رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية
3. تقديم تقرير من قبل سعادة الدكتور محمد رضا مجيدي، أمين عام الجمعية البرلمانية الآسيوية حول أنشطة الجمعية البرلمانية الآسيوية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018 والبرامج المقبلة المقررة للعام 2019.
4. النظر في البند الطارئ
5. ما يستجد من أعمال

Asian Parliamentary Assembly Coordination Meeting
On the Sideline of the 140th IPU Assembly
Saturday, April 6, 2019-(09:30- 11:00) hours
Salwa 2, Sheraton Convention Center
Doha-Qatar

1. Adoption of Agenda
2. Opening Remark by the President of the Asian Parliamentary Assembly
3. Report by H. E Dr. Mohammad Reza MAJIDI, APA Secretary General, on the APA activities since October 2018 and future programs scheduled for 2019.
4. Consideration of emergency item,
5. Any other business,